



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع :/2016

القسم: علوم التسيير

الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص : مالية و بنوك

مذكرة بعنوان :

دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية للبنوك التجارية

دراسة حالة: بنك الجزائر

مذكرة مكمله لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص " مالية وبنوك"

إشراف الأستاذ:

إعداد الطالب (ة) :

هولي رشيد

كردود رزيقة

لجنة المناقشة :

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا		
مناقشا		
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف	هولي رشيد

السنة الجامعية: 2015/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و تقدير

لا يسعني وأنا أقدم هذا المجهود إلا

أن أشكر الله وحده على توفيقه.

وأتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من

سأهم من قريب أو من بعيد

في تقديم يد المساعدة لانجاز هذه المذكرة.

وأخص بالذكر الأستاذ المشرف

هولي رشيد على توجيهاته وملاحظاته

القيمة التي أفادتني في انجاز هذا العمل .

وأتوجه بجزيل الشكر أيضا إلى أستاذ حيور

ياسين رئيس قسم الدراسات لبنك الجزائر

وكالة ميله . لتعاونه معي وتقديمه المعلومات اللازمة.

الإهداء

أهدي هذا العمل :إلى أبي وأمي أطال الله عمرهما ، وأدام عليهما الصحة والعافية والرضا ، وجعلهما قرة عيني ، ورزقهما طول العمر وحسن العمل .

. إلى كل إخوتي وأخواتي أعزهم الله وحفظهم ورفع من منازلهم في الدنيا و الآخرة.

. إلى كل الأهل والأقارب من قريب أو بعيد أخص بالذكر جدتي العزيزة " مسعودة " حفظها الله.

. إلى كل الصديقات والأصدقاء كل باسمه.....

. إلى كل من قدم لي يد العون

. إلى الذي أنعمه الله علي بطيب المكارم وحسن الخصال " زوجي "

. إلى الأستاذ : بوطبخ السعيد .

وإلى كل من امتدت يداه

لتصفح أوراق هذه المذكرة

إلى كل من يعرفني

ملخص:

البنك المركزي مؤسسة نقدية مركزية تشرف على إدارة الكتلة النقدية وفقا لما يتسم به من مميزات وخصائص منحته الاستقلالية، حيث يلعب دورا كبيرا في النشاط الإقتصادي فهو يشرف على رقابة البنوك التجارية و بالتالي إدارة السيولة، وذلك من خلال إدارة السياسة النقدية باستعمال أدواتها المختلفة و المتمثلة في أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة، سعيا إلى تحقيق الأهداف المسطرة و التحكم في السيولة للبنوك التجارية.

وتم إسقاط هذه الجوانب على بنك الجزائر ، حيث قام فعلا بمواكبة هذه الإتجاهات الحديثة من خلال التحول نحو الإدارة النقدية غير المباشرة، بتركيزه على أدوات السياسة النقدية غير المباشرة وتمكن بشكل فعلي من التحكم في فائض السيولة للبنوك التجارية، مدعما بذلك الاستقرار النقدي ومحاولة الحفاظ على معدلات ثابتة منخفضة للتضخم .

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي ، السياسة النقدية ، الاستقلالية ، السيولة .

Abstract

Central Bank is a monetary institution oversees the culster of cash management ,according to the nature of the avantages and grante indépendance properties ,which plays a major rôle in economic activity ,itoversees the commercial Banks control, and thus manage liquidity through monetary policy management by usingvarious tools, direct and indirect tools,in order to achieve the objectives underlined and control of liquidity for commercial banks.

Those aspect was dropped on the Bank of Algeria, whichwas actually keeppace,with the modern trends through the shift towards monetary indirect management, by focusing on indirect monetary policy instruments, soi twas able effectivly to control the excessliquidity of commercial banks, supporting this monetary stability and thustarget inflation .

Key words : Central Bank ,Monetary policy , Autonomy , Liquidity.

الصفحة	فهرس المحتويات
	شكر و عرفان
	إهداء
	ملخص
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
أ – و	مقدمة
1	الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك المركزية
2	تمهيد
3	المبحث الأول : مفاهيم عامة حول البنوك التجارية
3	المطلب الأول : نشأة وتطور البنوك التجارية
3	المطلب الثاني : مفهوم البنوك التجارية
4	المطلب الثالث : أهداف البنوك التجارية
5	المطلب الرابع : وظائف البنوك التجارية
7	المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول البنوك المركزية
7	المطلب الأول : نشأة البنوك المركزية
7	المطلب الثاني : مفهوم البنك المركزي وخصائصه
10	المطلب الثالث : أهداف البنك المركزي ووظائفه
12	المطلب الرابع : الجوانب المالية والاستقلالية الإدارية للبنوك المركزية
18	المبحث الثالث : السياسة النقدية
18	المطلب الأول : مفهوم السياسة النقدية
19	المطلب الثاني : أهداف السياسة النقدية

21	المطلب الثالث : أنواع السياسة النقدية
21	المطلب الرابع : قنوات إبلاغ السياسة النقدية
24	خلاصة الفصل
25	الفصل الثاني: آليات إدارة السيولة النقدية من طرف البنوك المركزية
26	تمهيد
27	المبحث الأول : مفاهيم عامة حول السيولة النقدية في البنوك التجارية
27	المطلب الأول : مفهوم السيولة وأهميتها
28	المطلب الثاني : مكونات السيولة
30	المطلب الثالث : أنواع السيولة
31	المطلب الرابع : إيجابيات وسلبيات السيولة
33	المبحث الثاني : الموارد الحديثة للسيولة ، نسبها ، العوامل المؤثرة فيها ومقاييسها
33	المطلب الأول : الموارد الحديثة لتجديد السيولة في البنوك التجارية
40	المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في السيولة
41	المطلب الثالث : نسب السيولة
43	المطلب الرابع : مقاييس السيولة في البنوك التجارية
45	المبحث الثالث : آليات إدارة السيولة في البنوك التجارية
45	المطلب الأول : مفهوم إدارة السيولة
47	المطلب الثاني : أهداف ومهام إدارة السيولة في البنوك التجارية
48	المطلب الثالث : نظريات إدارة السيولة
49	المطلب الرابع : آليات إدارة السيولة المستخدمة من طرف البنك المركزي
	خلاصة الفصل
52	

54	الفصل الثالث : بنك الجزائر و إدارته للسيولة في البنوك التجارية
55	تمهيد
56	المبحث الأول:الإطار التنظيمي لبنك الجزائر
56	المطلب الأول: تقديم عام لبنك الجزائر
59	المطلب الثاني: تقديم بنك الجزائر – وكالة ميله-
60	المطلب الثالث : المصالح الإدارية لبنك الجزائر – وكالة ميله-
64	المطلب الرابع : استقلالية بنك الجزائر
67	المبحث الثاني : إدارة السيولة من طرف بنك الجزائر
67	المطلب الأول : تطور الكتلة النقدية لبنك الجزائر
72	المطلب الثاني : السوق النقدية والسيولة المصرفية
74	المطلب الثالث : أهداف السياسة النقدية لبنك الجزائر
75	المطلب الرابع : آليات إدارة وضبط السيولة من طرف بنك الجزائر
82	خلاصة الفصل
83	خاتمة
84	نتائج الدراسة
85	نتائج اختبار الفرضيات
85	التوصيات
86	أفاق البحث
87	قائمة المراجع

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الموارد الحديثة لتجديد السيولة في البنوك التجارية	46
02	احتياجات سيولة البنك	55
03	الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر - وكالة ميلة	74
04	هيكل الكتلة النقدية	82
05	تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر	89

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	ميزانية البنك المركزي	14
02	الوضع النقدية لبنك الجزائر	77
03	التغير النسبي للكتلة النقدية بالنسبة المئوية	78
04	تطور معدل الخصم لدى بنك الجزائر	88
05	معدل الاحتياطي الإجباري لدى بنك الجزائر	92
06	معدلات تدخل بنك الجزائر لإسترجاعات السيولة من 2002 إلى 2015.	94

تبرز أهمية النشاط المصرفي للمؤسسات المالية والمصرفية و المؤسسات الاقتصادية، وتتسع عمليات التعامل فيما بينها نتيجة الحاجة للتمويل ووجوب توفير الحجم المناسب من السيولة لاستمرار نشاطها.

حيث يمثل الجهاز المصرفي الركيزة الأساسية واللازمة لاقتصاد أي دولة كانت ذات اقتصاد متطور ، أو دولة نامية لا تزال أليات اقتصادياتها في مرحلة النمو والتطور .

فإذا كان القطاع المصرفي واحد من أهم القطاعات الاقتصادية فإن البنك المركزي يمثل المحور الرئيسي لهذا القطاع وذلك لما يقوم به من إدارة السياسة النقدية والمصرفية والحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي، وبالتالي إرساء أسس نمو اقتصادي قابل للاستمرار و الاستقرار .

لقد جاءت نشأة البنوك المركزية متأخرة عن البنوك التجارية التي ظهرت في فترة سابقة لها ، حيث كانت البنوك التجارية تتولى إصدار النقود وتقبل الودائع نتيجة بساطة النشاط الاقتصادي خلال تلك الفترة التي لم تكن هناك حاجة لوجود هيئة إشرافية تتولى رسم السياسة العامة، فكانت نشأة البنوك المركزية التي احتكرت عملية الإصدار النقدي والتحكم في تنظيم حجم الائتمان الذي تقوم به المصارف بمختلف أنواعها، وفي عملية مراقبة النقد وتنفيذ السياسة المصرفية للدولة، وبذلك أصبح البنك المركزي المصرف الذي يتربع على قمة الجهاز المصرفي ويستطيع تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية والأصول النقدية إلى أصول حقيقية.

يعتبر البنك المركزي السلطة النقدية التي تحول للمصارف قائمة ممارسة نشاطها المصرفي وفقا للسياسة النقدية المعتمدة، ويلعب دورا فعالا في توجيه ورقابة وإعادة تمويل البنوك التجارية وتوفير القدر المناسب من السيولة ضمانا لاستمرار نشاطها المصرفي.

كما يعتبر الملجأ الأخير لمختلف البنوك عند الضرورة في إطار القوانين والتشريعات السائدة أو القائمة في كل دولة ، وبذلك فهو يتمتع بالسيادة والاستقلالية ، وتعتبر نشاطاته ذات أهمية بالغة إذ يتولى تحقيق أهدافه من خلال أدوات السياسة النقدية المباشرة أو غير مباشرة، ويعمل على تبني أليات مختلفة وتكييفها لإدارة السيولة وتوجيهها نحو أفضل الاستعمالات الممكنة و استغلالها الاستغلال الأمثل .

تحديد إشكالية البحث :

مما سبق يتضح لنا إن الإشكالية الأساسية لهذا البحث يمكن حصرها في السؤال الرئيسي التالي :

ما هو الدور الذي يلعبه البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية للبنوك التجارية؟

وتحت هذا التساؤل الرئيسي يندرج أسئلة فرعية تتمثل فيما يلي :

. كيف يدير البنك المركزي السيولة النقدية في البنوك التجارية ؟

. ماهي أهداف السياسة النقدية في بنك الجزائر ؟

. ما هي الآليات التي يستعملها بنك الجزائر في ضبط و إدارة السيولة في البنوك التجارية ؟

فرضيات البحث :

للإجابة على هذه التساؤلات يمكن استعراض الفرضيات التالية:

. يدير البنك المركزي السيولة في البنوك التجارية من خلال استعمال أدوات السياسة النقدية.

. تهدف السياسة النقدية في بنك الجزائر إلى استقرار الأسعار واستهداف التضخم.

. يعتمد بنك الجزائر في ضبط و إدارة السيولة على أدوات السياسة النقدية غير المباشرة .

أسباب اختيار الموضوع :

بالنسبة لأسباب اختيار هذا الموضوع فيمكن تقسيمها إلى نوعين : أسباب موضوعية وأسباب ذاتية .

1. الأسباب الموضوعية:

. توضيح الآليات التي يستخدمها البنك المركزي في إدارة السيولة.

. إن موضوع السيولة البنكية هو موضوع متجدد نتيجة تجدد أو ابتكار للأدوات المصرفية.

2-الأسباب الذاتية:

. حب الإطلاع على عمل البنوك.

. الميل الشخصي لدراسة هذا النوع من المواضيع.

. الموضوع يندرج ضمن مجال تخصص دراستنا.

أهمية البحث:

. تتجلى أهمية البحث في كونه يمس جانبا حساسا في الاقتصاد وهو الجانب المالي والنقدي من خلال الأساليب والأدوات التي يعتمدها البنك المركزي في إدارة السيولة.

. تعود أهمية هذا البحث من خلال مكانة الجهاز البنكي في الاقتصاد باعتباره الجهاز الأساسي والتقليدي الممول له ، كما تعود أهمية إلى جملة من الإصلاحات التي خضع لها الجهاز المصرفي الجزائري من خلال مساعي وجهود السلطة النقدية للمحافظة على استقرار الأسعار كهدف أساسي من خلال التحكم في مستويات السيولة وضبطها بما يتوافق والسياسة النقدية المسطرة.

. أهمية الدور الذي يقوم به البنك المركزي حيث يعتبر الركيزة الأساسية في مختلف الاقتصاديات.

أهداف البحث :

تتمثل الأهداف الأساسية لموضوع بحثنا في النقاط التالية:

- توضيح الإطار النظري والتطبيقي للدراسة .
- إعطاء صورة واضحة عن مختلف الآليات المستعملة من طرف البنك المركزي في إدارة السيولة.
- تحديد دور البنك المركزي في السياسة النقدية وتأثيره على السيولة النقدية في البنوك التجارية .
- محاولة اكتساب معارف جديدة متعلقة بكيفية عمل بنك الجزائر .
- محاولة معرفة أدوات السياسة النقدية المستعملة من طرف بنك الجزائر ، ودوره في وضع السياسات النقدية للبنوك التجارية.

المنهج والأدوات المستخدمة في البحث :

من أجل تحقيق هدف بحثنا والإجابة عن الأسئلة المطروحة، وكذا الإلمام بكل جوانبه واختبار صحة فرضياته ، قمنا باتباع المنهج الوصفي و التحليلي ، حيث استعمل المنهج الوصفي في الجانب النظري من أجل ضبط المعلومات المرتبطة بالبنك المركزي والسيولة والبنوك التجارية.

أما المنهج التحليلي فاستعمل في تحليل الأشكال والجداول الموجودة والواردة في البحث ،بالإضافة إلى ما سبق تم الاعتماد على أسلوب المقابلة الشخصية ،لأجل الوصول إلى معرفة الأدوات النقدية المعتمدة من طرف بنك الجزائر في إدارة السيولة النقدية للبنوك التجارية ومقارنتها مع الجانب النظري والخروج بنتائج وتوصيات حول الموضوع .

الدراسات السابقة:

اعتمد البحث على العديد من الدراسات السابقة وأهم هذه الدراسات هي :

1 - دراسة من إعداد الطالبة: حورية حماني ، تحت عنوان ، " آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها . حالة الجزائر . وهي مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2005. 2006 ، وقام الباحث في هذه الدراسة بطرح الإشكالية التالية :

" ماهي مختلف الآليات والأساليب التي يتبعها البنك المركزي لفرض رقابته على البنوك التجارية؟

وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

. نقص في الكم والعدد للمفتشين بصفة عامة.

. تأخذ في مساهمة وظيفة الرقابة للتطورات التي يعرفها في هذا المجال، وانقطاع المتابعة المستمرة.

. عدم الاحتكاك بأجهزة الرقابة في دول أخرى، وإذا تم فإن ذلك يخص عددا ضئيلا جدا من المفتشين.

. تكوين نظري غير كاف، وغير مركز على ميادين الرقابة.

إن الرجوع لهذه الدراسة قد ساعدنا في معرفة أجهزة الرقابة لدى البنك المركزي من جوانبه المختلفة.

2 - دراسة من إعداد الطالبة: أحلام موسى مبارك ، تحت عنوان : آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية . دراسة حالة بنك الجزائر وهي مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004. 2005م ، وقام الباحث في هذه الدراسة بطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تساهم عملية تبني المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقها في تفعيل دور البنك المركزي على مستوى تطوير آلياته الإشرافية والرقابية، تعميق ملاءة البنوك والارتقاء بأساليب إدارة المخاطر ؟

وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

. تتمثل آليات رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في تدخله للتأثير على حجم الكتلة النقدية ومسار

الائتمان في الاقتصاد وكذا السيطرة على السيولة المصرفية من خلال استخدام مجموعة من الأدوات

النقدية التي أثبت الواقع تراجع الفعالية المباشرة منها لصالح تلك غير المباشرة .

. أعمال الرقابة والتفتيش الخارجية على نشاطات البنوك تعتبر أعمالا مكملية وليست بديلة للرقابة الداخلية بالبنوك ، التي تمثل وسيلة انذار مبكر ، ومساندة لأشكال الرقابة الأخرى المطبقة من طرف البنك المركزي .

. إن معايير بازل الدولية للرقابة المصرفية أكثر من كونها مجرد معايير احترازية تهدف إلى تطوير الآليات الإشرافية والرقابية على البنوك وتحسين ملاءتها أو حتى لتطوير إدارة المخاطر وإنما هي في الحقيقة برنامج متكامل لتطوير القطاع المصرفي في مجموعه .

إن الرجوع إلى هذه الدراسة ساعدتها في استكمال بناء خطة البحث .

3 - دراسة من إعداد الطالبة : هدى لونيسي ، تحت عنوان : اشكالية تسيير السيولة في البنوك الجزائرية الفترة (1990 - 2009)، وهي مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2012 ، وقام الباحث بطرح الإشكالية التالية:

" كيف تتمكن السياسة النقدية من خلال بنك الجزائر من تسيير السيولة البنكية وضبطها في كل من حالات الفائض والعجز للمحافظة على الاستقرار النقدي ؟

وتوصلت الباحثة إلى النتائج التالية :

. تم انشاء سياسة نقدية حقيقة في الجزائر منها اصدار قانون النقد والقرض 90 / 10 فأصبحت هناك سياسة نقدية واضحة المعالم لها أدوات وأهداف .

. الأهداف الأساسية للسياسة النقدية في الجزائر تتمثل في استقرار الأسعار والتحكم في معدلات التضخم .

. تقلصت استقلالية بنك الجزائر علما كانت عليه في ظل قانون النقد والقرض ، من خلال التعديلين لسنتي 2001 و 2003.

إن الرجوع إلى هذه الدراسة ساعدنا على معرفة السيولة ومختلف الجوانب المتعلقة بها .

4 - دراسة من إعداد الطالبة: صورية عاشوري ، تحت عنوان : دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية . دراسة حالة بنك الوطني الجزائري . وهي مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2010 . 2011 ، وقام الباحث بطرح الإشكالية التالية :

ما مدى فعالية نظام التقييم المصرفي وما مدى مساهمته في عملية الرقابة على البنوك التجارية؟

وتوصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

. تعتبر الرقابة المصرفية الفعالة شرطا أساسيا مسبقا لتحقيق سلامة القطاع المصرفي .

. إن التقرير عن نتائج الرقابة التي يقوم بها البنك المركزي على الشكل الذي تم عرضه سابقا يؤدي إلى زيادة منفعة وفعالية التقارير والاستفادة منها لتحقيق أهداف النمو والتطور ومواكبة مستجدات الصناعة المصرفية .

إن الرجوع إلى هذه الدراسة ساعدنا على معرفة مختلف آليات الرقابة على البنوك التجارية من طرف البنك المركزي .

الفصل الأول

تمهيد:

يلعب الجهاز المصرفي دورا كبيرا في النشاط الاقتصادي وقد ازداد هذا الدور حديثا نتيجة التحولات الكبيرة التي يشهدها المحيط المالي وإذا كان التوازن في النشاط الاقتصادي يتوقف على طبيعة التوازن بين التدفقات الحقيقية والتدفقات النقدية، فإن أي اختلال بين هذه التدفقات لابد وأن ينعكس سلبا على الحياة الاقتصادية.

ولتجنب الاختلالات النقدية المنتجة للأزمات المالية والاقتصادية لابد من سلطة محكمة في الكتلة النقدية وفي الجهاز المصرفي والمتمثلة في البنك المركزي الذي يضع السياسة النقدية، من خلال الوظائف التي يمارسها باستخدام أدواته المتنوعة، لتجاوز الأزمات كالتضخم، الكساد، والركود الاقتصادي ، والمشاكل الأخرى التي قد يعاني منها أي اقتصاد.

ومن أجل التعمق أكثر في معرفة البنك المركزي ودوره في إدارة السيولة للبنوك التجارية يمكن التطرق إلى ما يلي:

- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك التجارية.
- المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول البنوك المركزية.
- المبحث الثالث: السياسة النقدية للبنوك التجارية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك التجارية

تمثل البنوك التجارية الركيزة الأساسية للنظام المصرفي، وفي أقدم البنوك من حيث النشأة ومررت هذه النشأة عبر مراحل تطور طويلة بدأت من الصور والأشكال التي كانت تتولى عمليات الائتمان في صورتها الأولى لتصل الى ما هي عليه اليوم.

المطلب الأول: نشأة وتطور البنوك التجارية :

إن نظام البنوك كما هو معروف وموجود حالياً هو نتيجة تطورات اقتصادية واجتماعية حدثت داخل المجتمعات حيث قام بعض التجار والصياغ في أوروبا بإنشاء أول بنك في البندقية عام 1157 تم تلاه بنك برشلونة في 1401، ثم بنك رياتو الإيطالي عام 1587، إذ أن هذه البنوك كانت تقوم بقبول ودائع الأفراد مقابل شهادات اسمية (باسم المودع) بقيمة المبالغ المودعة لحفظ حقوق أصحاب الودائع، وهكذا أنشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للبنوك وهي إيداع الأموال ثم بعد ذلك توالي ظهور البنوك في عدة بلدان، فظهر بنك إنجلترا عام 1694، ثم بعدها في عام 1782 بنك أمريكا الشمالية في مدينة فيلادلفيا، وبنك فرنسا عام 1800، وقد اقتصر أعمال البنوك التجارية في بادئ الأمر على قبول ودائع الأفراد والتحويل من حساب لحساب وإجراء المقاصة بين الكمبيالات التجارية والشيكات (إسماعيل عبد الرحمان، 2004، 221)

أما على المستوى العربي فقد أسس طلعت حرب بنكا مصرفيا أوائل القرن التاسع عشر وأنشئ أول بنك تجاري في الأردن في عام 1925، حيث بدأ البنك العثماني ثم تلاه البنك العربي الذي تأسس عام 1930 في القدس ونقل مركزه الرئيسي إلى عمان بعد بكة عام 1948 وهو أول البنوك العربية.(حربي محمد عريقات وسعيد جمعه عقل 2010، 54).

المطلب الثاني: مفهوم البنوك التجارية

تعتبر المصارف التجارية أو بنوك الودائع الحديثة امتدادا طبيعيا للمؤسسات المالية القديمة والتي كانت تقبل الأصول من الأفراد المحافظة عليها نظر عمولة الإيداع، ثم أصبحت تتخذ شكل مؤسسات تقبل الودائع من الجمهور، وتقديم القروض للآخرين بحيث لا يؤثر ذلك على قدرتها في مواجهة مسحوبات أصحاب الودائع.

وبذلك يعرف البنك التجاري بأنه : >> المؤسسة التي تقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق الأهداف ودعم الاقتصاد القوي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما يستلزم من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي << . (عبد الغفار الحنفي، 2004، 26).

كذلك يعرف بأنه : >> المؤسسة التي ينحصر نشاطها في مبادلة تعهداتها بالدفع لدى الطلب والتي تتمتع بالقبول العام بديون الآخرين، سواء أكانوا أفرادا أو مؤسسات أو حكومات <<. (مصطفى كمال السيد طایل، 2009، 38).

ويعرفه البعض الآخر بأنه: >> مؤسسة مالية تقوم بأعمال الإقراض والاقتراض، وبإصدار الكمبيالات، وبالاتّمان على الأموال والودائع والممتلكات الثمينة، وبتمويل الإعلام والمشاريع وما شابه ذلك. << (عبد الهادي الفضلي، 2008، 21).

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن البنوك التجارية هي: " نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمته الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات والمؤسسات والسلطات العمومية وينتج عن ذلك القدرة على إنشاء نوع خاص من النقود وهي نقود الودائع.

تتميز البنوك التجارية بعدة خصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى منها: (سوزي عدلي ناشد، د ت، 211- 213).

- إن البنوك مشروعات رأسمالية تهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح فأقل قدر ممكن من النفقات، وذلك بتقديم نفقاتها المصرفية أو خلق نقود الودائع.
- تتعدد البنوك التجارية وتتنوع بقدر اتساع السوق النقدي، والنشاط الاقتصادي وحجم المدخرات وما يترتب على ذلك من تعدد عملياتها وإدخال عنصر المنافسة بين الأعضاء.
- إن أهم ما تختص به البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية هو قدرتها على خلق نقود سواء كان البنك منفردا أو بالتنسيق مع بنوك أخرى.

المطلب الثالث: أهداف البنوك التجارية

هناك ثلاثة أهداف أساسية تسعى البنوك التجارية تحقيقها وهي:

1- الربحية: من أهداف المصرف التجاري الرئيسية تحقيق عائد ملائم لملاكه، ولكي يحقق المصرف الأرباح لتحقيق الهدف السابق فإن عليه أن يوظف أمواله المتحصل عليها من المصادر المختلفة، وأن يقلل نفقاته ما أمكن .

والإيرادات الإجمالية للمصرف تتكون من نتائج عمليات الإقراض والاستثمار بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد يحققها المصرف، أما نفقاته فتتمثل في نفقات إدارية وتشغيله ونفقات ثابتة تتمثل في الفوائد التي يدفعها المصرف على الودائع.

ورغم سلبية التزام المصارف بدفع فوائد على الودائع سواء حققت أرباحا أم لا، إلا أن الاعتماد على أموال الودائع بدل أموال الملاك لتمويل عمليات المصرف يحقق للمصرف حافة في الفوائد والتي تتمثل الفرق في الفوائد المدفوعة على الودائع والأرباح المتولدة من استثمار تلك الودائع، وهكذا يحقق المصرف هدفه المطلوب وهو زيادة ثروة ملاكه. (أكرم حداد ومشهور منلول 2008، 147).

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك المركزيّة

2. السيولة: يتمثل الجانب الأكبر في موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب، ومن ثم ينبغي أن يكون البنك مستعداً للوفاء بها في أية لحظة، وتعد هذه من أهم السمات التي تميز البنوك التجارية عن منشآت الأعمال الأخرى، وفي الوقت التي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك التجاري كفيلة بأن تترزع ثقة المودعين ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس. (منير إبراهيم هدي، 2010، 11، 12).

3. الأمان: يتسم رأس مال البنك التجاري بأنه صغير نسبياً إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10 بالمائة عادة، وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين اللذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزءاً من أموال المودعين والنتيجة هي إفلاس البنك. (سامر جلدة، 2011، 20).

إن الأهداف الثلاثة (الربحية، السيولة، الأمان) تؤثر على تشكيل السياسات الرئيسية التي تحكم الأنشطة الأساسية وهي:

* جذب الودائع

* تقديم القروض

* الاستثمار في الأوراق المالية

المطلب الرابع : وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف منها :

1- الوظيفة الاستشارية : أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين لإنشاء مشاريعهم، ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل وطريقة السداد وتواريخها، وقد اتصفت هذه الخدمة بصفة الحداثة من التطورات المستمرة التي شهدتها أساليب وطرق دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وقيام البنوك باستثمار أموال في البحث عن الأساليب الحديثة في ذلك. (علاء نعيم عبد القادر، 2009، 87).

2- الوظيفة النقدية : تقوم البنوك التجارية بوظيفتين أساسيتين : (عاشوري سورية، 2011، 7).

- **قبول الودائع:** تتجسد هذه الوظيفة في الطرق والأساليب التي تحصل بها البنوك التجارية على أموال المدخرين أهمها الودائع الجارية والودائع لأجل.

- **منح القروض :** يقوم البنك بمنح مبلغ من النقود إلى الأفراد أو المؤسسات بأجال مختلفة وفي مجالات متنوعة مساهمة منه في زيادة الاستثمارات المنتجة، ودعمًا لنشاط المؤسسات الاقتصادية ولأجل نجاح هذه الوظيفة لابد من قيام البنك التجاري بتوفير مختلف الأعمال والخدمات المصرفية التي تزيد من ثقة الجمهور فيه مما ينعكس إيجاباً على إستراتيجياتها في تعبئة المدخرات في زيادة القدرة الائتمانية .

3- وظيفة خصم الأوراق التجارية: وتعني الإقراض لفترة قصيرة فالتاجر الذي لا يريد تجميد أموال على كمبيالات أو سحوبات فإنه يقوم بخصمها لدى البنك، بما يتيح له الحصول على قيمتها على شكل نقود سائلة مقابل خصم معين بسيط يمثل فائدة البنك وعمولته، وتكون لمدة 03 أشهر أو أكثر أو أقل وعندما يحين موعد استحقاقها يحصل البنك على القيمة الاسمية لها. (محمد طاقة، 2009، 346).

4- تحصيل الشيكات : تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق عملية التحويل الداخلي أو التحويل من خلال غرفة المقاصة، حيث يعتبر الشيك وسيلة لتحريك نقود الودائع، أي الحساب الجاري لدى البنوك التجارية سواء بالزيادة أو بالنقصان. (إيمان العاني، 2007، 05).

هناك وظائف أخرى للبنوك التجارية تتمثل فيما يلي: (حري محمد عريقات وسعد جمعة عقل، 2010، 55).

- تأجير الخزائن الحديدية للجمهور.
- إصدار خطابات الضمان المحلية والدولية والكفالات.
- تقديم خدمات إدارية ومالية (إدارة المحافظ المالية، أسهم وسندات).
- دفع فواتير الكهرباء والهاتف والمياه وقبول تحصيلها نيابة عن العملاء.
- تحويل الحوالات المحلية والأجنبية لعملائها وغيرهم وأعمال الصرافة من شراء العملات المختلفة وبيعها.

- فتح الإعتمادات المستندية ومنح سقوف ائتمانية لفتح الإعتمادات المستندية لعملائها.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول البنوك المركزية

يعيد البنك المركزي المؤسسة التي تقف على خدمة الجهاز المصرفي في البلاد، كما تختلف البنوك المركزية من حيث أهدافها عن البنوك الأخرى، فهي لا تسعى إلى تحقيق الربح، بقدر ما تعمل على توفير النقد اللازم والتنسيق بين مختلف البنوك ومراقبتها، كما تتلقى الودائع من البنوك وتمنحها القروض.

المطلب الأول: نشأة البنوك المركزية

لقد كانت نشأة البنوك المركزية عبارة عن مرحلة متقدمة لتطور البنوك التجارية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث تمنح هذه الأخيرة خلالها سلطة الإصدار من طرف الدولة، وأصبحت حينها بمثابة بنوك عامة تملكها الدولة، ويعد البنك المركزي السويدي (بنك ريكس) أقدم البنوك المركزية في العالم، حيث تأسس سنة 1656 ثم نظم كبنك للدولة عام 1668، ورغم التقدم الملحوظ الذي يشهده هذا البنك، إلا أن بنك إنجلترا الذي أسس سنة 1694 يعتبر الأول عالمياً من حيث تطبيقه لوظائف البنك المركزي، وذلك بتطوير المبادئ التي يقوم عليها فن الصيرفة، ومنذ ذلك الحين بدأ هذا النوع من البنوك في الانتشار والتوسع خاصة القارة الأوروبية، حيث ظهر بنك فرنسا سنة 1800، وبنك فنلندا سنة 1811، أما الدنمارك فلم يظهر بها إلا عام 1818 وتلتها بلجيكا التي أنشأت بنوكها المركزي سنة 1850. (سليمان ناصر، 2006، 94).

مما سبق يتضح لنا أن الدول الأوروبية كانت جد سباقة لاحتضان البنوك المركزية التي جمعت في مجملها تحت اسم البنك المركزي الأوروبي وذلك في 1998 وعلى الصعيد العالمي فقد أنشأت روسيا البنك المركزي تحت اسم البنك الحكومي سنة 1960، كما أسس بنك اليابان سنة 1882، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد ظهرت بها بنوك الاحتياط الفدرالي سنتي 1913 – 1914 لكي تقوم بدور البنك المركزي وكان الختام ببنك كندا عام 1934، وفي العالم العربي ظهرت البنوك المركزية بكل من تونس ومصر، لبنان، وفي الجزائر تحت اسم بنك الجزائر سنة 1851، ثم أعيد تأسيسه عقد الاستقلال سنة 1962، واستمر انتشار البنوك المركزية خلال القرن العشرين خاصة بعد انعقاد مؤتمر بروكسل عام 1920، والذي أوصى بضرورة إنشاء البنوك المركزية في كل دولة وذلك بهدف إعادة الاستقرار المصرفي وتحقيق التعاون النقدي الدولي (مجدي محمود شهاب، 2000، 21).

المطلب الثاني : مفهوم البنك المركزي وخصائصه

أولاً : مفهوم البنك المركزي

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية في أقطار العالم بتوليد إصدار النقد ومهام الرقابة بجميع أنواعها بالإضافة إلى اعتبار وجود ضروري لتنفيذ السياسة المالية للحكومة والسياسة الاقتصادية للدولة، وتوجد عدة تعاريف للبنك المركزي نذكر منها .

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك المركزيّة

البنك المركزي هو: " المصرف الذي يتربع على قمة الجهاز المصرفي ويستطيع تحويل الأصول الحقيقية أصول نقدية، والأصول النقدية إلى أصول حقيقية كما أنه يحتكر عملية إصدار النقد ويدير ويوجه الائتمان وشؤون النقد في البلاد ". (بحوصي مجدوب، 2012، 91).

يعرف البعض البنك المركزي بأنه: "تلك المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد، حيث يمدّه بالدعم المالي وينظم حركته ويبعث فيه الحركة والنشاط، في حدود السياسات التي يقرّها". (حدة راييس، 2008، 57).

ويعرفه البعض الآخر بأنه: " بنك البنوك أو بنك الدولة وهو مملوك للقطاع العام وليس للقطاع الخاص أي دور فيه .والبنك المركزي يمثل العمود الفقري للقطاع المصرفي في أي دولة، ويعد مسؤولا عن عملية إصدار وتنظيم العملة ويحتفظ بالاحتياطي من العملات الأجنبية ويقوم بإدارتها، كما أن له دور بارز في عملية التنمية الإقتصادية " (سامر بطرس جلدّة، 2009، 113).

أما المفهوم الواسع للبنك المركزي: " فهو مؤسسة نقدية مركزية تحتل المرتبة الأولى في النظام المصرفي في البلاد، كما يخول له حق الاحتكار الكامل والجزئي لإصدار الأوراق النقدية مع تنظيم حجم العملة والائتمان في البلد وتحقيق استقرار النظام النقدي وخدمة مصلحة الاقتصاد العام. (ضياء مجيد، 2005، 244).

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن البنك المركزي هو عبارة عن مؤسسة مصرفية تشرف على النشاط المصرفي للاقتصاد، وتمثل السلطة النقدية للدولة، ويحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي من جانب الإصدار ومراقبة الائتمان، وعرض النقود بصفة عامة، فالبنك المركزي مؤسسة وحيدة وذلك لعدم إمكانية تعدد الوحدات المصدرة للنقود والمستقلة عن بعضها البعض في دولة واحدة، كما أن مؤسسة عامة لا تهدف لتحقيق الربح بقدر ما تهدف لتحقيق المصلحة العامة وتنظيم نشاط النقود والائتمان.

ثانيا : خصائص البنك المركزي

يختلف البنك المركزي عن بقية البنوك العادية الأخرى لتمتعه بجملة من الخصائص تتمثل أهمها في خدمة مصلحة الاقتصاد، دون العمل على تحقيق أدنى ربح ممكن، وهذه الخصائص نوجزها فيما يلي :

1- وحدة البنك المركزي: هناك بنك مركزي واحد في معظم أقطار العالم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يوجد فيها مؤسسة للإصدار النقدي خاضعة لسلطة نقدية ممثلة بمجلس الاحتياطي الفيدرالي، الذي يحدد السياسة النقدية للبلد والتي تلتزم بتنفيذها جميع مصارف الإصدار، ويسري هذا الإصدار على الهند، وكذلك توجد مؤسسة نقد للإصدار في المملكة العربية السعودية والبحرين. (زكريا الدوري ويسرا السامرائي، 2013، 27).

2- استقلالية البنك المركزي: تتضح هذه الخاصة في استقلالية هذه البنوك في إدارة السياسة النقدية بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية، وبما لا يسمح بتسخير السياسة النقدية لتمويل العجز في الميزانية العامة وهو ما يمكن أن يؤدي ارتفاع التضخم، كما ترتبط استقلالية البنك المركزي بطبيعة أهداف السياسة النقدية، فبقدر ما تكون متصلة بغرض استقرار الأسعار بقدر ما تكون مستقلة حيث أن هذا الأخير يعبر عن مدى استقلاليتها وذلك لأن العمل على تحقيق هذه الأهداف يمكن أن تعيق السلطة النقدية في تحقيق هدفها الرئيسي .(عبد المجيد قدي، 2003، 93، 94).

كما تبرز خاصية الاستقلالية في منح البنوك المركزية الحرية الكاملة في إدارة شؤونها الداخلية وتسييرها للكتلة النقدية مع عدم تدخل السلطات، كما تنوعت هذه الميزة بين الرفض والقبول، حيث طبقت قبل وأثناء وبعد الحرب العالمية الأولى، وكان ذلك امتدادا للحرية الإقتصادية، كما وأكدت استقلالية البنوك المركزية في مؤتمر بروكسل 1920، ثم مؤتمر جنوه 1922، وبحلول الأزمة الإقتصادية العالمية (1922-1933) بدأت هذه الاستقلالية بالتراجع لتأخذ منحى تأميم البنوك المركزية القائمة وحياسة البنوك المركزية الجديدة لملكية الدولة، لكن ذلك لم يدم طويلا، نظرا لاحتكار الدولة للبنوك المركزية بالضغط والاقتراض لتغطية نفقات الحرب العالمية الثانية، وهنا برزت الحاجة لتحديد طبيعة العلاقة بين الحكومات والبنك المركزي، حيث صدرت نيوزيلندا لائحة الدول التي تم فيها تحديد العلاقة قانونيا بين الحكومة والبنك المركزي، وتفاوتت درجة الاستقلالية من دولة لأخرى حيث يعد بنكي سويسرا وألمانيا المركزيين هما الأكثر تمتعا بالاستقلالية، وتقاس هذه الأخيرة وفقا لعدة مؤشرات أهمها : (سليمان ناصر، 2006، 106، 107).

-مدى خضوع البنك المركزي للمحاسبة والمسائلة.

-مدى التزام البنك المركزي بتمويل العجز في الإنفاق الحكومي.

-مدى سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظي السلطة المركزية وأعضاء مجلس إدارتها وكذا سلطتها بشأن ميزانية البنك المركزي.

3- تحويل البنك المركزي الإشراف عن سياسة النقدية : على اعتبار أن السياسة النقدية هي موقف السلطة السياسية اتجاه النظام النقدي للمجتمع الذي تحكمه، ويعد البنك المركزي الجهة المسؤولة عن وضع وتنفيذ السياسة النقدية الذي اكتفى بوضع الإطار العام السنوي لها في البداية ضمن ما يعرف بالإستراتيجية المالية متوسطة الأجل، التي تم الإعلان عنها مع الموازنة العامة من قبل وزارة الخزانة، وقد أيد ذلك عبر وجهات النظر التي كانت سائدة خلال فترة الثلاثينات، حيث كانت تنتظر إلى السياسة النقدية بأن لها دور مساعد في السياسة الإقتصادية للحكومة واستمر ذلك إلى غاية السبعينات بسبب:

-حرص البنك المركزي على جعل استقرار الأسعار الهدف الأول للسياسة النقدية .

- إثبات أن استمرارية التضخم تعود إلى عامل العرض النقدي وهو عامل يمكن التحكم فيه من خلال السياسة النقدية.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك المركزيّة

كما ساهم انهيار قاعدة تحويل العملات الوطنية إلى ذهب بشكل كبير في تبني النقديين لفكرة إشراف البنك المركزي على السياسة النقدية.

4- ملكية البنك المركزي للدولة: سادت هذه الفكرة بعد سنة 1936، وقبل هذه السنة لم تكن البنوك المركزية مملوكة بالكامل للدولة، حيث هذه العملية عن طريق تأميمات البلدان للبنوك المركزية بين سنتي 1936 و 1945 حيث امتازت معظم البنوك المركزية التي أنشأت بكونها هيئات حكومية، كما استمرت بشكل كبير عقب الحرب العالمية الثانية وعلى الرغم من ذلك فصفا التأميم الكلية لم تسد معظم البلدان حيث أن البنوك المركزية تخضع لمبدأ النسبية في الملكية (تحدد نسبة مئوية للملكية الخاصة) وساد هذا القرار على غاية يومنا هذا، ولم يؤثر وجود الملكية الخاصة على قيام البنوك المركزية بوظيفتها على أكمل وجه. (سليمان ناصر، 2006، 104).

المطلب الثالث : أهداف البنك المركزي وظائفه

أولاً: أهداف البنك المركزي

- إن الهدف الأساسي للبنك المركزي يتمثل أساساً في: (فليح حسن خلف، 2006، 297)
- تنظيم عمل النظام النقدي والمصرفي وتوجيهه والرقابة والإشراف عليه، إضافة إلى مساهمته الأساسية في عمل هذا النظام، وبالتالي فإن خدمة الاقتصاد من خلال ذلك هو هدفه الأساسي، وهدف الربح لا يمثل هدف أساسي للبنك المركزي كما هو عليه الحال في عمل البنوك الأخرى.
 - يسعى البنك المركزي لتحقيق عدة أهداف يمكن إيجازها فيما يلي: (سامر بطرس جلدة، 2009، 144).
 - المحافظة على الاستقرار النقدي في الدولة.
 - تشجيع النمو الاقتصادي.
 - ضمان قابلية تحويل العملة الى عملات أخرى.

ثانياً : وظائف البنك المركزي

- من أجل تحقيق الأهداف السابقة يقوم البنك المركزي بعدة وظائف نذكر منها :
- 1- وظيفة الإصدار:** تعتبر وظيفة إصدار الأوراق النقدية أولى الوظائف التي منحت للبنوك المركزية، إذ لا يسمح القانون لأي بنك آخر أن يقوم بهذه الوظيفة، حيث كانت البنوك المركزية من أوائل القرن العشرين لدي بنوك الإصدار، ويعود تركيز الإصدار النقدي في مؤسسة واحدة إلى مجموعة من العوامل أهمها: (أكن لونيس، 2010 - 2011، 74).
- انتشار استخدام النقود الورقية كان لابد من التماثل في النقد المتداول ومنع تعدد العملات.
 - الدعم الحكومي للعملة التي يصدرها البنك المركزي يزيد من ثقة الجمهور فيها.
 - إن عملية تركيز الإصدار النقدي في بنك واحد تجعل مسألة مشاطرته الأرباح الناجمة عن هذه الوظيفة أسهل بالمقارنة مع تركها في أيدي بنوك متعددة.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك المركزيّة

- انتشار العادات المصرفية واتجاه البنوك التجارية للتوسع المضاعف في القروض المصرفية وخلق نقود الودائع، تعطي احتكار إصدار النقود لدى البنك المركزي سلطة واسعة للسيطرة على التوسع غير المبرر للانتماء عن طريق التأثير في حجم الاحتياطات النقدية التي تحتفظ بها البنوك التجارية لديه مقابل ودائعها.

2- وظيفة بنك الدولة : هي من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية وذلك باعتباره مؤسسة مصرفية تابعة للدولة تقوم بتنفيذ السياسة النقدية والمالية الموضوعية من طرف الحكومة عن طريق إدارته للحسابات المصرفية الخاصة بالهيئات والمشاريع والحكومات، كما يمكن للبنك المركزي أن يقدم القروض للحكومة عند الاحتياجات، إضافة للمعاملات الخاصة بشراء وبيع العملات الأجنبية للدولة، وبصفة عامة يعمل البنك المركزي كوكيل ومستشار مالي للدولة عن طريق: (بخراز يعدل فريدة، 2000، 94).

- تحصيله لشيكات تسديد الضرائب والرسوم.

- تسيير ومتابعة الحساب الجاري للخرينة العامة

- تحقيق التحويلات المطلوبة من المحاسب العام.

ويعد بنك إنجلترا أول المصارف التي عملت كوكيل مالي للحكومة، فوجوده في مدينة لندن سنة 1800 يسر على الحكومة بيع سندات الخزانة وإدارة دين الحكومة بشكل عام، وهذا ما زاد من شهرة البنك ورغبة المصارف التجارية في الاحتفاظ بودائعها فيه.

3- وظيفة تنظيم عمل البنوك والرقابة عليها: وهذه الوظيفة ترتبط بطبيعة البنك المركزي باعتباره أنه يمثل مركز النظام المصرفي، ومن ثم فإنه بنك البنوك، حيث يقدم مجموعة من المهام والتي منها: (فليج حسن خلف، 2006، 304).

- الاحتفاظ باحتياطات البنوك التجارية، واستخدامها كأداة لتسوية الالتزامات المتبادلة فيما بينها من خلال حساباتها لديه، والتي تنشأ عن معاملات بعضها مع البعض الآخر، وإجراء المقاصة في إطار ذلك بين حسابات هذه البنوك من أجل تسوية الالتزامات التي تنشأ بينها، حيث يقوم بخصم هذه الالتزامات من حساب البنك الذي يترتب عليه الالتزامات المتبادلة فيما بينها من خلال حساباتها لديه، والتي تنشأ عن معاملات بعضها مع البعض الآخر، وإجراء المقاصة في إطار ذلك بين حسابات هذه البنوك من أجل تسوية الالتزامات التي تنشأ بينها، حيث يقوم بخصم هذه الالتزامات من حساب البنك الذي يترتب عليه الالتزام، وتسجيله في حساب البنك الذي يترتب لصالحه الالتزام هذا، وبذلك يتم تسوية الالتزامات هذه .

- التأثير على الائتمان المصرفي وتنظيمه، والرقابة عليه من خلال القواعد التي يضعها من أجل تحقيق ذلك عن طريق ضمان التزام المصارف التجارية بالذات بالنسب المحددة لها، سواء الخاصة بالاحتياطات مقابل الودائع، أو نسبت الودائع إلى رأس المال وإلى الموجودات، وما إلى ذلك بالشكل الذي يضمن حماية أموال المودعين.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك المركزيّة

4- وظيفة إدارة السيولة: إن مهام البنوك المركزية تختلف باختلاف درجة استقلاليتها في السلطة التنفيذية، وبناءً على أهداف هذه الأخيرة يقوم البنك المركزي باختيار الوسائل والأدوات الملائمة التي يمكن أن تتعدد وفقاً للهيكل المالي والوضع الاقتصادي للبلد (موسى مبارك أحلام، 2005، 9).

5- وظائف أخرى: بالإضافة إلى الوظائف السابقة هناك وظائف أخرى لا تقل أهمية وهي: (عبد الكريم منصور، 2010، 9).

- مراقبة المصارف وضمان تطبيق الشروط، ومدى التزامها بالتشريعات المصرفية، تأسيس مصارف جديدة أو فتح فروع لها.

- يقوم البنك المركزي بالمحافظة على قيمة العملة المحلية داخلياً، أي أنه يتولى مسؤولية صياغة السياسة النقدية .

- وظيفته كمؤسسة للتنمية الاقتصادية ضمن إطار الدولة.

المطلب الرابع : الجوانب المالية والاستقلالية الإدارية للبنوك المركزيّة

أولاً : الجوانب المالية

تستعرض ميزانية البنك المركزي مصادر أموال البنك وأوجه استخداماتها مثلها في ذلك مثل أي ميزانية لأي بنك تجاري آخر، من حيث بنود مكوناتها التي تشتمل على الأصول (الموجودات - الاستخدامات) والخصوم (المطلوبات - المصادر).

وسوف يتم التركيز هنا على دراسة عناصر ميزانية البنك المركزي على العناصر الأساسية التي تخدم وظائف البنك المركزي دون الدخول في التفاصيل الدقيقة والجدول التالي يمثل ميزانية البنك المركزي.

الجدول رقم (01) : ميزانية البنك المركزي

الأصول	الخصوم
1-الموجودات الأجنبية	1- الاحتياطات النقدية
2-حقوق على الحكومة (مستحقات حكومية)	أ-عملة التداول
3-حقوق على البنوك التجارية .	ب-ودائع البنوك التجارية
4-حقوق على المؤسسات الأخرى	ج - ودائع المؤسسات الأخرى
5- موجودات أخرى.	2-الودائع الحكومية
	3-المطلوبات الأجنبية
	4-حسابات رأس المال
	5- المطلوبات الأخرى.

المصدر: ناظم محمد نوري الشمري : النقود والمصارف والنظرية النقدية دار زهران للنشر والتوزيع،الأردن، 2013، ص 178.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك المركزية

نلاحظ من الجدول أن ميزانية البنك المركزي تتشكل من جانبين جانب الأصول وجانب الخصوم.

هذا الجانب بين استخدامات البنك المركزي لموجوداته التي يحوزها، وتكونت من مصادر مختلفة، وهذه الأصول أو الموجودات تتمثل في العناصر التالية :

-الذهب وغالبا ما تعبر أرصده في ميزانية البنك المركزي من الودائع الأولية لرأس مال البنك بواسطة المؤسسة، وتكون في شكل إستحواز البنك على شهادات الذهب التي تصدرها الخزنة بعد حصولها على الذهب .

- ودائع البنك المركزي لدى البنوك الأجنبية.

- احتياطات البنك المركزي لدى صندوق النقد الدولي.

وكل هذه الموجودات التي يحتفظ بها البنك المركزي تكون لأغراض تغطية المدفوعات الخارجية، أو للمحافظة على استقرار سعر الصرف العملة الوطنية في مقابل العملات الأجنبية.

ج- الحقوق على البنوك التجارية: وهذه الحقوق هي نتاج القروض الذي قام البنك المركزي بمنحها للبنوك التجارية باعتباره مصدر للسيولة أو المقرض الأخير بالنسبة للبنوك التجارية، مباشرة عن طريق قيام البنك المركزي بخضم الأوراق المقدمة إليه من قبل البنوك التجارية مقابل حصول البنك المركزي على عائد يتمثل في سعر إعادة الخصم. (محب خلة توفيق، 2011، 311).

د- الحقوق على المؤسسات الأخرى: تتمثل هذه الحقوق في القروض التي يقدمها البنك المركزي لبنقية المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى، وفي مقدمتها البنوك المتخصصة، وبنوك الادخار والتتمية، وغيرها من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (ناظم محمد نوري الشمري، 2013، 180).

هـ- الموجودات الأخرى: متنوعة ومتعددة من الأرض والمباني والأجهزة والتجهيزات المختلفة، الأزمنة لأداء البنك لدوره. (محب خلة توفيق، 2011، 311).

2-0 جانب الخصوم (المطالب)

هذا الجانب يبين مصادر أموال البنك المركزي والتي هي بمثابة مطلوبات (دين) على البنك المركزي للغير، وهذه الخصوم تتمثل في العناصر التالية: (محب خلة توفيق، 2011، 311، 312).

أ- **الاحتياطات النقدية:** وتسمى بالقاعدة النقدية أو الأساس النقدي، ويطلق عليها أيضا بالنقدود عالية القوة وتتكون من :

- العملة المتداولة التي أصدرها البنك المركزي وهي عبارة عن أوراق نقدية و المسكوكات المعدنية والتي يحتفظ بها الجمهور خارج الجهاز المصرفي لغرض المبادلات، وتعتبر هذه العملة بمثابة مطلوبات على البنك المركزي لأنه هو الجهة المنوطة بإصدارها وتغطيتها وفقا للقانون.

احتياطات البنوك لدى البنك المركزي تودعها البنوك لديه بحكم القانون، وأحياناً تزيد عليها لأغراض التعامل النقدي كالاحتياطات النقدية لمواجهة أي مسحوبات عليها، وتتيح هذه الاحتياطات للبنك المركزي التحكم في سيولة البنوك التجارية .

- الاحتياطات النقدية في خزائن البنوك التجارية .

ب- **الودائع الحكومية:** هي عبارة عن الودائع التي تحتفظ بها الحكومة لدى البنك المركزي، بوصفه بنك الحكومة ومستشارها ووكيلها المالي، لهذا فإنه يتولى تنظيم حساباتها وقبول ودائعها دون باقي المؤسسات المصرفية الأخرى. (ناظم محمد نوري الشمري، 2013، 181).

ج- المطلوبات الأجنبية: وتتمثل في التزامات البنك المركزي تجاه العالم الخارجي، وهي على النحو التالي : (محب خلة توفيق، 2011، 312).

وحدات حقوق السحب الخاصة وهي ليست عملة متداولة دوليا وإنما هي وحدات حسابية يصدرها صندوق النقد الدولي (IMF)، ويقرضها لأعضائه وتحدد القيمة الحسابية لهذه الوحدات استنادا على محصلة أسعار صرف العملات الدولية المكونة لها.

- حساب صندوق النقد الدولي .

- أرصدة اتفاقيات الدفع الثنائية.

د- حسابات رأس المال : وتمثل الموارد الذاتية للبنك المركزي، وهي عبارة عن رأس المدفوع، والاحتياطيات إلا أن هذه الحسابات لا تشكل مصدرا رئيسيا لنشاط البنك المركزي من الناحية المصرفية والائتمانية، إذ أنه كما هو الحال لبقية المؤسسات المصرفية الأخرى يعتمد على الموارد الأخرى في تمويله نشاطه المصرفي والائتماني (ناظم محمد نوري الشمري، 2013، 182).

هـ - **المطلوبات الأخرى** : وتمثل باقي المطلوبات من البنك المركزي والناجمة مثلاً عن شرائه لأصل من الأصول وخلافه .(محب خلة توفيق، 2011، 313).

ثانيا : الاستقلالية الإدارية للبنك المركزي

بالنظر إلى الدور الكبير الذي يمارسه البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي، فإن استقلالية البنك المركزي تعد من أهم وأكثر المواضيع التي حظيت بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية لاسيما المالية والمصرفية منها.

1- مفهوم استقلالية البنك المركزي وأسبابها

هناك عدة تعاريف لاستقلالية البنوك المركزية نذكر منها :

- استقلالية البنك المركزي تعني : " منح البنك المركزي الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية، من خلال عزله عن أية ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية من جهة، ومن خلال منحه حرية تصرف كاملة في وضع وتنفيذ سياسة النقدية " (عياش قويدر، دت، 50).

- تعرف كذلك على أنها : " عزل السياسة النقدية عن الأمور السياسية وهذا من خلال تحديد وسيلة بسيطة نسبيا تتمثل في تغيير نوع من القواعد للسياسة النقدية يجب إتباعها أي تحديد القاعدة النقدية " .(أكن لونيس، 2011، 88).

مما سبق يمكن القول بأن استقلالية البنك المركزي تعني حرية البنك في إدارة السياسة النقدية، دون الخضوع لاعتبارات أو التدخلات السياسية من قبل الحكومة، بحيث يكون هناك اتفاق وتنسيق في تحقيق أهداف السياسة النقدية بينهما .

إن من أهم الأسباب الرئيسية التي أدت إلى المناداة باستقلالية البنوك المركزية ما يلي : (خلف محمد حمد الجبوري، 2011، 74).

- سعي الحكومات للسيطرة على البنوك المركزية لتوجيه السياسة النقدية بما يخدم سياستها المالية والاقتصادية من خلال تطبيق بعض السياسات النقدية التي تساهم في التضخم وتخدم الموازنة العامة كالإصدار النقدي بدون مقابل .

- انهيار نظام (بروتن وودز) وظهور ظاهرة التضخم في كل من الدول الرأسمالية المتقدمة والنامية.

- عدم فعالية وكفاءة السياسة النقدية، خصوصا في مجال مكافحة التضخم في بعض الدول نتيجة لتدخل الحكومة بدرجة كبيرة في رسم السياسة النقدية .

- إن استقلالية البنوك المركزية في الحكومة تجعله لا يخضع لها، وذلك في حالة طلبها أو إلحاحها على الإصدار النقدي الفائض لأن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار (زيادة التضخم داخل إقليم الدولة).

2- معايير استقلالية البنك المركزي

هناك مجموعة من المعايير التي على أساسها يمكن تحديد درجة استقلالية البنك المركزي ووضعت هذه المعايير بسبب صعوبة قياسها كميا بشكل دقيق لما يحكمها من عوامل يختلف ترتيبها والوزن النسبي لكل منها، تصنف هذه المعايير إلى صنفين هما:

أ- المعايير القانونية :

يمكن حصر هذه المعايير القانونية فيما يلي :

- مدى سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظي البنوك المركزيّة وأعضاء مجلس الإدارة: في حالة تمتع البنك المركزي بالاستقلالية يقيد حق الحكومة في تعيينهم أو عزلهم طالما أن الاستقلالية تتطلب وجود نص قانوني يمنع إقالتهم من مناصبهم قبل انتهاء المدة القانونية لعهدتهم. (معيزي قويدر، 2008، 104).

- مدى بقاء محافظ البنك وأعضاء مجلس الإدارة: كلما كانت مدة تولي مهام المحافظ أو أعضاء مجلس إدارة البنك أطول كلما كان ذلك دليلاً على استقلالية البنك المركزي. (إكن لونيس، 2011، 9).

- تركيبة مجلس إدارة البنك : أي مدى تمثيل الحكومة في هذه المجالس، وإذا كان هناك تمثيل، هل يقتصر على مجرد الحضور والاستماع والاشتراك في المناقشات، أم أن يمتد إلى حق التصويت والمشاركة في اتخاذ القرارات والاعتراض عليها عند اللزوم لحين عرضها على مجلس الوزراء مثلاً فهذا يعد مظهر من مظاهر انخفاض الاستقلالية. (إكن لونيس، 2011، 89).

- الجهة التي تتولى مساءلة المسؤولين عن السياسة النقدية : إن مبدأ الاستقلالية لا يتصادم مع مبدأ المحاسبة وتحمل المسؤولية عن النتائج المحققة، فمن الضروري أن يتم التأكد من تحقيق البنك المركزي للأهداف التي يرغب تحقيقها، إلا أن الدول تختلف في تحديد الجهة التي تتولى محاسبة ومساءلة المسؤولين عن نتائج سياساتهم، وعموماً فإن البنوك المركزيّة تكون مسؤولة إما أمام الحكومة أو أمام البرلمان أو أمام الرأي العام مباشرة، لكن البنوك التي تتمتع بالاستقلالية التامة تكون مسؤولة أمام الرأي العام مباشرة وتقل هذه الاستقلالية إذا كانت مسؤولة أمام البرلمان، وتزداد انخفاضاً إذا كانت مسؤولة أمام الحكومة، وكلما تقلصت أو انعدمت الجهات المسؤولة عن المساءلة ومحاسبة البنك كلما كانت الاستقلالية أكثر. (معيزي قويدر، 2008، 105).

- استقلالية ميزانية البنك المركزي: أي مدى سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي التي تعد بمثابة وسيلة ضغط غير مباشرة تستعملها الحكومة لتوجيه سياسات البنك للحد من قدرته على الحصول على الموارد المالية الضرورية في حالة عدم تنفيذ أوامرها، وهذا يعد مؤشراً على استقلالية البنك المركزي. (إكن لونيس، 2011، 89).

ب- المعايير الاقتصادية:

تتمثل هذه المعايير فيما يلي :

- مدى تعدد أهداف السياسة النقدية : يتمتع البنك المركزي باستقلالية أكبر إذ لم يكن هناك تحديد دقيق ومتعدد للأهداف السياسية النقدية، ومهمته تكون وثيقة الصلة بتحقيق هدف استقرار الأسعار هدف وحيد للسياسة النقدية، أم هو الهدف الأول والرئيسي مع أهداف أخرى وبعبارة أخرى هل يكون لهدف

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك المركزيّة

المحافظة على استقرار الأسعار الأولوية في حالة تعارضه مع الأهداف الأخرى أيا كانت درجة إلحاحها، أم أنه يساوي في الأهمية مع بقية الأهداف. (إكن لونس 2011، 90).

- **مدى قدرة البنك المركزي على تحديد معدل التضخم المستهدف :** ويقصد به قدرة البنك المركزي على تحديد الهدف الرقمي لمعدل التضخم دون تدخل الحكومة، ففي حالة تولي البنك مهمة تحديد معدل التضخم المستهدف، فهذا دليل على استقلالية البنك المركزي، أما في حالة تحديه من قبل الحكومة وتترك له حرية اختيار أدوات السياسة النقدية لتحقيقه، أو من خلال التشاور بين الطرفين فهذا يحد من درجة الاستقلالية (معيزي قويدر، 2008، 105).

- **مدى سلطة وحرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية :** حتى يستطيع البنك المركزي تحقيق أهداف السياسة النقدية ينبغي أن يكون للبنك المركزي صلاحيات واسعة في صياغة السياسة النقدية دون تدخل الحكومة في ذلك، وفي هذه الحالة يكون البنك المركزي يتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية. (إكن لونيس، 2011، 90).

- **مدى إمكانية منح القروض للحكومة :** أي مدى التزام البنك المركزي بتمويل العجز في الإنفاق الحكومي، وكذلك مدى التزامه بشراء أدوات دين حكومية ومدى التزامه بمنح تسهيلات ائتمانية للحكومة وهيئاتها ومؤسساتها، فكلما كانت قيود الإقراض للقطاع العام أشد صرامة كان البنك المركزي أكثر استقلالية. (حورية حمني، 2006، 38).

المبحث الثالث: السياسة النقدية:

ظهر الاهتمام جليا بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي خلال القرن التاسع عشر، وأخذ الاهتمام يتزايد خاصة أثناء الأزمات النقدية، وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهده القرن الحالي. لذلك اعتبرت السياسة النقدية جزءا أساسيا ومهما من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، لذا يمكن التطرق في هذا المبحث مفهوم وأهداف السياسة النقدية، بالإضافة إلى أنواعها، وأيضاً أدواتها المختلفة.

المطلب الأول : مفهوم السياسة النقدية

- تعددت تعاريف السياسة النقدية والتي منها ما يلي :
- تعرف السياسة النقدية بأنها " أحد فروع السياسة الاقتصادية التي ينام بها إدارة المعروض النقدي، بما يتلاءم وحاجة النشاط الاقتصادي ". (السيد متولي عبد القادر، 2010، 190).
- كما تعرف بأنها : " هي الطريقة أو الطرق التي تتبعها السلطات النقدية في الدولة، والمتمثلة بالبنك المركزي، لتوجيه كمية النقود في التداول إلى التوسع أو التقلص، بقصد الوصول إلى أهداف السياسة النقدية ". (أنيس البكري، 2010، 178).
- و يعرفها البعض الآخر: " هي قيام الدولة بإدارة النقد والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد، من خلال اتخاذ مجموعة من الوسائل من أجل تحقيق أهداف معينة ". (حسن محمد سمحان، 2011، 264).
- و يرى البعض الآخر بأنها تأخذ معنيين هما : (عباس كاظم الدعي، 2010، 25).
- المعنى الضيق للسياسة النقدية بأنها: الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد، وتحقيق أهداف اقتصادية معينة، وهي مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد، بقصد تحقيق هدف اقتصادي معين، كالاستخدام الكامل تبعاً للاقتصاد (tent)، وتعرف أيضاً على أنها أي عمل واع تقوم به السلطات النقدية لتغيير حجم النقد أو التأثير في كلفة الحصول عليه .
 - أما المعنى الواسع للسياسة النقدية فهي " جميع الإجراءات النقدية والمصرفية التي تستهدف مراقبة حجم النقد في الاقتصاد القوي، وهي بذلك تعني العمل الذي يوجه للتأثير في النقد والائتمان، وكذلك الاقتراض الحكومي، أي حجم وتركيب الدين الحكومي".
- مما سبق نتوصل إلى أن السياسة النقدية هي: " مجموعة الإجراءات والقرارات والطرق التي تعتمدها الدولة بواسطة البنك المركزي من أجل التحكم في عرض النقود وبالتالي تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية".

المطلب الثاني : أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية لتحقيق مجموعة من الأهداف تنقسم إلى أولية، وبسيطة وأهداف نهائية نوجزها فيما يلي :

أولاً : الأهداف الأولية :

تمثل الأهداف الأولية كحلقة بداية في إستراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، ولهذا فالأهداف الأولية ما هي إلا صلة ربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة.

وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات الأولى هي مجموعات الاحتياطات وتتضمن القاعدة النقدية، ومجموع احتياطات البنوك واحتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقرضة وغيرها، أما الثانية فتتعلق بظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصد وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد (مخلوفي ساقه، 2012، 21).

يتلخص النقاش في أي من الأهداف الأولية لاستخدامه حلقة ربط قوية التأثير بالأدوات النقدية، والتأثير على الأهداف الوسيطة، ولذلك نرى أن الهدف الأولي الأفضل هو ذلك الذي يتصف بالتأثر والتجاوب بسرعة مع تغيير الأدوات النقدية المستعملة، ويسهل قيادة الاتجاه المرغوب للأهداف الوسيطة المستعمل. (صالح مفتاح، 2005، 125).

ثانيا : الأهداف الوسيطة :

هي مجموعة من المتغيرات التي تشكل حلقة الوصل فيما بين أدوات السياسة النقدية والأهداف النهائية، وتتمثل هذه المتغيرات في كل من عرض النقد، وأسعار الفائدة والائتمان المتاح والأساسي النقدي، أو أي متغير آخر تراه السلطة النقدية ملائماً كهدف وسيط لسياستها النقدية.

1- معدلات الفائدة : تعرف الفائدة على أنها السعر النقدي لاستخدام الأموال القابلة للإقراض، تزايدت أهميتها في العصر الحديث، وقد تبنت البنوك المركزية أسعار الفائدة كأهداف وسيطة للسياسة النقدية عند انتهاء الحرب العالمية الثانية وفيما يتعلق بتحديد أسعار الفائدة فمن الواضح أيضا أن السلطات العامة لا تستطيع أن تتجاهل مستوى أسعار الفائدة لأن مستوى هذه الأسعار يعتبر أحد المحددات الهامة لسلوك كل من الأفراد والمؤسسات، لذلك يتوجب على السلطات النقدية أن تراقب مستويات أسعار الفائدة وأن تبقى تغيرات هذه الأسعار ضمن هوامش غير واسعة نسبيا، وحول مستويات بسيطة تقابل التوازن في الأسواق، هذا التوازن يقود إلى الإعلان عن أسعار الفائدة، فالأسعار في الأجل الطويل أعلى مبدئيا من المعدلات في الأجل القصير. (لحوموسي بوخاري، 2009، 17).

2- **سعر الصرف:** يعتبر سعر صرف النقد مؤشرا نموذجيا لمعرفة الأوضاع الإقتصادية لبلد ما، وذلك بالحفاظ على استقراره على مستوى قريب من مستوى تكافئ القدرات الشرائية، كما أن التدخل المقصود والهادف إلى رفع سعر صرف النقد تجاه العملات الأخرى قد يكون عاملا لتخفيض التضخم،

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك المركزيّة

فرفع سعر الصرف يؤدي إلى تخفيض الأسعار عند الاستيراد ويرفع من القدرة الشرائية للعملة، وهذا ما يتطابق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية .(وسام ملاك، 2000، 205).

3- العرض النقدي : يشترط في استخدام العرض النقدي كهدف وسيط أن تكون هناك قدرة على تحديده إحصائياً، أي أن يستطيع القائلون على السياسة النقدية تحديد الأصول المالية التي نسميها العملة أو النقود، إن تحديد العرض النقدي أصبح مسألة صعبة للغاية بدءاً من الثمانينات ولم تعد مسألة سهلة كما كانت في السابق، وذلك بسبب تغير سرعة تداول النقد نتيجة لحركات رؤوس الأموال الرسمية وغير الرسمية وظهور المشتقات المالية الحديثة.(لحوموسى بوخاري، 2009، 18).

ثالثاً : الأهداف النهائية:

يمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي :

1- استقرار سعر صرف العملة المحلية : وهو يعتبر هدف تقليدي للسياسة النقدية وذلك من خلال إتباع القواعد النقدية المعدنية، وقد كان السبب الرئيسي للسياسة العامة التي تهدف إلى استقرار أسعار الصرف، قبل عام 1931، هو الاعتقاد السائد في ذلك الوقت، إن استقرار سعر الصرف إنما يعتبر لازماً لتحقيق الثقة الدولية، وجعل التجارة الدولية تقوم على أوسع نطاق والتي من خلالها يمكن تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية للعالم (أنس البكري، 2010، 178).

2- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات : تلعب السياسة النقدية دور مهم في تقليل العجز في ميزان المدفوعات، ويبرر هذا من خلال قيام البنك المركزي برفع سعر الخصم، وهذا ما سيجعل البنوك التجارية ترفع أسعار الفائدة المدينة، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على القروض، وهذا ما يسمح بانخفاض الأسعار مما يؤدي إلى ذلك إلى تشجيع الصادرات، وكما أن ارتفاع أسعار الفائدة محلياً يؤدي إلى تدفق أموال أجنبية إلى داخل الدولة وهو ما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، ولعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات يجب إتباع سياسة نقدية انكماشية، والعمل على تخفيض المعروض النقدي وذلك من خلال رفع سعر الخصم، دخول عمليات السوق المفتوحة، وهذا ما يؤثر إيجابياً على ميزان المدفوعات من عدة نواحي مثل تخفيض مستوى الأسعار مما ينعكس إيجاباً على الصادرات، كذلك تخفيض القوة الشرائية والسيولة في الدولة وبالتالي انخفاض الواردات، ورفع سعر الفائدة في الأوراق المالية يجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة مما يساعد على تخفيض العجز .(فتحي بن لدغم، 2012، 93).

3- تشجيع النمو الاقتصادي : من بين أهداف السياسة النقدية تحقيق معدل نمو سريع، فيجب أن تهدف السياسة النقدية نحو التشجيع والمحافظة على مستوى عالي من التوظيف والدخل، وعليه فإن السياسة النقدية كوسيلة للنهوض بالنمو الاقتصادي أصبحت إحدى أهداف سياسة البنوك المركزية في إدارة الائتمان (أنس البكري، 2010، 180).

المطلب الثالث: أنواع السياسة النقدية

يمكن للسياسة النقدية أن تأخذ اتجاهين، أحدهما انكماشى والآخر توسعي وذلك حسب الوضع الاقتصادي للبلد.

1- **السياسة الانكماشية:** تتبعها الدول إذا مر اقتصادها بالتضخم، ويكون هدفها من هذه السياسة هو تخفيف حجم السيولة المتداولة في السوق من خلال إتباع إحدى أدوات السياسة النقدية، وبالتالي تلجأ الدولة إلى إحدى الإجراءات التالية : (أنس البكري ، 2010 ، 180، 181).

- رفع سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي وبالتالي سوف يقل إقبال البنوك التجارية على إعادة خصم الأوراق التجارية، وبدورها سوف تقوم البنوك التجارية برفع سعر الخصم مما يؤدي إلى تقليل القطاعات الاقتصادية من خصم أوراقها التجارية وهذا الإجراء يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق.

- دخول البنك المركزي بائعا للسوق المفتوحة وبالتالي سوف يضخ المزيد من الأوراق التجارية مقابل امتصاصه المزيد من حجم السيولة المتداولة في السوق.

- رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي وبالتالي سوف يقل مقدار السيولة المتوفرة لدى البنوك التجارية مقابل امتصاصه المزد من حجم السيولة المتداولة في السوق.

2- **السياسة التوسعية** : تمثل عكس الحالة الأولى ويتم اللجوء إليها لزيادة سرعة نمو الكتلة النقدية بتشجيع الائتمان ورفع حجم وسائل الدفع وتخفيض معدل الفائدة فيرتفع حجم الاستثمارات مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج .(حسين كشيتي، 2012، 11).

تهدف هذه السياسة في مجملها إلى علاج مراحل الركود أو الانكماش التي يمر بها الاقتصاد وهنا تسعى السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي إلى زيادة المعروض النقدي وبالتالي زيادة الطلب على التوسع والخدمات ذلك لأن زيادة كمية النقود يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد والمؤسسات وبالتالي تحفيز الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية على حد سواء (وديم طوروس، 2010، 223).

المطلب الرابع : قنوات إبلاغ السياسة النقدية

قناة السياسة النقدية هي الطريق الذي من خلاله يبلغ أثر أدوات السياسة النقدية الهدف النهائي لاختيار الهدف الوسيط، وتعد هذه القنوات حلقة الوصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية، وهذه القنوات عديدة نذكر منها.

1- قنوت معدلات الفائدة: حسب وجهة النظر الكينزية فإن السياسة النقدية التوسعية تؤكد انخفاضا في معدلات الفائدة الحقيقية، وهذا ما يحفز الاستثمار الذي يدفع نمو الإنتاج والتشغيل، وتحفيز الاستثمار عندما لا يكون تمويلها (أي بتكلفة مرتفعة) يتعلق أساسا بالمؤسسات التي تجد المشاريع مربحة في

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للبنوك المركزيّة

المستقبل، عندما لا يكون تمويلها باهظاً، هذا ينطبق أيضاً على العائلات التي تتزايد مقدرتها على الإقراض لإنجاز مشاريعهم وخاصة العقارية منها.

إن عمل السلطات النقدية سيطبق مباشرة على المعدلات القصيرة، وعلى سيولة البنوك والمؤسسات المالية، وتكون الاستثمارات مشروطة أكثر بالمعدلات الطويلة، ولكن هذا يخص الحد من ارتفاع الأسعار الذي يتعلق أكثر بالسياسة النقدية .

فمن جهة المعدلات الدنيا في الأجل الطويل التي تتم حسب التقديرات المستقبلية للمعدلات القصيرة ومن الأفضل أن السياسة النقدية التي ستعلن أنها ستكون توسعية مستمرة مبنية على خفض المعدلات الطويلة . (صالح مفتاح، 2005، 175).

إن الميزة الأساسية التي تتميز بها هذه القناة هي كون أن أسعار الفائدة الحقيقية هي التي تؤثر على قرارات المستهلكين والمؤسسات، أكدت العديد من الدراسات التي قدمها الاقتصاديون حول قناة معدل الفائدة كتيلور في سنة 1995، الذي أوضح أن سعر الفائدة يمارس أثراً كبيراً على نفقات الاستهلاك والاستثمار مما يجعله ناقلاً هاماً لأثر السياسة النقدية لكن هذه النتيجة قوبلت برفض شديد من قبل العديد من الباحثين أمثال Ben Bernanke و Mark Gerther في سنة 1995، الذين يخالفون الطرح السابق، ولديهم رؤية خاصة حيث يؤكدون أن الدراسات التجريبية تبين الآثار السيئة للتأثيرات المعتبرة لأسعار الفائدة على تغيرات تكاليف رأس المال، ويؤكدون أيضاً على أسعار الفائدة كآلية لنقل السياسة النقدية يشجع على البحث على ميكانيزمات أخرى وخصوصاً قناة الائتمان. (إكن لونيس، 2011، 62).

2- قنوات الأسعار: من بين قنوات الانتقال للسياسة النقدية هي معدلات الصرف وأسعار الأسهم، وفي ظل الاقتصاد مفتوح تؤثر حركة رؤوس الأموال بين الدول مباشرة على النشاط في الداخل ومما لاشك فيه فإن اختيار السلطة النقدية لهدف السياسة الاقتصادية له أثر على تدفق رؤوس الأموال، التي تؤثر بدورها على سعر العملة الوطنية، كل التغيرات الداخلية، لأسعار الفائدة يتولد عنها تدفق رؤوس الأموال التي تغير من سعر الصرف .

إن خفض سعر الفائدة الرسمي سيترتب عليه انخفاض في سعر الصرف وفق مبدأ تعامل أسعار الفائدة مما يترتب عليه زيادة صافي الصادرات كنتيجة لانخفاض أسعار الصادرات الوطنية بالعملة الأجنبية وارتفاع أسعار السلع المستوردة، ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع أسعار الواردات سيؤدي إلى زيادة مستوى الأسعار المحلية، كما أنه يؤثر في تكلفة الإنتاج وبالتالي على حجم الإنتاج المحلي، مما يترتب عليه انخفاض العرض الكلي الذي سيعزز الضغوط التضخمية في الاقتصاد . (مخلوفي ساقّة، 2012، 27، 28).

وتعود أهمية سعر الصرف إلى كون تأثير تغيره يصل إلى الاقتصاد المحلي، من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري في ميزان المدفوعات، وكذلك من خلال تأثيره على الاستثمار الخارجي وتدفقات رأس المال بين الداخل والخارج . (شريف عمروش، 2005، 71).

3- قنوت القرض: تشجع السياسة النقدية التوسعية البنوك على الإقراض من جهة، وتتزايد الاحتياطات غير المقترضة للبنوك، ومن جهة أخرى أن انخفاض المعدلات يقلل مشاكل الخطر المعنوي والانتقاء الموجه إلى تحريك وترشيد القرض الذي يقدمه كل من الاقتصاديين (Weyss, Stiglitz) وهو مفهوم يشير إلى أن البنوك توزع قروضا قليلة عندما لا ترغب المؤسسات والعائلات في الحصول عليها بالشروط المطبقة للنظرة الأولى يبدو أنه من التناقض لقانون العرض والطلب، وأن السعر (معدل القرض لا يبين عند مستوى التوازن E، والذي يكون عنده تساوي الكميات المعروفة بسعر على الأكثر يساوي E، والكميات المطلوبة عند سعر على الأقل يساوي E.

عندما تكون السياسة النقدية توسعية فإن الأخطار الكبيرة تكون متناسقة أكثر في فترة المعدلات المرتفعة، والمعدلات المنخفضة تطبق أثرا على سير المقترضين، وهو ما يسمى أحيانا بقناة الميزانيات، وترتبط أيضا بأفضل قدرة على الوفاء بالدين للمقترضين الموجودين وباختصار أن أصول ميزانيتهم تتجه نحو الارتفاع وخصوصا تتجه نحو الانخفاض وهذه هي أفضل صورة للذين يدخلون في حكم أصحاب القدرة على التسديد. (صالح مفتاح، 2005، 177، 178).

4- اختلاف القنوت حسب البلدان الرأسمالية : حيث الاقتصادي " Coudert " تختلف الأهمية النسبية لقنوت الانتقال وطرق التمويل حسب البلدان لعدة أسباب هي: النظم المالية التي لها هياكل وتنظيمات وشبكات تمويل مختلفة، درجات الانفتاح، ودرجة المناقشة البنكية، فمثلا عند انخفاض نفس معدلات الفائدة الموجهة للسوق النقدية لا ينتج أثارا متساوية، إذا كانت قروض طويلة الأجل ليست كلها ثابتة أو نسبة هامة من بينها بمعدلات متغيرة، مرجعية بمعدلات قصيرة.

في الحالة الأولى لا يحقق تخفيض المعدلات النقدية سوى أثارا تدريجيا على المصاريف المالية للأعوان المدينة في الأجل الطويل وتدرجيا في النهاية للإقتراضات الجديدة، بينما النتيجة هي أكثر سرعة من الثانية وأن 95 % من القروض العقارية بمعدلات ثابتة في فرنسا بينما 90 % هي بمعدلات متغيرة تمت مراجعتها في ألمانيا، بريطانيا.

نجد أيضا نسبة القروض بمعدلات مدارة لها أهمية كبيرة إذا كانت قوية، فالسياسة النقدية لها عمل بالضعف الكبير، حسب هذه النظرية يمكن أن تتطور هذه الوضعيات بسرعة، وفي فرنسا تجاوزت القروض بمعدلات منخفضة 57 % من مجموع القروض في عام 1986، و 28 % في عام 1992 (مخلوفي ساقّة، 2012، 29).

كما بينت الدراسات الاقتصادية أن رد فعل الناتج الداخلي الإجمالي (BIP) عند ارتفاع 1 % لمعدلات الفائدة جدا حسب الدول أحيانا من جهة الآجال، ومن جهة الأثر الكلي (صالح مفتاح، 2005، 178).

الفصل الثاني

الفصل الثاني : آليات إدارة السيولة النقدية من طرف البنوك المركزية

تمهيد:

للسيولة أهمية عظمى في البنوك، فالكمية المحتفظ بها تعكس الأرباح التي من الممكن تحقيقها بأحسن استغلال وتوظيف هذه الأموال السائلة، ومن جهة أخرى فإن نقص السيولة له آثار سلبية خطيرة ليس على البنك فقط بل على الجهاز المصرفي والاقتصاد القومي ككل، ولذا تحدد القوانين والتشريعات المصرفية حد أدنى من السيولة.

ومن أبرز التحديات التي تواجه البنك المركزي أثناء مزاوله نشاطه إدارة السيولة النقدية بكفاءة عالية، وفي سبيل ذلك يلجأ البنك المركزي إلى العديد من الأدوات التي تساعد على تحقيق أهدافه في إدارة السيولة النقدية.

ويمكن إبراز هذا من خلال:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السيولة النقدية.

المبحث الثاني: الموارد الحديثة للسيولة والعوامل المؤثرة فيها ونسب قياسها.

المبحث الثالث: آليات إدارة السيولة من طرف البنك المركزي.

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول السيولة النقدية

لا شك أن السيولة تعد من أهم المشاكل التي تواجه إدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية، ويقصد بالسيولة من وجهة نظر البنك التجاري كمية النقود المحتفظة بها باستمرار لمقابلة التزاماته تجاه العملاء وأصحاب الودائع عن طريق تحقيق السيولة الكافية مما يستتج منه بالضرورة قيام بنك تجاري باستخدام قدر معقول من موارده في أصول تتمتع بقدر كاف من السيول مما يتيح له إمكانية استرداد قيمتها بسرعة دون تحقيق خسارة تذكر عند الحاجة إلى النقود.

المطلب الأول : مفهوم السيولة وأهميتها :

أولاً : مفهوم السيولة :

هناك عدة تعاريف تناولت مفهوم السيولة منها :

تعرف السيولة بأنها: " عبارة عن قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة، حيث تستخدم هذه القيمة في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم، وتقديم الائتمان في شكل قروض، وسلفيات لخدمة المجتمع." (سامر جلد، 2011، 90).

وعرفها البعض بأنها: " قدرة المصرف التجاري على تسديد جميع التزاماته التجارية نقداً، والاستجابة لطلبات الائتمان ومنح القروض الجديدة، وهذا يستدعي ويتطلب: (أسعد حميد العلي، 2013، 181).

- توفر نقد سائل لدى المصارف بشكل كاف.

- سهولة الحصول على نقد عن طريق :

* القدرة على تسهيل بعض موجودات المصرف وبالسرية الكافية، لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة ودون التضحية بقيمة هذه الموجودات .

* قدرة المصرف على الاقتراض من المؤسسات المالية الأخرى، أو إصدار أسهم جديدة بأسعار وتكاليف مقبولة.

كذلك نجد أن مفهوم السيولة يقسم إلى : (أحلام بوعبدلي وحمزة عمي سعيد، 2014، 102).

مفهوم كمي: >> ويعبر عنه بكمية الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد في وقت ما للإيفاء بالالتزامات المستحقة والمترتبة على المصرف ودون تأخير <<.

مفهوم نقدي: >> ويعبر عنه بكمية الموجودات القابلة للتحويل السريع إلى نقد مضافاً إليها الأموال التي يتم الحصول عليها نتيجة تسديد التزامات العملاء، أو من خلال الحصول على ودائع جديدة.

- كذلك السيولة هي: " ما تحتفظ به المؤسسات المالية، ومنها المصارف من الأموال النقدية أو ما يتوفر لها من موجودات سريعة التحول إلى نقدية وبدون خسائر في قيمتها <<". (صادق راشد أشمري، 2015، 370).

الفصل الثاني : آليات إدارة السيولة النقدية من طرف البنوك المركزية

من خلال التعريفات السابقة تبين أن سيولة في المفهوم الاقتصادي تدور حول مركز رئيسي، وهو توفير الأموال لمواجهة الالتزامات والظروف الطارئة.

ثانياً: أهمية السيولة

تكتسي السيولة النقدية أهمية كبيرة بالنسبة للأفراد (أو قطاع العائلات) وذلك لما تتمتع به النقود من خصائص أهمها : أنها وسيلة للتداول وأداة لدفع المعاملات العاجلة، مقياساً للمدفوعات الآجلة ومستودعاً للقيمة، كما هو معروف نظرياً بأسباب الطلب على النقود، وتزداد الحاجة والأهمية للسيولة النقدية لدى الأفراد في ظل نقص ومحدودية التعامل بال شيكات بين الأفراد والمؤسسات سواء كانت عامة أو خاصة، ونقص الثقافة والوعي بالتعامل بالأدوات البديلة للسيولة خاصة أدوات الدفع الإلكتروني والمتمثلة في البطاقات المصرفية و بطاقات البريد . (محمد الجموعي قريشي، 2011، 266).

كذلك تعتبر السيولة ذات أهمية حيث تحتاج المصارف إلى السيولة لمواجهة احتياجات عملائها إلى الأموال، هذا ويواجه العملاء احتياجاتهم للسيولة أما من خلال سحب ودائعهم لدى المصارف أو من خلال الاقتراض منها، حيث أن هذه الاحتياجات مستمرة، لذا يجب أن تكون المصارف مستعدة دائماً لمواجهة مثل هذه المتطلبات، لأن هذا الاستعداد يعطيها الإيجابيات الآتية: (أحلام بوعبدلي وحمزة عمي سعيد، 2014، 103).

- الظهور في السوق المالي الحساس تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته
- تعزيز ثقة كل من المودعين والمقرضين والتأكيد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت.
- يعد مؤشراً إيجابياً للسوق المالية و المحللين و المودعين و الإدارة.
- تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات و التعهدات.
- تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجلبه من خسائر.
- تجنب دفع كلفة أعلى للأموال.
- تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي.

المطلب الثاني : مكونات السيولة

يمكن تقسيم مكونات السيولة إلى جزئين رئيسيين هما : السيولة الحاضرة (النقدية)، والسيولة شبه النقدية .

1- السيولة الحاضرة:

وهي عبارة عن نقود الحاضرة لدى البنك و تحت تصرفه وتشمل ما يلي :

أ- **النقدية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية:** وهي الأموال الموجودة في خزائن البنك في صورة نقد سائل من عملات رسمية ومساعدة محلية وأجنبية، وقد يجد البنك المركزي صعوبة في تقدير رقم هذا البند، ولكن الخبرة السابقة لها دور في تقديره. (سامر جلة، 2011، 91).

الفصل الثاني : آليات إدارة السيولة النقدية من طرف البنوك المركزية

ب- الودائع لدى البنوك الأخرى ولدى البنك المركزي: حيث يلتزم البنك وذلك وفقا لقوانين المنظمة للاحتفاظ لدى البنك المركزي بأموال سائلة في شكل احتياطي للحفاظ على حقوق المودعين، حيث يمكن عن طريق نسبة الاحتياطي التي يحددها البنك المركزي التأثير في حجم الائتمان، بالإضافة إلى أن البنك يحتفظ ببعض ودائعه في شكل ودائع قصيرة الأجل، لدى البنوك الأخرى، وبذلك يلجأ البنك إلى هذه الأرصدة في حالة الحاجة إليها، حيث يمكن تحويلها إلى البنك المركزي والحصول على المقابل النقدي. (عبد الغفار حنفي، 2000، 94).

ج- الشيكات تحت التحصيل: وهي الشيكات الصادرة لأمر العملاء البنك الذين يقدمونها إليه ليحصلها، ويقيد قيمتها في حساباتهم. (حكيم براضية و جعفر هني محمد، 2016، 60).

وعادة تحدد البنوك نسبة هذه الشيكات تدخل في نطاق السيولة تحدد طبقا لخبرة البنك، إذ أن البنوك عادة ما تواجه برفض بعض هذه الشيكات لسبب أو لآخر، كما أن الشيكات قد تكون مسحوبة على بنك في المدينة أو أنها ترسل للتحصيل من بلد لآخر، ولما أمكن تحصيل الشيكات عن طريق غرفة المقاصة أو تواجدها في نفس البلد فإن درجة سيولتها تكون أعلى. (علي توفيق الحاج وعامر علي الخطيب، 2012، 140).

د- الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج: تستطيع البنوك التجارية الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المراسلين في خارج البلد، مما لا يزيد على نسبة معينة تحددها طبيعة السياسة النقدية والاقتصادية في ذلك البلد، من مجموع قيم اعتماداتها المستندية القائمة والتزاماتها الأخرى.

و تنقسم هذه السيولة أو الاحتياطات الأولية من مشروعيتها القانونية إلى نوعين هما :

الاحتياطات القانونية: تشمل مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية التي يحتفظ بها البنك وفقا للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي، فالجزء النقدي من هذه الأموال يكون ضمن الاحتياطات الأولية الذي يأخذ شكل نقدي في الصندوق وودائع لدى البنك المركزي، والجزء شبه النقدي يكون ضمن الاحتياطات الثانوية، الذي يأخذ صور حوالات الخزينة وسنوات الحكومة.

لهذه الاحتياطات القانونية فوائد أهمها: أنها تعد عاملا واقيا لسيولة المصرف والمحافظة على سلامة مركزه التنافسي، كما أنها تعمل على تعزيز ثقة السلطات الرقابية وثقة الزبائن بقدرة المصرف في المحافظة على أموال المودعين وعدم المغالاة في توظيف الأموال.

كما أن لاحتياطات القانونية سلبيات أهمها: أنها تتمثل في تقييد قابلية البنك في منح القروض والقيام بالاستثمارات مما يؤدي إلى تقليل ربحيته، وكأن هذه الاحتياطات نوع من أنواع التكاليف التي يجب أن تتحملها البنوك لقاء القيام بأعمالها. (فليح حسن الحسيني مؤيد عبد الرحمان الدوري، 2008، 95).

إن وجود شكل من الاحتياطات القانونية على شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة (أموال شبه نقدية) له غرضان هما :

- مساعدة المصارف على تحقيق أرباح متواضعة من بعض احتياطاتها القانونية .

الفصل الثاني : آليات إدارة السيولة النقدية من طرف البنوك المركزية

- تشجيع البنوك التجارية على مسك الدين العام، الذي هو عبارة عن قروض مقدمة من البنوك إلى الحكومة، وتكون لفترات قصيرة الأجل، كما في حوالات الخزينة، وطويلة الأجل كما في السندات وهي تمثل دينا على الدولة لتغطية العجز الحاصل في ميزانيتها.

الاحتياطات العامة: وهي الأموال النقدية وشبه النقدية التي لا يحتفظ بها البنك بموجب تشريعات السلطة النقدية، وإنما يحتفظ ببعض منها ويستخدم بعضها الآخر وفقا لسياسته المصرفية. (رضا صاحب أبو أحمد، 2000، 189).

2- السيولة شبه النقدية :

وهي عبارة عن موجودات يمكن تحويلها بسرعة ودون عناء خلال فترة قصيرة إلى سيولة، أو هي عبارة عن استثمارات قصيرة الأجل. (صادق راشد أشمري، 2015، 379).

تتكون السيولة في هذه الحالة من الأصول التي يمكن تصريفها أي بيعها أو رهنها مثل أذون الخزينة والكمبيالات المضمومة والأوراق المالية ويسمى بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة، فهي تتميز بقصر أجل الاستحقاق، وإمكانية التصريف السريع سواء بالبيع أو الرهن، مع ملاحظة أنه كلما كانت هذه الاستثمارات حكومية أو مضمونة من الحكومة، كلما كانت أسهل في التصرف فيها. (سامر جلد، 2011، 92).

السيولة شبه النقدية أو الاحتياطات الثانوية تتكون من جزأين: الأول محدد قانونيا وتسمى بالاحتياطات القانونية، والذي يأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة، ويظهر هذا الجزء واضحا عندما تحتاج الدولة إلى أموال لتمويل العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، أما الجزء الثاني من هذه السيولة فيكون محدد بحسب سياسة المصرف التجاري ذاته، أي أنها تعتبر بمثابة ادخار يستخدم عند الحاجة إليه، كأن يتم تحويل جزء منه إلى احتياطات أولية أو تحويل جزء من هذه الأخيرة إليه. (منير إبراهيم هندي، 2010، 30).

المطلب الثالث : أنواع السيولة :

تقسم السيولة إلى ثلاثة أنواع هي: السيولة القانونية، السيولة الإضافية، السيولة الاحتياطية.

1- السيولة القانونية : تحرص الدولة على توفير عنصر الاطمئنان والثقة في البنوك عن طريق تدخل البنك المركزي، وفي هذا السبيل يفرض البنك المركزي نسبة قانونية للسيولة تلتزم بها البنوك التجارية، وإلا تعرضت لعقوبات مالية إذا انخفضت تلك النسبة، عما هو مقرر وتتكون هذه النسبة من مقادير من الأموال يحجبها البنك التجاري عن الإقراض تتضمن ما يلي: (علي توفيق الحاج وعامر علي الخطيب، 2012، 141).

أ- احتياطي نقدي: يقدر بنسبة من الودائع والأرصدة المستحقة على البنك للبنوك المحلية والفروع والمراسلين بالخارج، وأية مبالغ تكون مستحقة الدفع بواسطة البنك بموجب شيكات أو حوالات أو اعتمادات، ويودع هذا الاحتياطي في البنك المركزي.

الفصل الثاني : آليات إدارة السيولة النقدية من طرف البنوك المركزية

ب- أصول سائلة: لا تقل عن نسبة معينة من إجمالي ودائع البنك والتزاماته، وتشمل هذه الأصول الرصيد النقدي بخزائن البنك وما بحوزته من سندات حكومية أو ذهب، والمبالغ التي تكون تحت التحصيل من كوبونات الأسهم وفوائد السندات والشيكات والحوالات والأوراق المالية والعمولات الأجنبية، وأية أموال أخرى ذات سيولة عالية .

2-السيولة الإضافية : تحرص البنوك التجارية على توفير نسبة من السيولة أعلى من النسبة القانونية المفروضة عليها، وذلك بغرض تدعيم الثقة فيها، واستغلال أية فرص جديدة للتوظيف تدر عليها عائداً عالياً، وتقدم هذه النسبة وفقاً لظروف السوق ودرجة التأكد، وعادة ما تبلغ نسبة السيولة الإضافية عند البنوك ما يقرب من 30 % في المتوسط. (سوزان سمير ديب و آخرون، 2012، 41).

3-السيولة الاحتياطية : وهي تمثل الأصول القابلة للرهن لدى البنك المركزي، حيث يقدم هذا الأخير للبنوك التجارية تسهيلات مصرفية تحقق لها السيولة اللازمة عند الضرورة، وذلك نظير رهن أصولها، كالكمبيالات الجيدة المخصومة أو الأوراق المالية الممتازة التي يحددها البنك أو بضائع مرهونة، وفي العادة تلج البنوك التجارية إلى الاقتراض من البنك المركزي لمواجهة الظروف الموسمية كتمويل تجاري أو زراعي موسمي، وهذا التمويل لاشك يقتضي توفير قدرة السيولة في وقت معين، وتنتهي حاجة البنك إليهم بانقضاء ذلك الوقت. (علي توفيق الحاج و عامري الخطيب، 2012، 142).

المطلب الرابع: ايجابيات وسلبيات الاحتفاظ السيولة

أولاً : ايجابيات الاحتفاظ السيولة.

يمكن استخلاص ايجابيات احتفاظ البنوك بالسيولة في النقاط التالية: (حكيم براضة وجعفر هني محمد، 2016، 33، 34) .

- 1- تمثل السيولة عنصر الأمان والحماية التي تجنب البنوك خطر عدم الدفع ومن ثم الإفلاس .
- 2- تتيح عملية التحكم في إدارة السيولة للبنوك المرونة في الخيار، حيث توفر السيولة إمكانية البحث عن الاستثمار الأفضل .
- 3- تعتبر السيولة مؤشراً لقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين، وبالتالي تعزيز عنصر الثقة في البنك .
- 4- مواجهة الظروف الطارئة غير المتوقعة وغير الواردة في الخطة، حيث نجد أنه رغم وجود خطط للسيولة إلا أن البنك قد يواجه بظروف طارئة تدعوا إلى وجود تدفقات نقدية خارجة .
- 5- تجنب البنك البحث عن مصادر تمويل تكون في الغالب مكلفة.
- 6- تعتبر مؤشراً ايجابياً للبنك في السوق المالي وللمحليلين والجهات الرقابية .

الفصل الثاني : آليات إدارة السيولة النقدية من طرف البنوك المركزية

ثانياً: سلبيات الاحتفاظ السيولة.

وللاحتفاظ بالسيولة أيضاً سلبيات إذا لم تكن هناك حاجة إليها، مثل عدم القدرة على استثمارها الاستثمار المطلوب، حيث يضطر المصرف إما لعدم استثمارها أصلاً أو استثمارها استثماراً غير مربح الربح المنشود، ومن ثم تظهر النتائج في الأخير على شكل غير مرض. وفي هذه الحالة يظهر البنك على حالة غير مرضية أمام البنك المركزي، وهيئات التصنيف، والعملاء وحينئذ يتأثر البنك تأثراً سلبياً، لأن المودعين المستثمرين مع المصرف إذا لم يعط لهم الأرباح التنافسية فإنهم يتركونه، ويتجهون إلى المصاريف الأخرى، ولا سيما في ظل وجود منافسة قوية للحصول على الودائع والاستثمارات، إضافة إلى تأثر المصرف بذلك من حيث التصنيف والجودة وغير ذلك. (علي محي الدين القرة داغي، 2010، 25) .

المبحث الثاني: الموارد الحديثة للسيولة والعوامل المؤثرة فيها ونسب قياسها

نظرا للتطورات الاقتصادية المعاصرة، ظهرت طرق متعددة وحديثة يلجأ إليها البنك التجاري لزيادة وارده المالية وتوفير سيولة إضافية يمكن توجيهها لتنويع محفظة القروض وتمويل نشاطاته المختلفة لدعم مركزه المالي حيث تؤثر على هذه السيولة عدة عوامل مختلفة منها الداخلية وأخرى خارجية، ونظرا لأن السيولة تأخذ نسب مختلفة هناك عدة مقاييس لها وأفضلها ما كان قائما على أساس التوقف النقدي.

المطلب الأول: الموارد الحديثة لتجديد السيولة في البنوك التجارية

هناك عدة طرق متعددة وحديثة يلجأ إليها البنك التجاري لزيادة موارد المالية وتوفير سيولة إضافية منها:

1. زيادة رأس مال البنك عن طريق طرح أسهم جديدة:

يعتبر رأس مال البنك مصدرا لتمويل استثماراته طويلة الأجل، ولذلك قد يزداد رأس مال البنك بإصدار أسهم جديدة، وهو أمر في متناول المؤسسة لزيادة مقدرتها على الاستثمار وخاصة في حالة عجز في السيولة من أجل توفير الأموال الإضافية التي تحتاجها بطريقة أسرع من لجوئها إلى مصادر الإقراض الأخرى. (عبد الغفار حنفي، 2000، 438).

إلا أن هذه القاعدة غير صالحة في جميع الأحوال، فقرار زيادة رأس مال البنك يتوقف على تقييم لوجهات نظر كل من المساهمين والبنك المركزي، وقد لا يرى هذان الطرفان لسبب أو لآخر أن الوقت ملائم لإصدار أسهم جديدة، مما يجعل عملية الإقراض أفضل من عملية إصدار أسهم جديدة. إذا افترضنا أن الظروف مواتية لزيادة رأس مال البنك، فما هو تأثير هذه الزيادة على القوة الاستثمارية للبنك ؟ هنا نفرق بين حالتين :

- حالة ما إذا تم الاكتتاب في أسهم الزيادة في رأس المال بواسطة المودعين بنفس البنك.

- حالة ما إذا تم الاكتتاب بواسطة مستثمرين من خارج البنك.

ففي الحالة الأولى إذا ما تم شراء الأسهم بواسطة مدعي البنك فإن هذا يعني أنهم قاموا بالسداد بسحب جزء من ودائعهم الجارية لديه، ومعنى هذا عدم زيادة الطاقة الاستثمارية للبنك بنفس مقدار الزيادة في رأس المال، وإنما تزيد الطاقة الاستثمارية بما يعادل نسبة الانخفاض في الاحتياطي القانوني الإلزامي تحتسب على الودائع التي استخدمت في شراء الأسهم إذ أنه لا يطلب من البنوك الاحتفاظ بنسبة من رأس المال فيشكل احتياطي قانوني.

أما في حالة الاكتتاب في زيادة رأس المال بواسطة مستثمرين من خارج البنك فإن القوة الاستثمارية لهذه الزيادة سوف تعادل مقدار الزيادة في رأس المال أي أن الاكتتاب تم من مصادر مالية خارج البنك. (رايس حدة، 2009، 180).

الفصل الثاني : آليات إدارة السيولة النقدية من طرف البنوك المركزية

2. اللجوء إلى البنك المركزي :

يتم اللجوء إلى البنك في حالة العجز في السيولة بإحدى الطرق التالية :

أ- **لتوفير الائتمان قصير الأجل:** البنك المركزي باعتباره بنك البنوك يقوم بوظيفة المقرض الأخير للبنوك التجارية ويتم ذلك إما في صورة إعادة خصم الأوراق التجارية التي توجد في محافظ استثمار البنوك التجارية والتي سبق لها وأن قامت بخصمها لعملائها وإما في صورة منح قروض مباشرة في صورة إعادة خصم للسندات الحكومية أو بضمان أوراق مالية حكومية، ومن الملاحظ أن البنوك التجارية أصبحت تفضل الحصول على ائتمان البنك المركزي لا في شكل إعادة خصم الأوراق التجارية وإنما فيشكل قرض مباشر مضمون بضمانات مختلفة، وبصفة خاصة مضمون لأوراق تجارية أو مالية ويرجع السبب في ذلك إلى أن إعادة الخصم تحمل البنك فائدة قيمة الكمبيالة أو لورقة المخصومة للفترة المتبقية من أجلها في حين أنه قد لا يحتاج البنك لمثل هذا الائتمان إلا لفترة أقصر من ذلك وجدير بالذكر أن الأوراق المالية المستخدمة لضمان القرض من البنك المركزي يظل عائدها من ورق البنك نظرا لأنه لم يبيع هذه الأوراق المالية وإنما قدمتها فقط كضمان للقرض. (مدحت صادق، 2001، 220).

ب- **استدعاء الاحتياطي في الفائض من البنك المركزي:** إذا احتاج البنك المركزي لتغطية احتياجاته من السيولة لمواجهة أي ظروف تكون قد طرأت فإنه يمكن استدعاء جزء من الاحتياطي الفائض لديه الذي يكون مودعا لدى البنك المركزي حيث أن الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي ينقسم إلى قسمين، الأول هو الاحتياطي النقدي القانوني ويمثل نسبة معينة من الودائع يحددها البنك المركزي تودع لديه وهذا يسمى بالاحتياطي الإلزامي، أما أي مبلغ يزيد على هذا الاحتياطي القانوني فإنه يسمى بالاحتياطي الفائض ويستطيع البنك المطالبة بسداده عندما يحتاج إليه وخاصة أنه لا تحتسب له الفائدة، وقد يوجد احتياطي فائض لأحد البنوك لدى البنك المركزي، في حين يعاني بنك آخر من عجز في الاحتياطي القانوني وكلا الأمرين غير مرغوب فيه، إذ تضيع على الأول فرصة تحقيق عائد الاحتياطي الزائد في حين يتعرض الثاني لغرامة مالية وعادة ما يتدخل البنك المركزي لتوجيه بنك العجز للاقتراض من بنك الفائض .

فإذا أبرمت الصفقة فإن البنك المركزي يحول قيمة القرض من حساب المقرض إلى حساب المقرض ويلاحظ أن فترة اقتراض هذه الأموال غالبا ما تكون ليوم واحد قابل للتجديد، إلا أن بعض البنوك قد تقترض هذه الأموال لا من أجل تغطية العجز في احتياطها القانوني بل لاستخدامها في تمويل عملياتها وهو ما يقتضي تجديدا مستمرا للقرض، وقد يشترط البنك المقرض أن لا تزيد قيمة القترض الممنوح للبنك المقرض عن نسبة مئوية معينة من رأس مال هذا الأخير وذلك لتجنب أي مخاطر قد تتعرض لها الأموال المقرضة. (حدة رايس، 2008، 97).

الفصل الثاني : آليات إدارة السيولة النقدية من طرف البنوك المركزية

3- الاقتراض من المؤسسات المالية والأسواق المالية :

و تتم هذه العملية وفق مصدرين هامين: (حدة رايس، 2009، 181-182)

أ- **الاقتراض قصير الأجل من المؤسسات المالية :** ظهرت خلال الستينات من القرن العشرين مراكز مالية من دول مختلفة تحتفظ بودائع ضخمة بالعملات الرئيسية، وهي ما عرفت سوق العملات الأوروبية، والتي لم تقتصر على البنوك الموجودة في أوروبا وحدها بل امتدت لتشمل البنوك الآسيوية في سنغافورة وهونغ كونغ وطوكيو، كما شملت أيضا مراكز بعض الدول العربية مثل البحرين، وقد أدى وجود مثل هذه البنوك التي عرفت باسم مراكز النقد إلى توفير مصدر بديل للسيولة، فلم تعد البنوك التي تحتاج إلى زيادة مواردها المالية إلى الاعتماد على ما لديها من حسابات جارية والبحث عن كيفية تنمية هذه الودائع، وإنما يمكنه الالتجاء إلى سوق العملات الأوروبية التي تتميز بانخفاض سعر القروض بين يوم و12 شهرا، وقد لوحظ خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين ارتفاع أهمية القروض كمصدر من المصادر التمويلية للبنك وانخفاض أهمية الحسابات الجارية في نفس الوقت.

ب - **الاقتراض من الأسواق المالية:** قد تلجأ البنوك التجارية من الاقتراض من سوق رأس المال عن طريق إصدار سندات بلا ضمان، تطرح للاكتتاب العام وتباع للمستثمرين لتوفير السيولة لدعم إصدار سندات بلا ضمان، تطرح للاكتتاب العام وتباع للمستثمرين لتوفير السيولة لدعم طاقاتها الاستثمارية وطرح السندات للبيع يعني اقتراضا طويل الأجل يمتد بين خمس سنوات وخمس عشر عاما وأكثر.

والسند هو من أدوات الاقتراض تمثل التزاما تعاقديا على المصدر (المقترض) تجاه حامل السند (المستثمر) يتعهد بموجبه بدفع مبالغ ثابتة ومحددة بسعر متفق عليه (القيمة الاسمية) بعد استحقاقها مضافا إليه العوائد، ويعتبر الاقتراض عن طريق إصدار السندات مصدرا لموارد مالية طويلة الأجل وكبيرة القيمة، كما أنه يتميز عن الودائع في أنه لا يخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني ولا يتطلب التأمين عليه، وتحمل معظم السندات سعر فائدة ثابت لذلك لا يستفيد المصدر في هذه الحالة إذا اتجه سعر الفائدة إلى الانخفاض في السوق النقدية .

وفي حالة إصدار السندات في السوق المحلي فإن المصدر عليه أن يحتجز جزءا من الأرباح لإيداعه بصندوق الاستهلاك بغرض سداد أصل الدين وفوائده بناء على جدول محدد مسبقا، وقد تكون السندات الصادرة قابلة للتحويل إلى عدد من الأسهم، على أساس سعر تحويلي يحدد في العادة عند إصدار السند، أي أن يتحول القرض إلى حق ملكية في أسهم البنك المقترض خلال أي وقت حتى تاريخ الاستحقاق، إلا أنه يلاحظ أن قرار استبدال الأسهم بالسندات الصادرة أمرا ليس من حق البنك المصدر للسندات وإنما من حق المستثمر الذي قد يرفض عملية الاستبدال وخاصة إذا نتج عنها خسارة له بسبب اختلاف قيمة السند عن قيمة أسهم البنك المتداولة في السوق .

الفصل الثاني : آليات إدارة السيولة النقدية من طرف البنوك المركزية

4. استحداث أنواع جديدة من الودائع :

من بين الخدمات التي يمكن أن يقدمها البنك للمودعين هي استحداث أنواع جديدة من الودائع تلعب دورا هاما في إعادة تجديد السيولة النقدية وذلك في حدود تشريعات الدولة التي يعمل فيها ونذكر منها:

أ - **شهادات الإيداع:** وهي عبارة عن وثيقة يصدرها البنك أو مؤسسات مالية مثل مؤسسات الادخار تتعلق بمبلغ محدد من المال تم إيداعه لدى البنك أو المؤسسة المصدرة منها الوثيقة وتعد هذه الأخيرة شهادة بالتزام الجهة المصدرة لها بدفع هذا المبلغ لحاملها عادة بفائدة في تاريخ آجل وهي بذلك نوع من الودائع للأجل وتنقسم إلى: (براين كويل، 2005، 63) .

- شهادات إيداع يمكن تداولها في السوق النقدي.

- شهادات إيداع غير قابلة للتحويل.

وقد اشتق هن هذين النوعين شهادات أخرى منها شهادات الإيداع ذات معدل الفائدة المتغير حيث يتحدد سعر الفائدة شهريا على ضوء التغيير في أسعار الفائدة على نوع ما من السندات قصيرة الأجل التي تصدرها الحكومة، وعادة ما تدفع الفائدة مع قيمة الشهادة في تاريخ الاستحقاق، وهذا النوع من الشهادات يضمن الحماية لكل المستثمرين ضد مخاطر التغيير في أسعار الفائدة .

ب - **أوامر السحب القابلة للتداول (حسابات NOW):** وهي عبارة عن ودائع تجمع بين مزايا الودائع الجارية وودائع التوفير ويطلق عليها اسم أوامر السحب القابلة للتداول، كما يطلق عليها اصطلاح مختصر Now Accnts، وفي هذا النوع من الودائع يكون للمودع الحق في تحرير أمر سحب قابل للتداول أي يمكن تحريره للغير وفاء لما عليه من الالتزامات، وفي نفس الوقت يحصل منه على فوائد نقدية ومن المتوقع أن يحل هذا النوع محل الودائع الجارية إذ أنه يؤدي نفس الغرض كما ينتج عنه فوائد نقدية، وبالتالي فإن حساب NOW ونظرا لما تتميز به القدرة على تسديد الالتزامات وتوفير السيولة لحاملها فهي تمكن كذلك البنك من جذب عدد كبير من الودائع وذلك لأنها تعطي للمودعين الحق في سداد التزاماته وتمكينهم من الحصول على فائدة مما يوفر للبنك موارد مالية إضافية تساهم في إعادة تجديد السيولة لديها . (منير إبراهيم الهندي، 2010، 163) .

ج . **حسابات NOW SUPER وودائع سوق النقد :** تتمثل الأولى في ودائع جديدة في مجال العمل المصرفي، تتميز بأنها تجمع بين مزايا حسابات Now وودائع سوق النقد، ولذلك أطلق عليها اصطلاحا Super Now Accouts ولا يوجد سقف لسعر الفائدة الذي يحتسب لها، كما يسمح بالسحب من هذه الحسابات بعد تقديم إشعار للبنك مدته أسبوع، ويكمن الفرق بين حسابات Now وحسابات Super Now في أن الأولى تحمل سعر فائدة أقل من الثانية، وهذا إذا كانت هذه الأخيرة توفر رصيда بالحساب أعلى من ذلك الذي يتطلبه حساب NOW، كما أنه عند إعداد الإحصائيات

الفصل الثاني : آليات إدارة السيولة النقدية من طرف البنوك المركزية

المطلوبة للبنك المركزي يتم إدخال حسابات Now في صنف الحسابات الجارية، بينما تدخل حسابات Super Now في صنف حسابات الادخار. (مدحت صادق، 2001، 236).

أما ودائع سوق النقد فهي شبه أمر السحب القابل للتداول Now حيث يمكن تحرير شيك عليها، ولكن معدل الفائدة عليها يكون أعلى من أوامر السحب السابقة. (منير إبراهيم الهندي، 2010، 163).

5. التوريق المصرفي :

ويتعلق الأمر بتوريق القروض المصرفية، ونقصد به إمكانية تحويل هذا النوع من الأصول المالية غير السائلة إلى أوراق مالية (أسهم، سندات) قابلة للتداول في أسواق رأس المال، وهي أوراق تستند إلى ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة ولا تستند إلى مجرد القدرة المتوقعة للمدين على السداد من خلال التزامه العام للوفاء بالدين، وتعتبر عملية التوريق بمثابة دمج بين أسواق الائتمان وأسواق رأس المال لأنها تزيل الحدود بين القروض المصرفية والأوراق المالية، ولهذه العملية أركان أساسية نذكر منها: (مدحت صادق، 2006، 239، 245).

أ - وجود علاقة مديونية قائمة بين بنك المقرض ومدين المقترض (فردا، مؤسسة، حكومة).
ب - رغبة البنك الدائن في التخلص من سندات الدين الموجودة تحت تصرفه وتحويلها إلى جهة أخرى.
ج - قيام الجهة المحال إليها الدين بإصدار سندات جديدة قابلة للتداول في أسواق الأوراق المالية والجهة المحال إليها الدين هي عبارة عن مؤسسة متخصصة في شراء القروض المصرفية من البنوك المنشئة لها لكي تحل محله كدائن في مواجهة المدين الأصلي وتسمى هذه المؤسسة بأداة ذات هدف خاص، وإذا لم تكن مثل هذه المؤسسة المتخصصة متاحة فإن البنك ينشئ هذه المؤسسة خصيصا لتوريق قروضه وتعتبر تابعة له ولكن يكون ميزانية مستقلة .

د - أن يوجد مستثمر لديه الرغبة في شراء السندات التي تصدرها المؤسسة المتخصصة وتقوم بتحصيل العائد الذي تحققه هذه السندات في مواعيد استحقاق هذه الودائع، ويعتبر المستثمر في ظل نظام التوريق حائزا لورقة مالية قابلة للتداول في الأسواق المالية، ويوجد تسعير يومي لمثل هذه الأوراق المالية ومن ثم يمكن أن تحقق لحائزها قيمة سوقية أعلى من قيمتها الاسمية، ويمكن للمستثمر الاقتناع بضمان سندات التوريق لأنها مستندة إلى ضمانات عينية .

إن عملية التوريق المصرفي تحقق المزايا التالية :

- استفادة المدين الأصلي بالفرق بين القيمة الاسمية للقرض وقيمة شراء المديونية .
- استفادة المستثمر من فارق القيمة بين قيمة القرض الأصلي وقيمة شرائه .
- استفادة مؤسسات الوساطة المالية من هذه العملية بما تنقضاه من رسوم وعمولات بصفتها وسيطا في الصفقة التي تمت عن طريقها.

الفصل الثاني : آليات إدارة السيولة النقدية من طرف البنوك المركزية

- بالنسبة للدائن الأصلي (البنك) يمكنه التخلص من مخاطر الائتمان التي قد تلحق بالقرض، وهو وان كان قد باعه بخسارة إلا أنه بإمكانه استثمار باقي القيمة في أوجه إقراض أخرى أكثر ربحية وأقل مخاطرة، كما أنه تحرر من يد مخصص الديون في ميزانيته وبالتالي زيادة حجم السيولة لديه .

6. اتفاقيات البيع و إعادة الشراء :

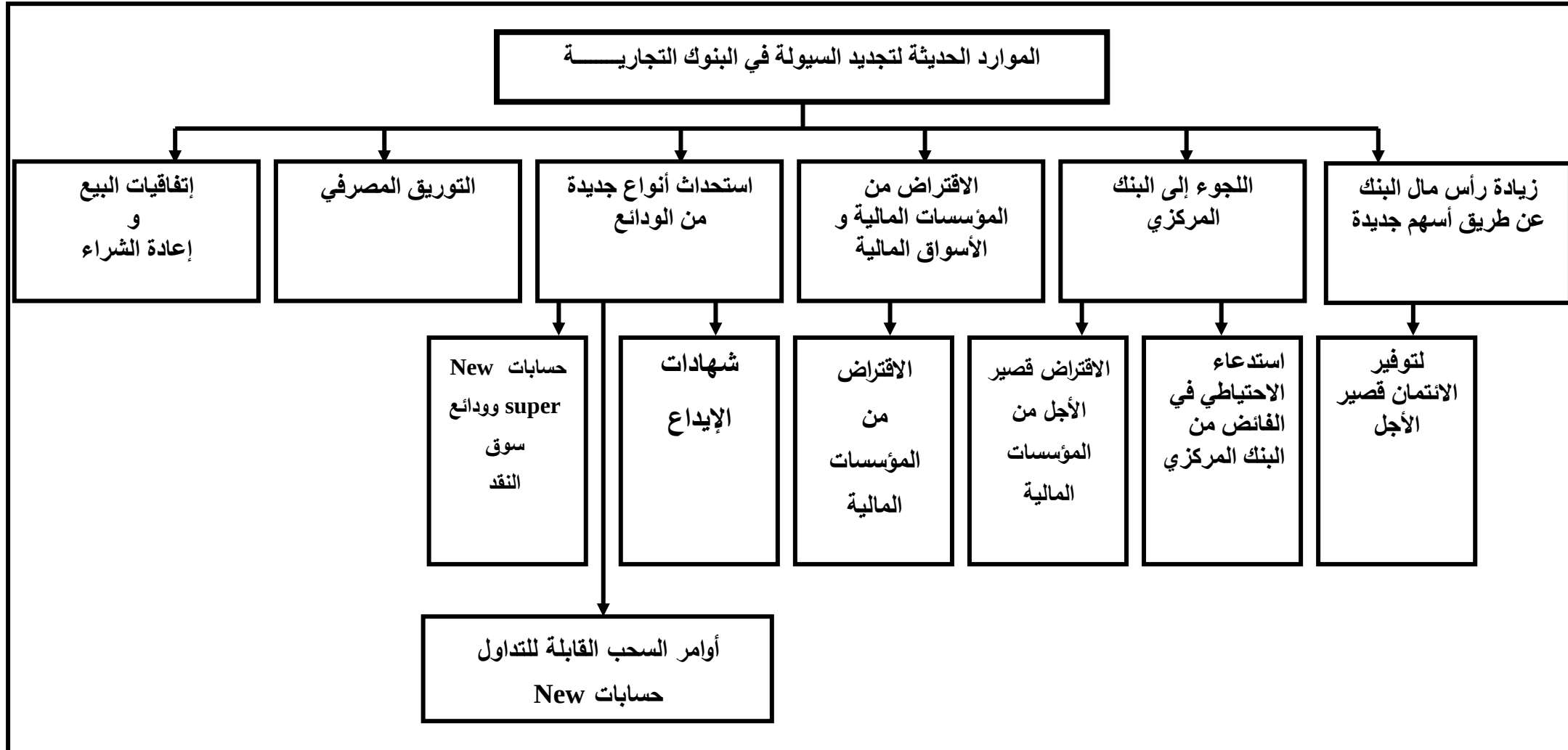
قد يأخذ الاقتراض من البنوك التجارية شكل اتفاق إعادة الشراء وهو عبارة عن عقد قصير الأجل، يبيع البنك بموجبه أوراق مالية إلى بنك آخر على أن يقوم البنك البائع (المقترض) بإعادة شراء هذه الأوراق أو أوراق معادلة لها (عادة ما تكون أوراق مالية أو أذون خزانة) في تاريخ لاحق بسعر يتم الاتفاق عليه مقدما، وهي بذلك تعتبر شكلا من أشكال الاقتراض بضمان عيني، ولا يقتصر التعامل في اتفاقيات إعادة الشراء على البنوك التجارية وإنما يمتد ذلك إلى المؤسسات المالية الأخرى أو الشركات الكبرى التي تتعامل بالأوراق المالية الحكومية، كما تقوم البنوك المركزية أيضا بالتعامل في اتفاقيات إعادة الشراء وبكميات كبيرة من خلال ما يعرف باسم صفقات الريب والتي يتم من خلالها شراء أو بيع الأوراق المالية وبالتالي التحكم في السيولة بالزيادة أو النقصان في الأجل القصير، والتخفيف من أو زيادة القيود على أسعار الفائدة قصير الأجل من خلال عمليات إقراض النقود السائلة وشراء الأوراق المالية أو العكس .

ولقد أصبحت سوق صفقات البيع وإعادة الشراء متعارفا عليها الآن في المراكز المالية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، وتستفيد الجهات التالية في اتفاقيات البيع وإعادة الشراء في :

- البنوك: الحصول على تمويل قصيرة الأجل أو الاستثمار الفائض المالي لفترة قصيرة.
- الحكومة أو هيئاتها: في عمليات السوق الحرة التي تجري في أسواق رأس المال.
- المستثمرون في أسواق المال .
- هيئات تداول السندات: لتمويل مخزون السندات المتداولة التي تحتفظ بها.

الفصل الثاني : آليات إدارة السيولة النقدية من طرف البنوك المركزية

الشكل رقم (01) : الموارد الحديثة لتجديد السيولة في البنوك التجارية .



المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعلومات السابقة

الفصل الثاني : آليات إدارة السيولة النقدية من طرف البنوك المركزية

المطلب الثاني:العوامل المؤثرة في السيولة

تؤثر على السيولة عوامل مختلفة يمكن تقسيمها إلى عوامل خارجية وعوامل داخلية .

1. العوامل الخارجية:

في مثل هذه العوامل تحكم جميع المنشآت وتكون إمكانية التأثير بهذه العوامل متدنية، لأنها تحدد من قبل الدولة والأجهزة الأخرى وهي:

- شروط الدفع القانونية .
- القواعد الناطمة للعقود .
- تحديد أسعار الصرف والفائدة.
- استخدامات الربح.

وهنا فان مهمة إدارة البنك أن تقوم باستغلال هذه العوامل بشكل فعال، وأن تهتم بتأثير هذه العوامل.

2. العوامل الداخلية:

إن سيولة المصرف التجاري ليست ثابتة بل في تغير مستمر، وان من أهم العوامل الداخلية المؤثرة فيما يلي:

أ- **عمليات الإيداع وسحب الودائع:** تؤدي عمليات سحب الودائع نقدا إلى تخفيض نقدية الصندوق وكذلك إلى تخفيض احتياطات المصرف التجاري لدى البنك المركزي، وبالتالي إلى تقليص سيولته في حين تؤدي عمليات الإيداع إلى تحسين سيولته المصرف التجاري.(أسعد حميد العلي، 2013، 193).

ب- **رصيد عمليات المقاصة بين البنوك:** تزداد سيولة البنك التجاري إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي، نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى العاملة في البلد، ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطياته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي مما يزيد من أرصده النقدية .(ياسر عبد طه الشرفاء، دت، 6).

وتجب الملاحظة هنا أن عمليات المقاصة التي تجري على مستوى الجهاز المصرفي التجاري تؤدي إلى إحداث تغير في توزيع السيولة المتاحة بين المصارف دون أن يصاحب ذلك أي تغيير في الكمية الإجمالية للسيولة المصرفية، أما على مستوى المصرف التجاري الواحد حجم السيولة المتوفرة سيتأثر نتيجة عمليات المقاصة، فالمصرف الذي يحقق رسيدا دائما قبل المصارف الأخرى سيشهد تحسنا في سيولته وبالعكس .

ج- علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية :

يمتلك البنك المركزي كممثل للسلطة النقدية قدرة التأثير في السيولة المصرفية، من خلال تزويده البنوك التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية، فإذا اعتمد البنك المركزي على سياسة تقليص عرض العملة، فانه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطيات النقدية المتوفرة لديها، يقلل قابليتها على منح القروض، وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر

الفصل الثاني : آليات إدارة السيولة النقدية من طرف البنوك المركزية

إعادة الخصم، وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني ويحصل العكس في حالة توسيع عرض العملة، لأن ذلك يؤدي على زيادة الأرصدة النقدية للبنوك ويوسع سيولتها المصرفية، مما يسمح في التحليل الأخير قدرتها الاقتراضية ومواجهة مختلف السحوبات من العملة. (حكيم براضية وجعفر هني محمد، 2016، 33) .

د - رصيد رأس المال الممتلك :

يؤثر رصيد رأس المال الممتلك في سيولة المصرف، حيث أنه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة وبالعكس، أي كلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة البنك، ومن ثم تحددت قدرته الاقتراضية وانخفضت مواجهته على تسديد التزاماته التجارية، ففي مجال ملائمة رأس المال قامت سلطة النقد بمراجعة متطلبات رأس المال بهدف تدعيم المراكز المالية للمصارف فرفعت هذه النسبة إلى 14 % ، كما حددت قاعدة رأس المال بمبلغ 20 مليون دولار للبنوك التي تقل ودائع العملاء لديها عن 30 مليون، و 50 مليون للبنوك التي يزيد متوسط حجم ودائع العملاء لديها عن 30 مليون دولار. (ياسر عبد طه الشرفاء، دت، 6) .

المطلب الثالث : نسب السيولة :

إن هذه النسب تعتبر من أهم المؤشرات المالية وذلك لتقييم إدارة السيولة النقدية وهي :

1- نسبة الرصيد النقدي :

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{نقد في الصندوق} + \text{لدى نقد البنك المركزي} + \text{أرصدة سائلة أخرى}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

وهي تمثل أو تشير إلى العلاقة بين موارد المصرف النقدية وصافي الالتزامات المالية، ويمكن تحسين هذه النسبة عن طريق : (صادق راشد أشمري، 2015، 379، 380) .

- الاقتراض من البنك المركزي بضمان الأوراق المالية .

- إيداعات جديدة من المؤسسات والأفراد .

- سداد قروض سبق أن أقرضها المصرف لعملائه.

- زيادة رأس مال المصرف في شكل نقدي .

مع العلم أنه كلما زادت هذه النسبة ستؤدي بالنتيجة إلى قيام المصرف بزيادة منح التسهيلات الائتمانية لزملائه وخلق المزيد من حسابات الودائع وبالعكس .

2 - نسبة الاحتياطي القانوني: وتمثل مدى قدرة الأرصدة الموجودة في البنك المركزي على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة بذمة المصرف في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه، وتمثل هذه المبالغ حجم الاحتياطات القانونية المفروضة على الودائع والتي يمكن أن تدعم موقف المصرف المالي لتأدية

الفصل الثاني : آليات إدارة السيولة النقدية من طرف البنوك المركزية

التزاماته في الظروف غير الاعتيادية للمودعين شكل خاص، ويمكن التعبير عن هذا المؤشر بالصيغة التالية : (فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان، 2008، 97).

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

3- نسبة السيولة العامة : تعني السيولة العامة قدرة البنك على تحصيل القروض والسلفيات لدى العملاء وفقا لتواريخ استحقاقها بدون خسارة في القيمة والتأؤم بين تحصيل هذه القروض ومنح قروض وسلفيات جديدة، لذلك يتعين على البنك دراسة وتحليل موقف العملاء، واستبعاد من يتضح عدم قدرته على سداد القرض من نسبة السيولة العامة، ويتم ذلك من خلال دراسة التعاملات السابقة مع العملاء، ومراقبة عمليات السحب والإيداع للتعرف على أسلوب استخدام القرض، وإمكانيات السداد ويمتد ذلك إلى أسلوب استخدام القرض، وهل استخدم في مجال الذي منح من أجله، ومتابعة مركز العميل بصفة دورية حتى يمكن تقييم سياسة منح الائتمان، وتعديلها إذا اقتضت الضرورة ذلك.(عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، 2004، 98).

4- نسبة السيولة القانونية: وتعكس مدى قدرة الاحتياطات الأولية والثانوية، وهي الموارد النقدية وشبه النقدية على الوفاء بالتزامات المصرف المالية خلال كل الظروف وفي كل الحالات، ويعد هذا المؤشر من أكثر المؤشرات استخداما في مجال تقييم إدارة السيولة ويمكن التعبير عنها بالصيغة التالية: (فلاح حسن الحسيني و مؤيد عبد الرحمان، 2008، 97).

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطات الأولية} + \text{الاحتياطات الثانوية}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

الودائع وما في حكمها = مجموع المطلوبات وحق الملكية - حق الملكية
أو
مجموع الموجودات - حق الملكية

5 - نسبة التوظيف: تعتبر هذه النسبة إحدى المقاييس التقليدية لسيولة المصارف وهي تقيس مدى استعمال الودائع في عمليات الإقراض، وتعتبر نسبة التسهيلات إلى الودائع المستقرة الصورة الأكثر تعبيرا عن السيولة، وكلما انخفضت هذه النسبة كانت مؤشرا على مخزون من السيولة لدى المصارف، والعكس صحيح، وأن أهمية هذه النسبة تكمن في كونها إشارة تحذير لإدارة المصرف لمراجعة سياساتها الخاصة بتوزيع الأصول لصالح السيولة وقد حددتها السلطات النقدية بأن لا تتجاوز هذه النسبة 40 % . (أحلام بوعبدلي و حمزة عمي سعيد، 2014، 105) .

الفصل الثاني : آليات إدارة السيولة النقدية من طرف البنوك المركزية

المطلب الرابع:مقاييس السيولة في البنوك التجارية:

أفضل مقاييس السيولة ما كان منها قائما على أساس التدفق النقدي، لكن صعوبة تقدير مثل هذه التدفقات تجعل المقاييس القائمة على الأساس الكمي هي الأكثر استعمال.

وتتنوع هذه المقاييس فيما يلي : (خليل محمد حسن الشماخ، 2012، 4) .

1 . نسبة الودائع إلى الموجودات: تقيس هذه النسبة مدى أهمية الودائع في تمويل موجودات البنك ويفضل استعمال الودائع المستقرة (CORE DEPOSITS) عند احتساب هذه النسبة بدلا من جميع الودائع، ويقصد بالودائع المستقرة تلك التي يتوقع أن تبقى في المصرف برغم الظروف الاقتصادية المختلفة، وتلك التي تقل عن الحد الأدنى للتأمين الوطني على الودائع، إذا وجد مثل هذا التأمين ويتوقع أن تكون نسبة الودائع المستقرة إلى الموجودات عالية في البنوك الصغيرة التي تعتمد على قاعدة واسعة من العملاء، ومنخفضة لتلك المعتمدة على إدارة المطلوبات .

2 . نسبة التسهيلات إلى الموجودات : بما أن القروض تعتبر أقل موجودات البنك سيولة، خاصة في البلدان التي لا يوجد فيها سوق ثانوية للقروض، لذا فإن هذه النسبة تعبر بشكل غير مباشر، عن مدى حالة السيولة فالنسبة العالية مؤشر على التوسع في الإقراض، وبالتالي انخفاض السيولة، بينما تشير النسبة المنخفضة إلى وضع سيولة جيدة وطاقة ائتمانية كافية، ومن الملاحظ أن تميل هذه النسبة للتغير مع حجم المصرف .

3 . نسبة التسهيلات المصرفية إلى الودائع : تعتبر هذه النسبة إحدى المقاييس لسيولة البنوك وهي تقيس مدى استعمال الودائع في عمليات الإقراض، وتعتبر هذه النسبة الصورة الأكثر تعبيراً عن السيولة، وكلما انخفضت هذه النسبة كانت مؤشراً على مخزون من السيولة لدى البنك والعكس صحيح إن أهمية هذه النسبة لا تكمن في كونها مقياساً دقيقاً للسيولة (لأنها ليست إلا مقياساً تقريباً للغاية)، وإنما تكمن في كونها إشارة تحذير لإدارة البنك لمراجعة سياساتها الخاصة بتوزيع الأصول لصالح السيولة وعند النقطة التي تزيد فيها نسبة التسهيلات إلى الودائع المستقرة يكون ذلك بداية للفصل بين البنك الذي يعتمد على السيولة المخزونة والبنك الذي يعتمد على إدارة المطلوبات لتحقيق سيولته، وتعتبر نقطة الفصل هذه عما تتميز به بنوك إدارة المطلوبات وهي :

- انخفاض نسبة الودائع المستقرة الأصول.

- ارتفاع نسبة القروض إلى الموجودات .

ويمكن القول بأن أية زيادة في حجم المصرف تؤدي إلى زيادة نسبة الإقراض لديه، وانخفاض نسبة الودائع المستقرة .

4 . الموجودات السائلة إلى الموجودات: تقيس هذه النسبة أهمية الأصول الأكثر سيولة بالنسبة لإجمالي الأصول، وتتكون الموجودات السائلة إلى كل من الأرصدة النقدية لدى المصرف نفسه، وودائعه

الفصل الثاني : آليات إدارة السيولة النقدية من طرف البنوك المركزية

لدى الجهاز المصرفي والبنك المركزي وكذلك الأوراق المالية التي تقل مدتها عن سنة، وتتميز هذه البنود بسهولة وسرعة تحويلها إلى نقد دون خسارة تذكر .

5 - الموجودات السائلة إلى الودائع: تكتسب هذه النسبة أهميتها لقيامها على علاقة مباشرة بين الموجودات السائلة والودائع بدلا من العلاقة غير المباشرة التي تعكسها نسبة القروض إلى الودائع لكن يؤخذ على هذه النسبة وجود جزء من الموجودات تتطلب مهارة سائلة لمواجهة احتياجات السيولة القانونية، التي يفرضها البنك المركزي، والتي لا يسمح للبنوك باستعمالها .

المبحث الثالث: آليات إدارة السيولة من طرف البنك المركزي

في إطار رقابة البنك المركزي على البنوك من جانب متابعة تطور السيولة في الاقتصاد والتحكم في الوضعية النقدية للجهاز المصرفي ككل، يقوم البنك المركزي باستخدام عدة آليات، والمتمثلة في أدوات السياسة النقدية أساسه بالإضافة إلى أدوات أخرى، من أجل تحقيق الأهداف المسطرة.

المطلب الأول: مفهوم إدارة السيولة

يعني دور الوساطة المالية للبنك أن يدير التدفقات النقدية الداخلية والخارجية، في ظل يعرف أهداف المحفظة المصرفية للبنك والتي تتمثل في تحقيق أقصى ربح ممكن، ودعم الوقوع في أزمة السيولة، وعدم التضحية بكبار المودعين، وبالتالي عدم الوقوع في الإفلاس .

إن إدارة السيولة في ظل هذه الأهداف المتناقضة يتطلب مهارة وكفاءة عالية لأن كمية السيولة التي يجب أن يحتفظ بها البنك تعتبر مشكلة أساسية وذلك لأن زيادة السيولة في البنك يفوت عليه فرصة تحقيق أرباح توظيف واستثمار تلك الأموال السائلة، وتعني من جهة أخرى أن البنك لا يقوم بواجبه بشكل كامل في تحريك وتدعيم متطلبات الاقتصاد، وبالمقابل فإن النقص في السيولة قد يطول مما ليس فقط للبنك بل أيضا للبنوك الأخرى والجهاز المصرفي ككل، والتركيب المالي والاقتصادي للدولة ككل لأزمة المالية العالمية 2008 وفي هذا الحال ليس أمام البنك سوى البحث عن التوازن الأمثل بين الربحية والسيولة في إدارة أصوله وخصومه (محمد الجموعي قريشي، 2011، 265)

كذلك تعرف إدارة السيولة بأنها تعني تحديد احتياجات السيولة ثم إدارة المركز المالي للبنك التجاري. (عبد المطلب عبد الحميد، دت، 231).

أولاً: احتياجات و متطلبات السيولة

إن متطلبات السيولة تتوقف على كل من الودائع و القروض.

1 . السيولة لمقابلة سحب الودائع: تتوقف متطلبات السيولة إلى حد كبير على نوع و حجم و سلوك الودائع لدى البنك، فهي تتمثل التزامات قبل المودعين، والتي تتفاوت من حيث السيولة، فليس المهم الودائع التي تحت الطلب وودائع التوفير، وودائع أجله....الخ، أو وقف لمصادرهما إلى ودايع أفراد وودائع حكومية...الخ، و لكن الأهم معرفة درجة أو احتمال سحب كل من هذه الودائع خلال الفترة القصيرة، وتصنف الودائع لأغراض السيولة إلى ثلاث أنواع هي : (سامر جلدة، 2011، 104)

- ودايع مؤكدة السحب.

- ودايع غير محتملة السحب.

- ودايع غير مؤكدة السحب، ولكن يحتمل سحبها في ظروف خاصة.

ومن هذا نستخلص احتمال سحب الوديعة كلما تطلب ذلك سيولة اكبر.

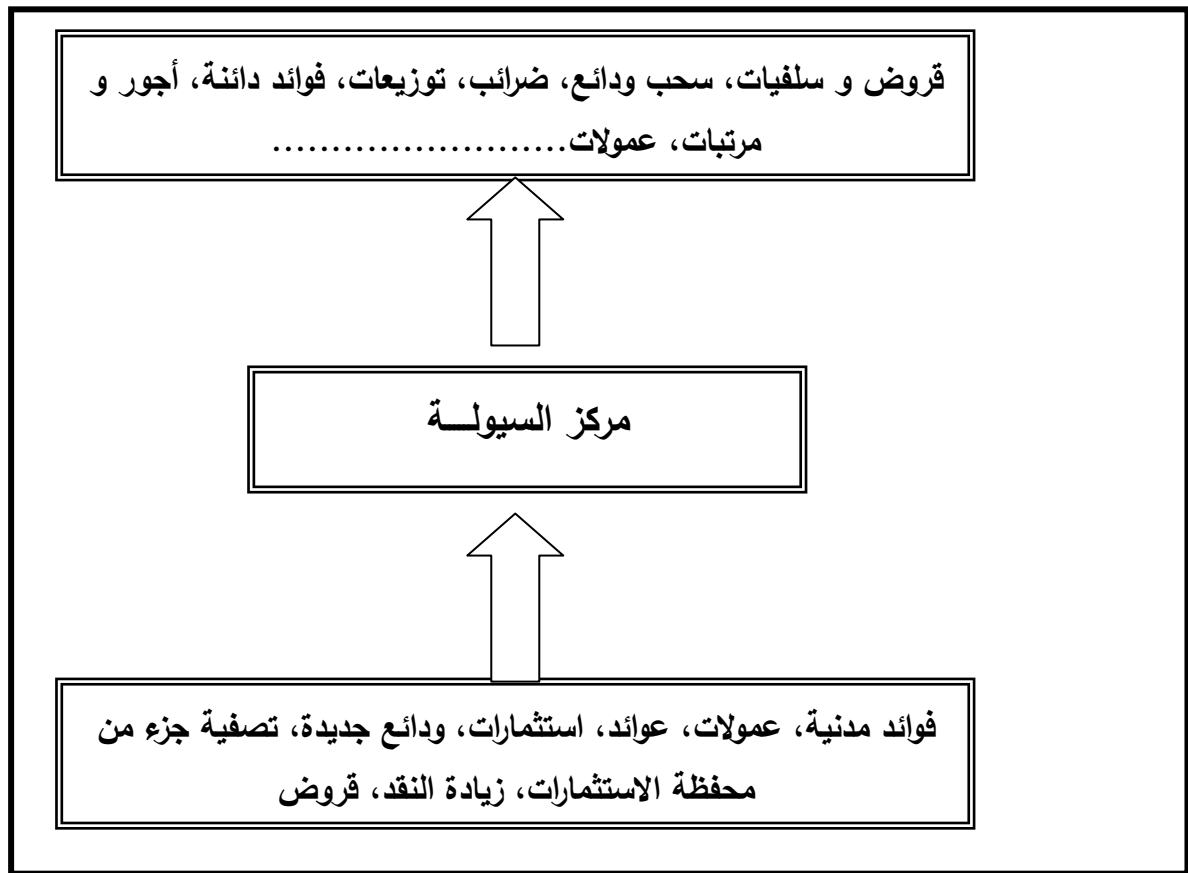
الفصل الثاني : آليات إدارة السيولة النقدية من طرف البنوك المركزية

2 - السيولة لأغراض تلبية القروض والسلفيات: يعني توفير الأموال لمقابلة الاحتياجات من القروض والتسليفات لعملاء البنك والبيئة المحيطة، وتعتبر القروض مصدر الدخل الأساسي للبنك من خلال الفوائد التي تفرض عليها فإن المصرف يهدف في نشاطاته إلى تحقيق ربح مناسب في ظل متطلبات السيولة ودرجة ملائمة من المخاطر. (نصر رمضان أحلاسة، 2013، 42).

ومن هذا نستخلص أن الحاجة للسيولة تزداد بزيادة الطلب على القروض بدرجة أكبر من الانخفاض في الودائع.

الشكل التالي يبين احتياجات البنوك التجارية للسيولة.

الشكل رقم (02): احتياجات سيولة البنك



المصدر: عبد الغفار حنفي و عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، مصر، 2004، ص 109.

ثانيا : إدارة المركز النقدي

إن تحديد احتياجات السيولة يعقبها إدارة جيدة للمركز النقدي حتى تكتمل عملية إدارة السيولة في البنوك التجارية، والاعتماد بدرجة محدودة على النظريات في هذا المجال.

وهذا يعني أن إدارة المركز النقدي يعني معاينة يومية تتم من خلال استيفاء حاجة البنك من الاحتياجات القانونية، والاحتفاظ بقدر كاف من العملاء، ثم التعرف على مدى تأثر الأرصدة النقدية داخل البنك بملايين العمليات التي تتم خارج البنك والتي ينتج عنها تدفق النقدية السائلة من وإلى البنك.

الفصل الثاني : آليات إدارة السيولة النقدية من طرف البنوك المركزية

ويمكن للبنك أن تعد موازنة تقديرية يومية لحجم التدفق النقدي بها وفقا لدراسات تأخذ العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الاعتبار، وتسترشد بسلسلة زمنية لنشاط البنك، ويعبر مركز البنك النقدي عن مقدار العملات المساعدة والعملات الأجنبية والأرصدة تحت الطلب المستحقة لدى البنوك المحلية، وتلك الأرصدة التي يتم الاحتفاظ بها طبقا لمتطلبات الاحتياطي القانوني، وتتأثر هذه الأموال يوميا بحجم العمليات التي تتم من خلال التدفق النقدي الداخل والخارج من البنك، ونظرا لأن هذه النقود عادة لا تدر أي دخل بالنسبة للبنك، فإن الإدارة الرشيدة تحاول أن تتجنب الاحتفاظ بأي قدر يزيد عن حاجتها، ولتحقيق هذا الغرض فإن المسؤول يجب أن يعرف في الأوقات بتعريف مقدار ما يجب الاحتفاظ به في شكل سائل . (عبد المطلب عبد الحميد، د ت، 234).

المطلب الثاني: أهداف ومهام إدارة السيولة في البنوك التجارية

أولاً: أهداف إدارة السيولة:

- إن إدارة البنك تستهدف عند إدارتها للسيولة تحقيق ما يلي : (سد الهواري ونادية أبو فخرة، 2002، 84)
- 1- توفير نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة القانونية، وذلك استجابة كقانون تنظيم البنوك والائتمان، وإلا تعرض للعقوبات من جانب البنك المركزي، والتي تصل إلى حد منح البنك من التوسع في التوظيف بمنح قروض جديدة حتى تستوفي النسبة المطلوبة.
 - 2- إشباع حاجات الأقراس وتذبذبات الودائع وذلك سواء كانت حاجات الإقراض موسمية أو غير متوقعة أو كانت الودائع غير مستقرة ومتقلبة.
 - 3- اغتنام الفرص المربحة غير المتوقعة والتي تظهر بشكل فجائي ودون توقعات مسبقة، وبالتالي يتطلب الأمر ضرورة توافر السيولة الكافية لاستغلالها سواء كان ذلك من خلال حاجة عميل البنك إلى قروض، أو من خلال فرص استثمارية مواتية تحتاج إلى تمويل فوري .
 - 4- مواجهة الظروف الطارئة غير المتوقعة وغير الواردة في الخطة، حيث نجد أنه رغم وجود خطط للسيولة إلا أن البنك قد يواجه ظروف طارئة تدعو إلى وجود تدفقات نقدية خارجية، مثلما هو الحال عند وقوع اضطراب أو تصفية نشاط هام في المنطقة التي يعمل فيها البنك .
 - 5- تمويل النمو في الأصول في ظل الحالات المتوقعة دون قيود أو عوائق ناتجة عن الافتقار إلى الأموال.

ثانياً: مهام إدارة السيولة

- نقوم إدارة السيولة بعدة وظائف أو مهام نذكر منها ما يلي : (شهاب أحمد سعيد العززي، 2012، 222)
- تنظيم حركة تدفقات السيولة بين الفروع والإدارة العامة .
 - إدارة السيولة بالعملية المحلية ومتابعة حركة مخزون السيولة، وتوفيره لدى الفروع، ووضع الترتيبات اللازمة للاستفادة منها .
 - المتابعة المستمرة لحركة الحساب الجاري بالعملية المحلية لدى البنك المركزي وفروعه.

الفصل الثاني : آليات إدارة السيولة النقدية من طرف البنوك المركزية

- إدارة السيولة بالعمولات الأجنبية ومتابعة حركة مخزون السيولة للنقد الأجنبي لدى الفروع، ووضع الترتيبات اللازمة بشأن ترحيل الفائض منها وتجهيز عمليات شحنها لاستثمارها بالخارج .
- المتابعة المستمرة لحركة الحساب الجاري لدى البنك المركزي والمطالبة بتحويلات تغذية أرصدة البنك في الخارج وتوظيف الفائض منها خارجيا .
- متابعة حركة حسابات البنك مع البنوك الخارجية والقيام بعملية التغطية اللازمة بين الحسابات لمواجهة المسحوبات والتحويلات الصادرة بمختلف العملات الأجنبية .
- متابعة التدفقات النقدية حسب الموقف المالي للبنك .
- تقويم يومي للعمليات المنفذة أخذا وعطاء وعمل بذلك.

المطلب الثالث: نظريات إدارة السيولة

لقد ظهرت عدة نظريات متوالية، حاولت تفسير مشكلة السيولة في البنك التجاري وتحببت مصدر هذه المشكلة وتقديم البدائل الثقيلة التي يمكن الاعتماد عليها في ذلك ومن بين أهم هذه النظريات التي اهتمت بإدارة السيولة ما يلي :

1- **نظرية القرض التجاري** : تقوم هذه النظرية على أساس أن سيولة المصرف التجاري تتحقق تلقائيا، من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب أن تكون لفترات قصيرة ولغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح وطبقا لهذه النظرية فإن المصارف لا تقرض لغايات شراء العقارات أو شراء السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في الأسهم والسندات، وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات، وتناسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية، حيث أن الغالبية العظمى من عملاء المصرف من التجار الذين يحتاجون إلى التمويل لصفقات محددة وفترات قصيرة . (سرين سميج أبو رحمة، 2009، 23) .

ترى هذه النظرية بأن سيولة الأصل تتوقف على إمكانية تحويل الأصل إلى نقد جاهز عند الحاجة، وهذه الإمكانية تستند إلى وجود سوق تباع فيها هذه الأصول أي أن سيولة الأصل أصبحت تتوقف على وجود سوق يباع فيها الأصل، قابلية الأصل للبيع بدون خسارة تذكر، ومدى استخدام الأصل كضمان للحصول على ائتمان البنك المركزي أو إعادة خصمه لديه .

إلا أن هذه النظرية تعرضت لعدة انتقادات منها : (حكيم براقية وجعفر هني محمد، 2016، 41)

- عدم ضمان سهولة بيع السلع المعمولة وتحويلها عند الحاجة إلى نقد، وخصوصا في وضع الكساد الاقتصادي.

- هذه النظرية لم تأخذ بعين الاعتبار الثبات النسبي للدائع بمختلف أنواعها، فالودائع الجارية عملية الإيداع والسحب لها تكون بصورة مستمرة، أما بالنسبة لودائع التوفير فهي تتمتع بالثبات النسبي، أما الودائع الثابتة فتواريخ استحقاقها معرفة بالبنك، ولا يحق لصاحبها السحب منها إلا في موعد استحقاقها.

الفصل الثاني : آليات إدارة السيولة النقدية من طرف البنوك المركزية

- فشلها في سد احتياجات التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية، فالتقييد بهذه النظرية يمنع البنوك من تمويل التوسعات في المصانع زيادة خطوط الإنتاج، شراء آلات جديدة، وغير ذلك من المجالات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية والتي تمتد لفترة زمنية طويلة.

2- نظرية التحول: هذه النظرية هي تطور لنظرية القرض التجاري، وتهتم بتوسيع قاعدة التوظيف أو الأموال التي يحوزها البنك التجاري، فهي لا ترى في القروض التجارية أنها غير صالحة ولكنها لا تريد أن تقتصر عمليات البنوك على تلك الأصول، فعندما يقوم البنك بعمليات عديدة من قروض قصيرة، أو استثمارات في السوق المفتوحة أو تدعيم محفظة الأوراق المالية، ثم يطالب أصحاب الودائع بسحب أمواله فإن مركز البنك التجاري لن يتأثر إذا كان يتمتع بمرونة التحويل أو التبديل والقدرة على بيع الأوراق أو إعادة خصم بعض الأوراق الخاصة، أو تسهيل بعض الأصول، للمحافظة على سيولة وتدعيم مركزه المالي، وهذه المرونة في التحويل والتبديل تتوقف على تنوع وتعدد حجم الأصول والعمليات التي يقوم بها البنك (حكيم براضية وجعفر هني محمد، 2016، 42).

تعتمد هذه النظرية أساساً على أن سيولة المصرف تعتبر جيدة ما دامت لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت وبأقل خسارة ممكنة، فإذا لم يتقدم المقترض على سداد ما بذمته من التزامات مالية مستحقة فإن المصرف يقوم بتحويل بعض من احتياطياته الثانوية كالأوراق التجارية والمالية إلى نقد، أو يقوم ببيع جزء من الضمان المصاحب للقرض، سواء كان عقاراً أو أوراقاً مالية أو غيرها وعلى أثر ذلك أن تتوفر سيولة نقدية كافية لدى المصرف تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية. (رضا صاحب أبو أحمد، 2000، 193).

3- نظرية الدخل المتوقع: تستند هذه النظرية إلى توظيف أموال المصرف أو المنشأة المالية، بشكل عام في مختلف الأنشطة المالية والمصرفية ولأمداد مختلفة، ولذلك فإن ما تعتمد عليه هذه النظرية هو الدخل المتحقق للمنشأة المقترضة أي قدرتها على توليد مجرى النقد، أي حجم الأموال الداخلة لهذه المنشأة والتي ستمنحها القدرة على تسديد أقساط القرض في مواعيد الاستحقاق، وهذه النظرية تساهم في زيادة حجم الأرباح المتحققة للمصرف، وذلك لأنها تستخدم كل الأموال المتاحة باستثناء الاحتياطات القانونية في أنشطة استثمارية مختلفة . (فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري، 2008، 100).

المطلب الرابع: آليات إدارة السيولة المستخدمة من طرف البنك المركزي:

يستخدم البنك المركزي مجموعة من الأدوات بغية تحقيق أهدافه المسطرة، ومن بين هذه الأدوات ما يلي:

أولاً : الأدوات غير المباشرة (الكمية).

1 . معدل إعادة الخصم : إذا أرادت السلطة النقدية التوسع في منح القروض، من أجل العمل على تحريك النشاط الاقتصادي، فإنها تلجأ إلى تخفيض معدل الخصم للتأثير على حجم القروض والائتمان المقدم من البنوك التجارية لعملائها، أما إذا أرادت أن تقيد حجم الائتمان بسبب التضخم مثلاً فإنها تلجأ

الفصل الثاني : آليات إدارة السيولة النقدية من طرف البنوك المركزية

إلى رفع معدل الخصم، ومن ثمة فإن سياسة معدل إعادة الخصم نجد أنها تؤثر في المقدرة الافتراضية للبنوك أما بالزيادة أو بالنقصان، ويمكن توضيح ميكانيكية سياسة سعر الخصم كما يلي: (عيسى الزاوي، 2008، 20)

زيادة سعر إعادة الخصم ← زيادة سعر الفائدة على القروض ← انخفاض الطلب على الائتمان ← سياسة نقدية انكماشية .

- تخفيض سعر إعادة الخصم ← انخفاض سعر الفائدة على القروض ← زيادة الطلب على الائتمان ← سياسة نقدية توسعية.

2 - نسبة (سياسة) الاحتياطي القانوني : يمثل الاحتياطي القانوني أو الإلزامي تلك النسبة التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية والتي يتم الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي كوديعة بدون فوائد، ويتمثل الهدف المباشر للاحتفاظ بهذه النسبة من الاحتياطي لدى البنك المركزي هو ضمان سلامة أموال المودعين، حيث تستخدم هذه الأموال لإقراض البنوك التي تتعرض لأزمات مالية أو لنقص في السيولة، والهدف الآخر هو التأثير على عرض النقد لدى البنوك التجارية. (نزار سعد الدين العيسى، 2006، 291).

ففي أوقات الركود والكساد يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاحتياطات المتوفرة لدى البنوك التجارية وبالتالي تزيد قدرته على منح الائتمان، مما يؤدي إلى تشجيع الطلب، أما إذا كانت هناك ضغوط تضخمية في النشاط الاقتصادي نتيجة الأفراد في خلق الائتمان فإن البنك المركزي يلجأ إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني لخفض احتياطات البنوك التجارية، وبالتالي كبح قدرتها على منح الائتمان مما يؤدي إلى خفض حجم الاستثمار، ومعدل التوظيف ويقلل الطلب ومن ثم تتخفض الأسعار. (بنابي فتحة، 2009، 111) .

3 . عمليات السوق المفتوحة : تعرف عمليات السوق المفتوحة على أنها بيع وشراء أدوات الدين العام الداخلي (سندات وأذونات)، حيث يقوم البنك المركزي ببيع هذه الأدوات في حالة السعي إلى تخفيض مستوى عرض النقد، وشرائها من قبل الجمهور في حالة السعي إلى رفع مستوى عرض النقد. (مخلوفي ساقه، 2012، 31) .

ثانيا: الأدوات المباشرة (الكيفية)

1- تأثير القروض : بموجب هذا النوع من الأدوات، تقوم السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض التي تمنحها البنوك التجارية بطريقة إدارية مباشرة، على أساس نسب محددة على مدار السنة، ومثال على ذلك منع تجاوز مجموع القروض الممنوحة نسبة محددة، وفي حالة تجاوز منح القروض النسبة المحددة تعاقب البنوك التجارية، يتولى البنك المركزي وضع الإجراءات اللازمة لذلك يعتمد هذا الأسلوب بغرض التأثير على توزيع القروض في صالح القطاعات المهمة والحيوية، بالنسبة للتنمية أو تلك التي تحتاج إلى قروض معتبرة (معيزي قويدر، 2008، 143) .

الفصل الثاني : آليات إدارة السيولة النقدية من طرف البنوك المركزية

2- السياسة الانتقائية للقرض: تتضمن الرقابة النوعية الانتقائية تعاملًا مباشرًا بين البنك المركزي والبنوك التجارية في مراقبة الائتمان، وتوجيه الموارد نحو قطاع دون قطاع، أو على حساب قطاع، فالسياسة الانتقائية تستهدف التأثير في وفرة الائتمان المصرفي، وكلفته وجهته بالنسبة لأنواع معينة من الاستثمارات، أو لتسهيل نقل الموارد المالية من قطاع إلى قطاع. (بن الدين محمد أمين، 2010، 21) .

ثالثًا: أدوات أخرى

1- الإقناع الأدبي: تعتبر طريقة التأثير الأدبي بمثابة أداة من أدوات السياسة النقدية، التي تتبعها البنوك المركزية مع البنوك التجارية عن طريق الإقناع أو الطلب بطريق غير رسمي أو تقديم اقتراحات أو النصح من البنوك المركزية إلى البنوك التجارية بغرض تنفيذ سياسة معينة. (سليم موساوي، 2007، 57) .

2- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:توجب هذه الوسيلة القانونية على المستوردين ترك جزء من قيمة الصفقة التجارية الخارجية كوديعة لدى البنك المركزي، وذلك لمدة محددة، وبما أن المستوردين ليسو في الأغلب مستعدين لتجميد أموالهم الخاصة فإنهم يكونون مجبرون عندئذ على الاستجداء بالنظام البنكي، حق يوفر لهم قروضًا بنكية تسمح لهم بتعويض الجزء المجمد من ممتلكاتهم . (محمد فودوا، 2006، 27)

3- الإعلام : ويكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بإعلان سياسته النقدية المستقبلية من خلال إظهاره ولمختلف الاستراتيجيات التي يريد إتباعها معبرا على ذلك بالوقائع والإجراءات التي يستخدمها، ويكون هذا الإعلام بوضع كل الحقائق والأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام، كتفسير وأدلة للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجه حجم الائتمان، ويعمل هذا الإعلام على زيادة ثقة الجمهور بالإجراءات والسياسات الاقتصادية الموضوعة من قبل السلطات. (لونيس، 2011، 61) .

الفصل الثاني : آليات إدارة السيولة النقدية من طرف البنوك المركزية

خلاصة الفصل :

إن البنك كمؤسسة مالية يقوم بحفظ ودائع الأفراد وتقديمها على شكل قروض مختلفة الأشكال والأجال، والسيولة تعتبر من أبرز اهتمامات البنوك، وبما أن معظم التشريعات في العالم تنص على حد أدنى من متطلبات السيولة لمقابلة طلبات أصحاب الودائع والقروض أو لمقابلة التزامات البنك في مواعيد استحقاقها دون تأخير .

حتى وإن لم يكن هناك متطلبات قانونية للسيولة فإن أي بنك لابد أن يحتفظ بنقديته في الخزينة لمقابلة التدفقات النقدية الخارجية، ولابد من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحويل هذه الأصول إلى أصول نقدية، ولذلك فإن إدارة السيولة تحتوي تحليلاً وتقييماً لأوضاع البنك تجعله جاهزاً لمقابلة صافي التدفقات دون الحاجة إلى تصفية بعض الاستثمارات .



الفصل الثالث : بنك الجزائر وإدارته للسيولة في البنوك التجارية

تمهيد :

يلعب بنك الجزائر دورا هاما في إدارة السيولة النقدية، من خلال إدارته السياسية النقدية وتحقيق الأهداف المرجوة منها والمتمثلة أساسا في تحقيق الاستقرار النقدي، الذي يهدف كل بنك مركزي الى تحقيق الاستقرار المستوى العام للأسعار واستقرار أسعار الصرف وخلق هيكل أسعار فائدة تتسجم مع الظروف الاقتصادية المحلية والدولية.

ويمكن التطرق إلى مايلي:

المبحث الأول: الإطار التنظيمي لبنك الجزائر

المبحث الثاني: إدارة السيولة من طرف بنك الجزائر

المبحث الأول: الإطار التنظيمي لبنك الجزائر

أعيد تنظيم مختلف التعاملات النقدية والمصرفية واتخذت مختلف الإجراءات والمعايير التي تتحكم في النشاط المصرفي والمالي في الجزائر من خلال قانون النقد والقرض، وظل هذا القانون ساري المفعول إلى غاية صدور الأمر 30-11 سنة 2003 المتعلق بالنقد والقرض . وفي هذا المبحث يمكن التطرق إلى بنك الجزائر ثم الوكالة محل الدراسة وأهم مصالحها.

المطلب الأول : تقديم عام بنك الجزائر

عقب مجموعة من الأحداث التي عرفها الكيان المصرفي في إطار الأمر رقم 03-11 تم تحديد وإعطاء نظرة شاملة حول بنك الجزائر انطلاقا من التعريف والمهام والأهداف ويمكن تقديمها فيما يلي: (Dz. -of-algeria www.bank).

أولاً: تأسيس بنك الجزائر

يعتبر البنك المركزي الجزائري أول مؤسسة نقدية تم تأسيسها بالجزائر المستقلة، وقد كان في 31 ديسمبر 1962، بموجب القانون 144-62 وقد ورث البنك الجزائري المركزي اختصاصات بنك الجزائر الذي تم تأسيسه في عهد الاستعمار، وأسندت له مهمة توفير الظروف الأكثر ملاءمة لتنمية منظومة الاقتصاد الوطني والحفاظ عليها في ميدان النقد والقرض والصرف، من خلال ترقية استعمال موارد الإنتاج في البلاد، مع الحرص على ضمان الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، وأعقب ذلك طرح العملة الجزائرية للتداول تحت مسمى " الدينار الجزائري" بتاريخ 14 أبريل 1963، معلنة بذلك سيطرتها على مظاهر السيادة النقدية ممثلة في البنك المركزي الجزائري والدينار الجزائري، ومر البنك المركزي والنظام المصرفي بمجموعة من التغيرات والتحولات التي أملت لها الأوضاع السياسية والاقتصادية التي شهدتها الجزائر، غير أنه يمكن القول أن الطابع العام لها يتمثل في سيطرة الخزينة العمومية على النظام المصرفي واختزال وظيفة البنوك ودورها في إطار محاسبي، على الرغم من أنها جاءت لتخفف من الضغوط الموجودة على خزintها، وأصبحت نشاطاتها تتميز بالسلبية في توزيع القروض مع تعاظم دور الخزينة، وفي نهاية الثمانينات بدأت الجزائر تتجه مجموعة من الإصلاحات التي مست النظام المصرفي انطلاقا من القانون رقم 86-12، المتعلق بنظام البنوك والقروض الذي يعتبر أول نص تشريعي مهم، وتلاه القانون رقم 88-01 الذي كرس مبدأ استقلالية البنوك ودعم موقف البنك.

الفصل الثالث : بنك الجزائر وإدارته للسيولة في البنوك التجارية

ثانيا : تعريف بنك الجزائر

طبقا للمادة رقم 11 من قانون النقد والقرض رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 فإن بنك الجزائر هو: " عبارة عن مؤسسة مصرفية وطنية ذات شخصية مدنية واستقلالية مالية تقوم بالعمليات المالية، أي ذات نشاط تجاري ولكنها ليست مطالبة بالتسجيل لدى مصالح السجل التجاري، كما أن رأس المال الابتدائي لبنك الجزائر يتكون من مخصصات الدولة ومبلغه يحدد وفقا للقانون، كما أن لبنك الجزائر الصلاحيات الكاملة لفتح وكالات لها فروع رئيسية في جميع أنحاء التراب الوطني متى اقتضت الضرورة لذلك المادة (12، 13، 14، 16) من قانون النقد والقرض، ولا يخضع أيضا لأحكام القانون 88 - 01 المؤرخ في 11 جانفي 1988 والمتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية ويستطيع أن يفتح فروعاً له أو يختار مراسلين ممثلين له في أي نقطة من التراب الوطني كلما رأى ذلك ضرورياً".

حيث يسير بنك الجزائر جهازين هما: المحافظ ونوابه، ومجلس النقد والقرض.

1. المحافظ ونوابه: يعين المحافظ ونوابه بمراسيم رئاسية لمدة 6 سنوات و 5 سنوات على الترتيب قابلة للتجديد مرة واحدة، كما يتم إنهاء مهامهم بمراسيم رئاسية أيضا، ويكون ذلك وفق حالتين فقط هما:

- العجز الصحي الذي يجب أن يثبت بواسطة القانون.
- الخطأ الفادح.

ويحدد مرسوم تعيين نواب المحافظ رتبة كل واحد منهم، ويتم تغيير هذه الرتبة تلقائيا كل سنة حسب ترتيب معاكس للترتيب الوارد في المرسوم، ويستطيع المحافظ تحديد مهام وصلاحيات كل واحد من هؤلاء النواب، كما يستطيع الاستعانة بمستشارين لا ينتمون إداريا للبنك، وتتمثل المهام الأساسية للمحافظ في إدارة أعمال البنك المركزي اتخاذ مختلف الإجراءات التنفيذية، بيع وشراء الأملاك المنقولة وغير المنقولة، تعيين ممثلين البنك في مجالس المؤسسات الأخرى... الخ، كما يقوم تمثيله لدى السلطات العمومية والبنوك المركزية السابقة لدول أخرى أو الهيئات المالية الدولية، كما يمكن أن تستشير الحكومة في سائر المسائل المتعلقة بالنقد والقرض أو تلك التي تنعكس على الوضع النقدي دون أن تكون ذات طبيعة نقدية في أساسها .

الفصل الثالث : بنك الجزائر وإدارته للسيولة في البنوك التجارية

2- **مجلس النقد والقرض:** يعتبر إنشاء مجلس النقد والقرض من العناصر الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض، بالنظر إلى المهام التي وكلت إليه والسلطات الواسعة التي منحت له، ويؤدي مجلس النقد والقرض في البلاد، ويتشكل من:

- المحافظ رئيسا.
- نواب المحافظ كأعضاء .
- ثلاث موظفين ساميين يعينون بموجب مرسوم يصدره رئيس الحكومة، كما يعين ثلاثة مستخلفين ليعوضوا الأعضاء الثلاثة إذا اقتضت الضرورة.
- ويمكن لمجلس النقد والقرض أن يشكل ما بين أعضائه لجانا استشارية، ويحق له استشارة أي مؤسسة أو أي شخص إذا رأى ذلك ضروريا.

وصلاحيات المجلس واسعة جدا في مجال النقد والقرض، ومن أهم هذه الصلاحيات ما يلي:

- باعتباره سلطة تنفيذية يقوم بتنظيم إصدار النقود، يحدد شروط تنفيذ عمليات البنك في علاقته مع البنوك والمؤسسات المالية " إعادة التمويل وشروطها " يدير السياسة النقدية ويضع شروط فتح الفروع والمكاتب التمثيلية للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية ويرخص لها ذلك، كما يحدد قواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية مع الزبائن وتنظيم سوق الصرف ومراقبة الصرف بالإضافة إلى مهام أخرى حددت خاصة بموجب المادتين 44 و45 من قانون النقد والقرض .
- باعتباره مجلس إدارة البنك، يقوم بإجراء محاولات حول تنظيم البنك المركزي والاتفاقيات وذلك بطلب من المحافظ، كما يتمتع بصلاحيات شراء الأموال المنقولة والثابتة وبيعها، كما يقوم بتحديد ميزانية البنك وإجراء كل ما يحيط به من تعديلات.

ثالثا : دور بنك الجزائر

لبنك الجزائر مهام أساسية يمكن ذكرها كما يلي:

- 1- إصدار النقود القانونية.
- 2- تسيير احتياجات الدولة من العملة الوطنية والعملة الصعبة والذهب.
- 3- إصدار المراسيم واللوائح المتعلقة بعملية الصرف وذلك بالتنسيق مع البنوك التجارية.
- 4- الحرص على تطبيق هذه القوانين والمراسيم واللوائح.
- 5- تسيير ومراقبة القروض الممنوحة من طرف البنوك.
- 6- تسيير مختلف مصالح غرفة المقاصة المتواجدة في مختلف الوكالات والفروع الرئيسية لبنك الجزائر.

الفصل الثالث : بنك الجزائر وإدارته للسيولة في البنوك التجارية

رابعا : أهداف بنك الجزائر

- 1- الحفاظ على الشروط الناجحة والمهمة من أجل تحقيق التنمية المتناسقة للاقتصاد الوطني وتقنين تداول النقود وتوزيع القروض .
- 2- إعادة تمويل الأوراق التجارية المتداولة بين الفئات التالية:
 - الأوراق التجارية والمالية التي تمثل مختلف الاتفاقيات المتعلقة بالقروض الموسمية أو القروض الموجهة للخرينة.
 - الأوراق التجارية والمالية المتعلقة بالتمويل المتوسط المدى.

المطلب الثاني : تقديم بنك الجزائر - وكالة ميلة-

تم إنشاء مقر بنك الجزائر لولاية ميلة بمقتضى التقسيم الإداري الجديد لسنة 1984، وهي السنة التي أصبحت فيها ميلة ولاية بعد أن كانت بلدية تابعة إداريا إلى ولاية قسنطينة، وتم إنشاء مقر بنك الجزائر - وكالة ميلة - بتاريخ 5 أوت 1985.

أولا : تعريف بنك الجزائر . وكالة ميلة .

تعرف وكالة ميلة على أنها : " مؤسسة مصرفية منتدبة من طرف الإدارة العامة للشبكة وأنظمة الدفع المتواجدة بالمقر الرئيسي لبنك الجزائر العاصمة، وهي تابعة إداريا إلى المديرية الجهوية للشرق والمتواجدة في ولاية سطيف " .

إن بنك الجزائر - وكالة ميلة - تقوم أساسا بعمليات تجارية تسمى العمليات المصرفية والمتمثلة في عمليات الإيداع والسحب بالدينار الجزائري من طرف البنوك التجارية المتواجدة فقط في عاصمة الولاية وكذلك بريد الجزائر والخرينة العمومية، إضافة إلى عمليات الصرف بالعملات الأجنبية من طرف الجزائريين المقيمين في الخارج، وذلك من خلال علاقتها مع البنوك التجارية المتواجدة بمقر العاصمة وكذلك مع الخزينة العمومية وبيد الجزائر المتواجدان بنفس الولاية. (بنك الجزائر - وكالة ميلة -).

الفصل الثالث : بنك الجزائر وإدارته للسيولة في البنوك التجارية

المطلب الثالث: المصالح الإدارية لبنك الجزائر . وكالة ميلة .

تتمثل مختلف مصالح الوكالة ضمن الهيكل التنظيمي لها من: (بنك الجزائر - وكالة ميلة -)

أولاً : المديرية: إن المدير داخل المؤسسة المصرفية هو بمثابة الجهاز العصبي بالنسبة لجسم الإنسان وعلى أساسه يتوقف نجاح المؤسسة المصرفية، وذلك عن طريق تسطير أهداف صحيحة وفعالة وتنسيق جيد لكل المجهودات.

ومن بين المهام الرئيسية التي يقوم بها ومدير البنك هي:

1- التنبؤ: إن التنبؤ يشمل تحديد الأهداف في جميع المجالات التي لها تأثير على مردودية نشاط البنك ولاسيما فيما يخص إنشاء الميزانية التقديرية للسنة القادمة، سواء فيما يخص الميزانية التقديرية للتجهيزات أو الميزانية التقديرية للتوظيف .

فكلما كانت هذه الميزانية قريبة من الواقع كلما كان الوصول إلى الأهداف المسطرة سليماً، وبطبيعة الحال يكون لها تأثيراً إيجابياً على مردودية البنك، لأنها تسمح بتوفير الموارد المادية والبشرية التي يتوقف عليها نجاح البنك.

2- التنظيم: يعني تسطير وتحقيق الهيكل والوسائل الأكثر ملائمة للبنك وبالتالي الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة.

3- القيادة: إعطاء الأوامر اللازمة لتحقيق مهام كل موظف، ولكن إعطاء هذه الأوامر تكون بطريقة مقبولة، وتسمح كذلك بإرساء الانضباط اللازم دون أن يتعرض البنك إلى خطر الفعالية الآنية والمستقبلية.

4- التنسيق: إن التنسيق يترجم على أرض الواقع خلال مرحلة التنبؤ بالأهداف المسطرة وكذلك الوسائل المتاحة لكل مصلحة، ولكن الواقع يقتضي أن تكون هذه التنبؤات مرتبة ومحكمة كما أن التنسيق يجب أن يكون الشغل الشاغل لجميع الإطارات المسؤولة داخل البنك .

5 - المراقبة: وهي ضرورة جدا لجميع أوجه نشاط البنك، وبالتالي فإن المدير يقع عليه عاتق التأكد من التنفيذ الحقيقي لجميع العمليات المصرفية التي تتم داخل البنك وبصورة صحيحة ودقيقة، لأن أي خطأ يرتكب سوف تكون عواقبه وخيمة وخطيرة.

ثانياً :مكتب الأمانة (السكرتارية): إن السكرتارية هي الوظيفة التي تمارسها سكرتيرة واحدة أو سكرتيرتان يساعدان المدير في أداء مهامه، من كتابة البريد وإرساله وتصنيفه وتحديد مواعيد الاستقبال.

الفصل الثالث : بنك الجزائر وإدارته للسيولة في البنوك التجارية

ومن بين أهم المهام التي يقوم بها مكتب الأمانة هي:

- 1- تحرير البريد.
- 2- تنفيذ البريد.
- 3- توزيع البريد الوارد على جميع المصالح المعنية بهذا البريد من جهة، ومن جهة أخرى توزيع البريد الصادر والموجه إلى مختلف المديريات التي تتعامل مع الوكالة سواء كانت مديريات بنك الجزائر أو مديريات مؤسسات أخرى، (الخزينة العمومية، بريد الجزائر، البنوك التجارية، مصالح الولاية والبلدية والدائرة.....الخ).
- 4- استقبال وانتقاء الزوار.
- 5- انتقاء المكالمات الهاتفية الموجهة إلى المدير .

ثالثا : مكتب الدراسات: إن مكتب الدراسات على مستوى بنك الجزائر - ميلة- يتكون من 4 مكلفين بالدراسات تتمثل مهامهم الأساسية في دراسة ملفات القرض المرسلة من طرف البنوك التجارية بغرض إعادة التمويل، إضافة إلى القيام بالدراسات الاقتصادية والعمليات الإحصائية المتعلقة بجميع نشاطات بنك الجزائر .

ومن أهم نشاطات (مهام) مكتب الدراسات ما يلي:

- 1- إعداد الإحصائيات المتعلقة بجميع العمليات التي تم إنجازها على مستوى جميع مصالح البنك.
- 2- استقبال وإعادة دراسة ملفات القرض التي يتجاوز مبلغها 1000000.00 دج، والتي تم إرسالها من طرف البنوك التجارية بغرض إعادة التمويل من بنك الجزائر .
- 3- القيام بعمليات الجرد التي يتم من خلالها إعادة إحصاء شامل لكل الوسائل والتجهيزات التي يمتلكها البنك .
- 4- انجاز وثيقة المصارف التي يتحملها البنك لكل ثلاثي من السنة المالية.
- 5- القيام بالدراسات الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسات الاقتصادية المتواجدة على مستوى بنك الجزائر -وكالة ميلة-.

رابعا: مصلحة الصندوق: هي مصلحة تتكون من أربعة صناديق يرأسها رئيس مصلحة الصندوق إضافة إلى ما يسمى بورشة الفرز، بالإضافة إلى سبعة موظفين وتتمثل هذه الصناديق فيما يلي :

- 1- صندوق المدفوعات: يتولى مهامها رئيس مصلحة الوكالة.
- 2- صندوق الإيداعات: يتولى مهامها أمين صندوق الإيداعات التي يستقبلها من البنوك التجارية والخزينة العمومية و بريد الجزائر.
- 3- صندوق التبادلات: يتولى مهامها عون صندوق، (استبدال النقود الورقية بالنقود الحديدية) التي يستعملها التجار في معاملاتهم التجارية.

الفصل الثالث : بنك الجزائر وإدارته للسيولة في البنوك التجارية

4 - صندوق الصرف : يتولى مهامها عون الصندوق ويتم فيه عمليات شراء العملات الصعبة من طرف البنوك التجارية، والجزائريين المقيمين بالخارج مثل: اليورو، الدولار، الين، الجنيه الإسترليني، الدرهم الكويتي، الريال السعودي، أما بالنسبة للبيع فإن بنك الجزائر - وكالة ميله- يبيع عملة صعبة واحدة إلى البنوك التجارية وهي اليورو فقط .

خامسا: قسم الإدارة: إن قسم الإدارة على مستوى البنك هو عبارة عن قسم يقوم بتسجيل ومراجعة ومراقبة جميع العمليات المصرفية التي تتم داخل الوكالة، ويرأس هذا القسم رئيس فوج من مهامه الأساسية ما يلي :

• الإشراف على قسم المحاسبة، حافظة الأوراق التجارية، غرفة المقاصة الإلكترونية وكذلك المصلحة العامة .

• العمل على إرساء الانضباط في مختلف هذه المصالح.

• مراقبة وتسيير المصالح التي تشرف عليها.

• مراقبة ومراجعة دفتر اليومية وميزان المراجعة للبنك.

• انجاز الإحصائيات الدورية المتعلقة بقسم المحاسبة.

• الإشراف والمراقبة لجميع عمليات المقاصة الإلكترونية (مقاصة الشيكات والأوراق التجارية والتحويلات) .

• تقييم جميع الموظفين الموجودين تحت إشرافه ومسؤولياته .

وينقسم هذا القسم إلى أربعة أقسام أساسية هي:

1- **قسم المحاسبة:** هو قسم تابع لقسم الإدارة يشرف على تسييره محاسب رئيسي

ويساعده في عمله مكلف بالدراسات التقنية من مهامه الرئيسية ما يلي:

• تصنيف وجمع جميع الوثائق الأساسية المتعلقة بنشاط البنك وذلك في كل يوم عمل.

• انجاز جميع العمليات المحاسبية المتعلقة بالبنك .

• إعداد دفتر اليومية وميزان المراجعة يوميا.

• تسجيل الأرصدة المحاسبية على وثائق خاصة.

2- **حافظة الأوراق التجارية:** هي عبارة عن المصلحة المكلفة بتحصيل الشيكات والتحويلات والأوراق

التجارية التي يتم إيداعها من طرف الخزينة العمومية لولاية ميله، (هذه الشيكات والتحويلات والأوراق

التجارية تكون فيها الخزينة العمومية هي المستفيدة من المبالغ المسجلة فيها التي يتم سحبها من حسابات

البنوك التجارية على مستوى غرفة المقاصة) من جهة، والقيام بعملية دفع أو تسديد مبالغ الشيكات

والتحويلات والأوراق التجارية المودعة في غرفة المقاصة من طرف البنوك التجارية، (هذه الشيكات

والتحويلات والأوراق التجارية تكون فيها البنوك التجارية هي المستفيدة من المبالغ المسجلة فيها التي يتم

سحبها من حساب الخزينة العمومية على مستوى غرفة المقاصة) وهذا من جهة أخرى .

الفصل الثالث : بنك الجزائر وإدارته للسيولة في البنوك التجارية

3- **غرفة المقاصة الإلكترونية:** توجد على مستوى بنك الجزائر - وكالة ميله -، يرأسها رئيس فوج وهي غرفة توجد من أجل عملية تبادل المعلومات بوسائل إلكترونية وذلك من خلال حسابين هما حساب خاص بالشيكات والأوراق التجارية وحساب خاص بالتحويلات، يقوم بهذه العملية موظفان يقومان بإنجاز العملية، وموظفان آخرا ن يقومان بتأكيد العملية وإرسالها .

4- **المصلحة العامة:** هي مصلحة تابعة لقسم الإدارة تتكون من مساعد أمن وخمسة موظفين تقنيين في النظافة والأمن، وأربعة موظفين آخرين في النظافة والوقاية، وتتمثل وظائف مساعد الأمن فيما يلي:

- إنجاز توجيهات الأمن.

- الدراسة المتأنية للمخاطر الخاصة المتعلقة بالبنك .

- مراقبة ومعرفة واحترام توجيهات الأمن.

- التواصل مع مصالح الضمان الاجتماعي في حالة وقوع حوادث للعمال.

- القيام بالتحقيقات في حالة الحوادث .

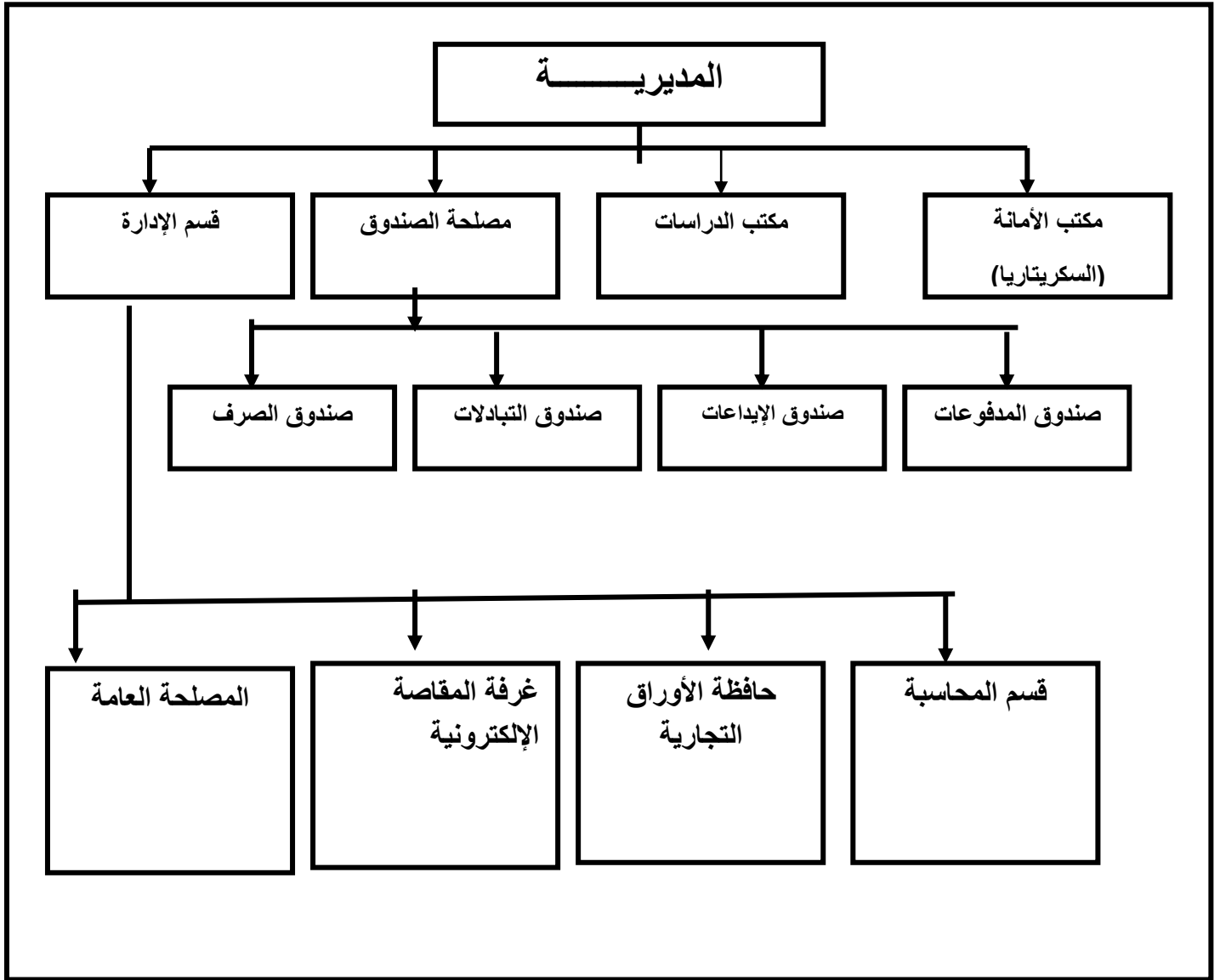
- انجاز الإحصائيات واستغلالها بغرض تكوين الأعوان التقنيين في النظافة والأمن، وهو الشئ الذي يؤدي عملية تحسين الأمن.

إرسال التقارير السنوية المتعلقة بالحوادث إلى مديرية الوقاية والأمن التابعة لبنك - الجزائر العاصمة-.

والشكل التالي يبين الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر - وكالة ميله -.

الفصل الثالث : بنك الجزائر وإدارته للسيولة في البنوك التجارية

الشكل رقم (3 0): الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر - وكالة ميلة-



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة

المطلب الرابع: استقلالية بنك الجزائر:

ويمكن إبراز استقلالية بنك الجزائر من خلال المعايير الاستقلالية التالية: (بحوصي مجدوب، 2012، 107،

108).

1- من حيث سلطة الحكومة في تعيين الأعضاء : يرأس إدارة البنك محافظ يساعده ثلاثة (03) نواب يعينون بموجب مرسوم رئاسي، يمنعهم القانون من ممارسة أي وظيفة حكومية أو عمومية أخرى، أما مهامه فتتمثل فيما يلي :

- تمثيل الدولة في الهيئات المالية الدولية ومع البنوك المركزية الأجنبية.

- يمض باسم بنك الجزائر كل الاتفاقيات والميزانيات وحسابات الميزانية.

الفصل الثالث : بنك الجزائر وإدارته للسيولة في البنوك التجارية

- ينظم مصالح البنك ويحدد نشاطاته .
 - يعين ممثلي البنك المركزي لدى المجالس التابعة لمؤسسات أخرى يراها ذات فائدة.
 - يحدد مهام وسلطات نوابه وغيرها من المهام الأخرى.
- 2 . من حيث درجة تدخل الحكومة:** يستشار بنك الجزائر من طرف الحكومة حول كل مشروع قانوني أو نص يتعلق بالمالية والنقد، كما يمكن للبنك أن يقدم للحكومة كل اقتراح يراه إيجابيا على ميزان المدفوعات، حركات الأسعار، وضعية المالية العامة، وكل ما يراه مهما لتطوير الاقتصاد، ويقوم بنك الجزائر كذلك بالإعلام الحكومة بكل ما يخل بالاستقرار النقدي، ويمكنه أن يطلب من البنوك والمؤسسات المالية والإدارات المالية أن تمده بالإحصائيات والمعلومات التي يراها ضرورية لمتابعة وفهم تطور الوضعية الاقتصادية للنقد والقرض وميزان المدفوعات والمديونية الخارجية، كما يعهد لبنك الجزائر أيضا :
- تحديد معايير عمليات القرض مع الخارج وهو من يمنح القبول عليها ما عدا عندما يتعلق الإقراض من طرف الدولة أو لحسابها.
 - القيام بتركيز كل المعلومات الضرورية لمراقبة ومتابعة الالتزامات المالية اتجاه الخارج وبلغها إلى وزارة المالية .
 - مساعدة الحكومة في علاقاتها مع المؤسسات المالية الدولية وعند الحاجة يمثلها أمام المؤسسات أو في المؤتمرات الدولية.
- 3 من حيث إدارة السياسة النقدية:** يعطي القانون البنك المركزي الصلاحية الكاملة في إدارة السياسة النقدية، إذ تنص المادة (35) على أن : " بنك الجزائر تتعلق مهمته في مجالات النقد والقرض والصرف بإنشاء وتوفير الشروط اللازمة لتنمية سريعة لاقتصاد بحثا عن الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، بهذا فهو مكلف بضبط التداول النقدي، التسيير والمراقبة بكل الوسائل لتوزيع القرض والسهر على التسيير الجيد للالتزامات المالية من قبل الخارج وضبط سوق الصرف"، وهذا يوضح لنا السلطة التي أعطاها القانون للبنك في إدارة السياسة النقدية.
- 4. من حيث هدف السياسة النقدية:** حسب ما نص عليه القانون في مهام مجلس النقد والقرض للمجلس سلطات باعتباره السلطة النقدية من خلال:
- إصدار النقد كما جاء في المواد 4 و5 في نفس القانون.
 - يحدد ويساير ويتابع ويقيم السياسة النقدية.

الفصل الثالث : بنك الجزائر وإدارته للسيولة في البنوك التجارية

- يحدد الأهداف النقدية خاصة فيما يتعلق بتطور المجاميع النقدية والقرض .
 - يضع الأداة النقدية وقواعد الحذر للسوق النقدية.
 - يحدد أهداف سياسة سعر الصرف وكيفية ضبطه.
 - وضع قواعد الصرف وتنظيم سوق الصرف وغيرها من الأعمال.
- 5- من حيث مساءلة البنك: حدد القانون نقاطا عديدة لذلك فمنها ما تعلق بالسر المهني أو حالة ارتكاب أخطاء جزائية.

الفصل الثالث : بنك الجزائر وإدارته للسيولة في البنوك التجارية

المبحث الثاني: إدارة السيولة من طرف بنك الجزائر:

في هذا المبحث يمكن إبراز أهم التطورات الكتلة النقدية، ومختلف الآليات التي يستعملها بنك الجزائر في ضبطه وإدارته السيولة.

المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية لبنك الجزائر

يمكن توضيح مختلف مكونات الكتلة النقدية ومقالاتها في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): الوضعية النقدية لبنك الجزائر :

2014	2013	2012	2011	2010	
15734.5	15225.2	14940.0	13922.4	11996.5	صافي الموجودات الخارجية
15824.5	15267.2	14932.7	13880.6	12005.6	البنك المركزي
-9.00	-42.0	7.3	41.8	-9.1	البنوك التجارية
-2070.6	-3283.6	-3924.8	-3993.2	-3715.8	صافي الموجودات الداخلية
-4489.4	-1920.9	-935.6	-319.9	-124.8	القروض الداخلية
-2015.2	-3235.4	-3334.0	-3406.6	-3392.9	صافي القروض إلى الدولة
-4487.9	-5646.7	-5712.2	-5458.4		البنك المركزي
1012.3	930.0	1029.2	1017.8	790.9	البنوك التجارية
1460.4	1418.3	1349.0	1034.0	735.5	ودائع بالحسابات الجارية البريدية والخزينة
6504.6	5156.3	4287.6	3726.5	3268.1	القروض إلى الاقتصاد
-27.1	-25.2	-24.4	-17.3	-14.5	أموال الإقراض الخاصة بالدولة
-3.6	-3.6	-3.8	-5.2	-6.2	التزامات خارجية متوسطة وطويلة الأجل
-6529.3	-5175.7	-4850.2	-4290.6	-3570.3	صافي البنود الأخرى
13663.9	11941.5	11015.0	9929.2	8280.7	النقد وشبه النقد (M2)
13663.9	11941.5	11015.1	9929.2	5756.4	النقد
3658.9	3204.0	2952.3	2571.5	2098.6	التداول النقدي خارج البنوك
4460.9	3564.5	3380.2	3536.2	2922.3	الودائع تحت الطلب في البنوك
1460.4	1481.3	1349.0	1034.0	735.5	ودائع لدى الخزينة ولدى الصكوك البريدية
4083.7	3691.7	3333.6	2787.5	2524.3	شبه النقد

المصدر: بنك الجزائر - وكالة ميلة -.

والجدول التالي يوضح التغير النسبي للكتلة النقدية

الفصل الثالث : بنك الجزائر وإدارته للسيولة في البنوك التجارية

الجدول رقم (3 0) : التغيير السنوي بالنسبة المئوية للكتلة النقدية.

2014	2013	2012	2011	2010	
14.4	8.4	109	19.9	15.4	النقود وشبه النقود (M2)
16.1	7.4	7.6	24.1	16.4	النقود
10.6	10.7	19.6	10.4	13.3	شبه النقود
-36.9	-16.3	-1.7	4.5	0.1	صافي الموجودات الداخلية
133.7	101.4	198.1	-356.2	-69.0	القروض الداخلية
-37.7	-3.0	-2.1	0.4	-2	صافي القروض للدولة
26.1	20.3	15.1	14.0	5.9	القروض للاقتصاد
للتذكير					
74.4	71.6	67.8	67.8	69.1	معدل السيولة (M2) إجمالي الناتج المحلي
55.7	49.5	47.3	48.0	48.0	النقود/ إجمالي الناتج الداخلي
21.3	19.2	1.2	17.6	17.5	التداول خارج البنوك/إجمالي الناتج الداخلي
37.8	30.9	26.4	25.5	27.3	القروض للاقتصاد (إجمالي الناتج الداخلي)
70.1	69.1	69.7	71.9	69.5	النقود / M2
26.8	26.8	26.8	25.9	25.3	التداول النقدي خارج البنوك / M2
2.9	2.9	3.0	3.2	3.2	المضاعف النقدي

المصدر : بنك الجزائر

ويمكن إبراز مختلف مكونات الكتلة النقدية ومقابلاتها فيما يلي:

أولاً: مكونات الكتلة النقدية:

الكتلة النقدية تتمثل في مجموع وسائل الدفع المتاحة في اقتصاد ما وفي لحظة زمنية معينة ويمكن أن نعرفها بأنها مجموعة النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني والتي تأخذ أربعة أشكال منها: (خباية عبد الله، 2008، 31) .

1- النقود المعدنية المساعدة : تشمل قطعاً معدنية غير نفيسة، تزيد قيمتها الاسمية عن قيمتها كسلعة تستعمل في المعاملات التجارية الصغيرة يصدرها البنك المركزي مثل قطع 50 دج، 10 دج، 5 دج..... الخ .

2- النقود الورقية: تصدرها البنوك المركزية، غير قابلة للاستبدال، مغطاة بأي رصيد معدني وتستعمل في المعاملات العادية.

3- النقود الكتابية: والمكونة من الودائع لدى البنوك والخزينة، وهي مسجلة في الرصيد الدائن للحسابات الخاصة.

الفصل الثالث : بنك الجزائر وإدارته للسيولة في البنوك التجارية

4- أشباه النقود: تشمل الأصول السائلة وغير النقدية المكونة من ديون والتزامات المؤسسات المالية، وتضم الودائع لأجل، ودائع الادخار، وسندات الدولة ذات الأجل القريب وعقود التأمين وغيرها من الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقود.

يمكن التمييز بين 3 مجموعات نقدية: M1، M2، M3 .

M1 = يشتمل على الأوراق النقدية القانونية والقطع المعدنية (النقود المساعدة) بالإضافة إلى الودائع الجارية، وهي أصول تتمتع بسيولة عالية جدا، لذا تصنف في الدرجة الأولى من حيث سلم السيولة وهي تمثل مجموع وسائل الدفع التي تستعمل مباشرة في تسوية المعاملات ما بين الأعوان الاقتصاديين.

M2 = ويعبر عن مصطلح أشباه النقود، وهي ليست وسائل دفع جاهزة الاستعمال وإنما يمكن تحويلها بسهولة إلى وسائل الدفع، وتضع أشباه النقود الودائع التالية:

- حسابات الادخار أو الودائع الدفترية.

- الحسابات المجمدة لأجل أو الودائع لأجل.

M3 = يضع هذا المجمع بالإضافة إلى مكونات المجمع Ma، أصول نقدية أخرى، وتكون قابلة للتحويل إلى نقود قانونية في أجل استحقاقها ودون ذلك لا يتم الحصول على أي دخل ويطلق على هذا المجمع سيولة الاقتصاد وتضع: النقود القانونية والحسابات الجارية لدى البنوك، الودائع لأجل لدى البنوك التجارية والتي تدر عائدا، الودائع لدى المؤسسات المالية والتوظيفات ذات السيولة العالية لسندات الحكومة.

ثانيا: مقابلات الكتلة النقدية:

وتتمثل في مجموع الديون والأصول التي تكون مصدر الكتلة النقدية والتي تفسر سبب إصدارها وتتمثل في ثلاثة أجزاء (أحمد هني، 2006، 104).

1- القروض الاقتصاد: وهي جميع ديون البنك على الاقتصاد، أي ما يوجد من ذمم التزام الأفراد والمنشآت لدى البنوك، تمنح القروض للاقتصاد من طرف البنوك العادية أو البنك المركزي، لاسيما عن طريق إعادة خصم السندات وهي ديون لأجل قصير، أما القروض التي تمنح لأجل طويل فعنصرها الأموال المقيدة في النظام المصرفي في حسابات خاصة مثل الحسابات على الدفتر أو الحسابات لأجل، وهي تتطلب تحميا خاصا ينتسب أكثر إلى تحليل السوق المالية أي سوق الأموال من انتسابه إلى سوق النقود والعملية .

الفصل الثالث : بنك الجزائر وإدارته للسيولة في البنوك التجارية

2- **الذمم على الخزينة:** من المعروف أن الخزينة العامة تقوم بتسيير أموال الدولة فهي تقوم بتحصيل إيراداتها وتمويل نفقاتها، لكنها غالبا ما لا تتوصل إلى تغطية هذه النفقات بالإيرادات المتكونة من الضرائب بشتى أنواعها، فتقوم بطلب قروض من البنك المركزي ومن الأفراد والمؤسسات المالية لسد العجز في ميزانية الدولة، وتشمل ذمم الخزينة العمومية ما يلي :

- السلفيات المقدمة من طرف البنك المركزي إلى الخزينة .
- سندات الخزينة العمومية التي تكتتب بها المؤسسات البنكية والمالية .
- سندات الضريبة المعاد خصمها لدى البنك المركزي .
- سندات الخزينة العمومية المصدرة للجمهور .
- ودائع البنوك للخزينة العمومية.

3- **ذمم على الخارج أو عمليات الذهب والعملات الأجنبية:** نتيجة للتعاملات التجارية والمالية ما بين بلدان العالم، يمتلك كل بلد احتياطات من الذهب والعملات الأجنبية، حيث تتوفر هذه الاحتياطات في خلق النقود الداخلية خاصة منها الائتمانية كالتالي :

- **التصدير:** في حالة ما إذا قام البلد بعمليات التصدير، أو اقتراض من الخارج للاستثمار في صورة عملة أجنبية عن طريق حساب خاص في البنك المركزي يصدره بالطريقة التالية:

الخارج (بيع سلع . اقتراض . ذهب) ————— البنك المركزي ————— تحويلها إلى ←
عملة وطنية.

- **الاستيراد:** في حالة ما إذا قام البلد بعمليات استيراد السلع أو إخراج الأموال إلى الخارج وجب على المستورد تسديد ديونه بالعملة الأجنبية من خلال تقديم المبلغ المستحق بالعملة الوطنية إلى البنك المركزي والذي يقوم بدوره بتحويله إلى عملة أجنبية قبل إرسالها إلى الخارج، وهكذا ينقص الاحتياطي من العملة الأجنبية، تنخفض كمية النقود كالتالي :

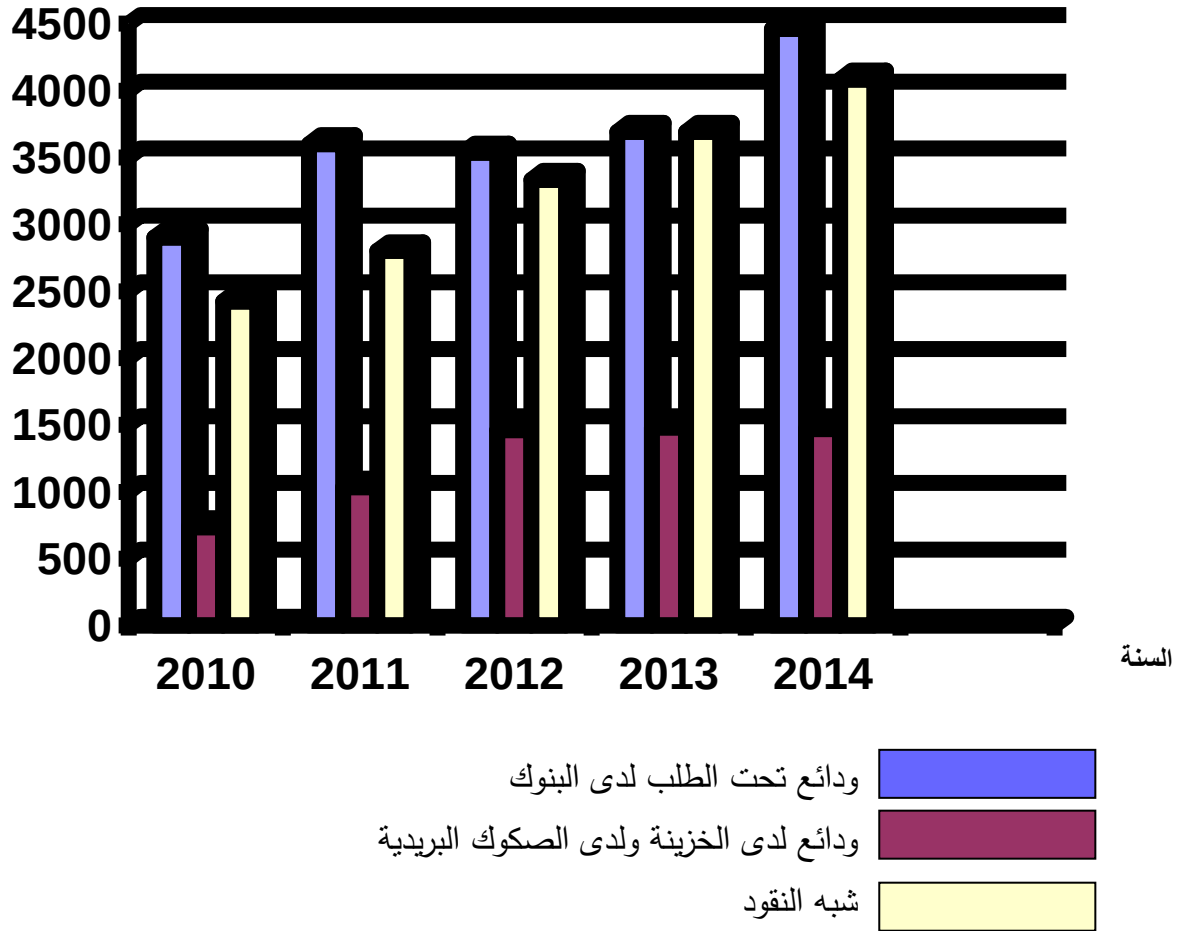
المستورد ← عملة وطنية ← البنك المركزي ← انخفاض العملة الأجنبية .

الفصل الثالث : بنك الجزائر وإدارته للسيولة في البنوك التجارية

أما الشكل التالي فهو تمثيل بياني لبعض المكونات السابقة:

بملايين الدينارات

الشكل رقم (04): هيكل الكتلة النقدية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة

ارتفع صافي الموجودات الخارجية بنسبة 3.35% في سنة 2014 مقارنة بالسنوات السابقة، وهذا يرجع لما تميزت به هذه السنة بارتفاع معتبر في وتيرة التوسع النقدي إلى 14.50% مقارنة ب 8.41% في 2013، وارتفع مجمع الكتلة النقدية M2 (خارج ودائع المحروقات) بنسبة 12.39% أي بوتيرة أقل من وتيرة الكتلة النقدية، بمفهومها الواسع M2 والناجم عن كون ودائع قطاع المحروقات قد ارتفع بشكل معتبر في 2014 مقابل تقلص ب 20.15% خلال السنة السابقة .

أما فيما يختص المجمع النقدي M1 فبعدما ارتفع سوى ب 7.40% في سنة 2013 ارتفع في سنة 2014 بشكل معتبر 16.1% أي بنسبة قدرها 8%.

تحت أثر استئناف توسع النقود الورقية 14.13% والودائع تحت الطلب على مستوى المصارف 25.58%، يفسر هذا الارتفاع القوي في الودائع تحت الطلب ارتفاع في السيولة النقدية خلال سنة 2014.

الفصل الثالث : بنك الجزائر وإدارته للسيولة في البنوك التجارية

في حين سجلت الودائع تحت الطلب والودائع لأجل بالدينار للمؤسسات الخاصة ارتفاعا 10.51% أقل عن ذلك المتعلق بالمؤسسات العمومية 23.5%، أما الودائع تحت الطلب والودائع لأجل الأسر لم يرتفع سوى نسبة 8.87% فضلا للارتفاع في الودائع في دفاتر التوفير ب 11.74%.

وفي وضع يتميز بارتفاع جد ضعيف في صافي الموجودات الخارجية تبرز قناة القرض كأهم مصدرا للتوسع النقدي خلال سنة 2014، حيث سجلت سنة 2014 ارتفاعا بوتيرة قوية في القروض الموجهة للاقتصاد 26.1%، بعد الارتفاعات المعتبرة المسجلة في 2013 ب 20.3% .

وفي سنة 2012 ب 15.1%، ويشير هذا الاتجاه التصاعدي على ديناميكية القروض الموجهة للاقتصاد التي قد بلغ قائمها ب 6504.6 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2014 مقارنة ب 5156.3 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2013، حيث بلغت القروض للمؤسسات الخاصة 2717.93 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2014 مقارنة ب 2373.92 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2013، أي بارتفاع قدره 14.49% مقابل ارتفاع بنسبة 15.25% للقروض للأسر.

بلغت القروض متوسطة وطويلة الأجل بنسبة 75.28% من إجمالي القروض في نهاية ديسمبر 2014، منها 24.15% متوسطة الأجل و 51.13% طويلة الأجل، مقابل 23.81% متوسطة الأجل و 48.58% طويلة الأجل في نهاية سنة 2013، على وجه الخصوص ارتفعت القروض طويلة الأجل بوتيرة أكبر 32.65% من وتيرة ارتفاع القروض الموجهة للاقتصاد 26.1%.

انتقل قائم القروض طويلة الأجل من 2505.05 مليار دينار في نهاية 2013 إلى 3322.89 مليار دينار في نهاية 2014، في الوقت الذي بقي فيه ارتفاع القروض طويلة الأجل للمؤسسات الخاصة معتبرا 19.04% في وضع يتميز بتحسن ظروف منح القروض المصرفية لها .

المطلب الثاني : السوق النقدية والسيولة المصرفية

ميزت مرحلة التسعينات بأزمة سيولة، أدى ظهور فائض السيولة في بداية سنة 2002 بينك الجزائر إلى وضع أدوات امتصاص هذا الفائض على مستوى السوق النقدية ابتداء من شهر أفريل 2002، منذ نهاية 2001 لم تلجأ لمصارف والمؤسسات المالية إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، وذلك بسبب هذا الفائض الهيكلي للسيولة في السوق النقدية .

على عكس سنة 2009 التي سجلت تقلصا في السيولة المصرفية (14.01%-) متبوعا بتوسع خلال السنوات من 2010 إلى 2012، سجلت سنة 2014 ارتفاعا بسيطا في هذا المجال (1.4%)، على الرغم

الفصل الثالث : بنك الجزائر وإدارته للسيولة في البنوك التجارية

من حدة الصدمة الخارجية، حيث ارتفعت السيولة المصرفية ب 38 مليار دينار، الأمر الذي يعود إلى ارتفاع الودائع المصرفية لقطاع المحروقات .

بقيت السيولة المصرفية في حوالي 2730.88 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2014 مقابل 2692.9 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2013.

يظهر تحليل سلوك العوامل المستقلة للسيولة المصرفية حسب درجة الأهمية التغيرات السنوية التالية:
- نمو متواضع للموجودات الخارجية الصافية لبنك الجزائر ب 557.35 مليار دينار في نهاية 2014 مقابل 334.89 مليار دينار في 2013 لتتواصل بذلك تغذية السيولة المصرفية شيئا فشيئا ما بعد الصدمة الخارجية لسنة 2009 .

- تغير سلبي بواقع 1155 مليار دينار بموجب ودائع الخزينة العمومية (الحساب الجاري وصندوق ضبط الإيرادات) لدى بنك الجزائر، بعد تخصيص أكثر من 903.3 مليار دينار من صندوق ضبط الإيرادات الذي انتقل رصيده من 5238.80 مليار دينار في نهاية 2013 إلى 4335.58 مليار دينار في نهاية 2014 .

برز من جديد تداول النقد الورقي خارج بنك الجزائر كثاني عامل مستقل في 2014 بمعدل نمو قدره 15% مقابل 8.37% في 2013 و 14.82% في 2012، أدى ذلك إلى تقليص السيولة المصرفية بمبلغ 487 مليار دينار، من جهة أخرى سجلت سنة 2014 استئناف الطلب على النقد بموجب الحيلة بينما سجلت سنة 2013 اتجاها تنازليا للطلب على النقد .

في ظرف يتميز باستمرار فائض السيولة بلغت الموجودات في الحسابات الجارية لكل المصارف لدى بنك الجزائر 912.28 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2014 مقابل 863.09 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2013 أي بارتفاع قدره 49.19 مليار دينار، في حين انخفضت حصة الاحتياطات الحرة ب 13.60% منتقلة من 78.02 مليار دينار في نهاية 2013 إلى 67.41 مليار دينار في نهاية 2014 بينما عرفت في سنة 2013 ارتفاعا طفيفا 4.01% مقارنة بسنة 2012.

أمام الفائض الهيكلي للسيولة المصرفية والناجم عن كون مجموع العوامل المستقلة المتسببة في اقتطاع السيولة يقل مجموع العوامل المستقلة المساهمة في زيادة السيولة (خارج أثر تقييم احتياطات الصرف) واصل بنك الجزائر في 2014 في وضع إجراءات ضمن السياسة النقدية قصد تخفيض الأثر التضخمي لفائض السيولة في السوق النقدية. (Banque d'Algérie , rapport 2014 ,150 ,153) .

الفصل الثالث : بنك الجزائر وإدارته للسيولة في البنوك التجارية

المطلب الثالث أهداف السياسة النقدية

لإدارة بنك الجزائر السياسة النقدية يقوم بتحديد أهدافها بطريقة دقيقة وملائمة لأدوات المستعملة. حيث تم تعزيز الإطار العملياتي للسياسة النقدية بواسطة تشكيلة إجراءات كاملة لتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية وخارج السوق النقدية، وتواصل هذا التعزيز في سنة 2010 بإصلاح الإطار القانوني للسياسة النقدية، تعطي الأحكام التشريعية الجديدة لأوت 2010 (الأمر رقم 10-04 المعدل والمتمم لأمر رقم 03-11)، المتعلقة بالنقد والقرض، إرساء قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية، يبرز هذا الإصلاح الهام للإطار السياسة النقدية ضرورة استهداف التضخم، بعد الأداء الجيد من حيث التحكم في التضخم في حالة فائض هيكلي للسيولة في السوق النقدية.

بالفعل فإن هدف التضخم الكامن في الإطار التنظيمي الجديد للسياسة النقدية الذي وضع في سنة 2010، أصبح أساسيا مقارنة بالأهداف الكمية النقدية والقرضية والتي يمكن اعتبارها أهداف وسيطة، يتطلب استهداف التضخم على الآفاق متوسطة الأجل، تطوير وسائل ملائمة تسمح بتعميق الإطار التحليلي، تدعيما لصياغة السياسة النقدية ولتطبيقها أكثر فأكثر وهذا على آفاق متوسطة الأجل، وعلى مسار تعميق الإطار التحليلي هذا أن يأخذ بعين الاعتبار هدف الاستقرار المالي، الذي لا تزال أهدافه الكمية صعبة التحديد، ذلك لأن أي خلل في الاستقرار المالي قد يعرقل تحقيق هدف السياسة النقدية المتمثلة في استقرار الأسعار .

يندرج تحديد الأهداف الكمية للسياسة النقدية في مجال تطوير المجاميع النقدية والقرضية ضمن الإطار الجديد للسياسة النقدية، وقصد تحديد هذه الأهداف والمصادقة على الوسائل الملائمة لإدارتها يعرض البنك الجزائر على مجلس النقد والقرض في بداية كل سنة التنبؤات المتعلقة بالمجاميع النقدية والقرضية الناجمة عن البرمجة المالية، كما يقترح بنك الجزائر وسائل السياسة النقدية التي من شأنها ضمان تحقيق الهدف المسطر بالنسبة للمتغيرات الوسيطة، وبلوغ الهدف النهائي للسياسة النقدية والتي يتمثل في الهدف الصريح للتضخم على المدى المتوسط المعبر عن هدف استقرار الأسعار الذي أسس في أوت 2010 (Banque d'Algérie , rapport 2014 , 143 , 146).

الفصل الثالث : بنك الجزائر وإدارته للسيولة في البنوك التجارية

المطلب الرابع: أدوات السياسة النقدية المستخدمة لضبط وإدارة السيولة.

في هذا المطلب نتناول أدوات السياسة النقدية التي يستعملها بنك الجزائر لضبط وإدارة السيولة والتحكم فيها، حيث استحدث بنك الجزائر أدوات جديدة غير مباشرة للسياسة النقدية، منها أدوات تسمح بضخ السيولة وأدوات تسمح بامتصاص السيولة...، من بين هذه الأدوات معدل إعادة الخصم والاحتياطي الإجباري وعملية السوق المفتوحة وآليات استرجاع السيولة.

أولاً : سياسة معدل إعادة الخصم

تعتبر آلية معدل إعادة الخصم أول الآليات المستعملة في ضبط القروض، وهي تبين العلاقة المباشرة بين البنوك التجارية والبنك الجزائر، حيث أن معدل إعادة الخصم هو الثمن الذي يتقاضاه بنك الجزائر مقابل إعادة خصمه لأوراق وسندات تمثل عمليات تجارية أو عمليات قرض قصير الأجل لم يصل تاريخ استحقاقه بعد، وذلك لصالح البنوك التجارية التي سبق لها وأن أجريت خصما على هذه الأوراق والسندات لصالح زبائنهما، وذلك مقابل قيمة مالية تقل عن القيمة الاسمية للورقة من مقدار المبلغ المسحوب وهذا على أساس معدل الخصم الذي يحدده بنك الجزائر .

فإذا اتبع البنك سياسة نقدية توسعية، يقوم بتخفيض سعر إعادة الخصم، طالبا من البنوك التجارية التوسع في منح القروض، وهذا بتخفيض معدلات الفائدة المستحقة على القروض لتشجيع المستثمرين على الإقبال على طلب القروض من البنوك التجارية، أما في حالة إذا اتبع بنك الجزائر سياسة نقدية انكماشية، وذلك يحدث في حالة وجود فائض في السيولة في السوق المصرفية، ساعيا إلى تخفيض السيولة لمقاومة التضخم، فانه سيرفع من سعر إعادة الخصم لتقييد حجم الائتمان .

فرفع معدل إعادة الخصم سيؤدي إلى رفع معدل الفائدة التي ستطبقها البنوك التجارية على القروض الممنوحة للمتعاونين الاقتصاديين، لأن رفع معدل إعادة الخصم يؤدي إلى رفع تكلفة تمويل البنوك التجارية بالسيولة، وهكذا سيتردد المستثمرون والزبائن بصفة عامة عن طلب القروض، وهذا ما سيؤدي إلى خفض السيولة على مستوى السوق الاقتصادية، وهكذا سيتقلص حجم التضخم .

إن فعالية آلية معدل إعادة الخصم مرتبطة بالقاعدة الاقتصادية التي يسير وفقها الاقتصاد الدولة، فإذا كانت هذه الأخيرة تقوم على أساس قاعدة الذهب فان هذه الآلية ستكون فعالة، وأيضا لتكون هذه الآلية فعالة يجب أن تكون البنوك التجارية تتميز بمدى ارتباطها ببنك الجزائر للحصول على السيولة . (بنك الجزائر) .

الفصل الثالث : بنك الجزائر وإدارته للسيولة في البنوك التجارية

والجدول التالي يوضح تطورات معدلات الخصم في بنك الجزائر من سنة 1991 إلى 2015.

الجدول رقم (4 0): تطور معدل الخصم لدى بنك الجزائر

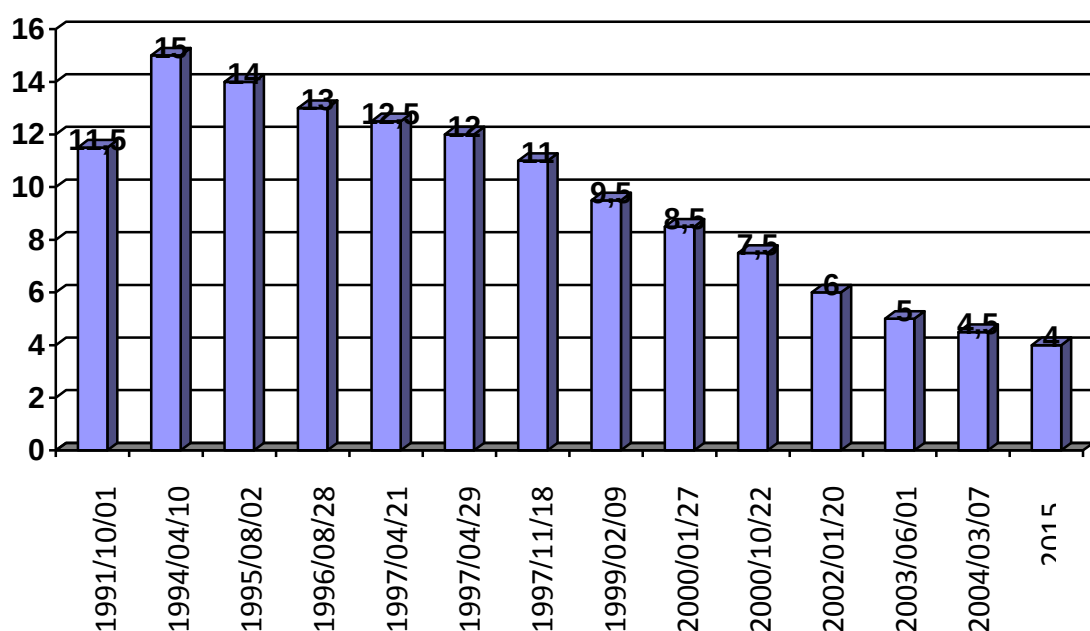
المعدل	إلى	يحتسب ابتداء من
%11.50	1994/04/09	1991/10/01
%15.00	1995/08/01	1994/04/10
%14.00	1996/08/27	1995/08/02
%13.00	1997/04/20	1996/08/28
%12.50	1997/06/28	1997/04/21
%12.00	1997/11/17	1997/04/29
%11.00	1998/02/08	1997/11/18
%9.50	1999/09/08	1998/02/09
%8.50	2000/01/26	1999/09/09
%7.50	2000/10/21	2000/01/27
%6.00	2002/01/19	2000/10/22
%5.00	2003/05/31	2002/01/20
%4.50	2004/03/06	2003/06/01
%4.00	إلى يومنا هذا	2004/03/07

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر رقم 32، 2015، ص 19.

ويوضح الشكل الموالي تطور معدل إعادة الخصم من 1991 إلى 2015 لدى بنك الجزائر

الشكل رقم (5 0) : تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر

القيم بالنسبة
المئوية %



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول السابق

الفصل الثالث : بنك الجزائر وإدارته للسيولة في البنوك التجارية

حسب الجدول السابق نلاحظ في السنة 1986 بدا معدل إعادة الخصم في الارتفاع المستمر إلى أن بلغ ذروته أو إلى أقصى سنة التي تقدر ب 15% وذلك سنة 1995 وذلك لإتباع بنك الجزائر سياسة نقدية انكماشية ساعيا إلى تخفيض فائض السيولة لمقاومة التضخم وبالتالي زيادة في معدلات الفائدة .

أما بعد سنة 1995 نلاحظ انخفاض مستمر لمعدل إعادة الخصم حيث وصل إلى أدنى نسبة في سنة 2004 حيث تقدر ب: 4.00% و بقي هذا المعدل ثابتا إلى غاية يومنا هذا، ويعد هذا مؤشرا جيدا، ويعبر عن التحسن في مستويات التضخم، وانعدام إعادة التمويل لدى بنك الجزائر والتي أصبحت لا تلجا إليه البنوك بسبب السيولة الزائدة التي أصبحت تتوفر عليها مما جعل ودائعها تتضاعف لدى بنك الجزائر .

ثانيا : آلية السوق المفتوحة

يستعمل البنك الجزائري آلية السوق المفتوحة وهذا بموجب نص المادة 10 من النظام رقم 09-1 في الحقيقة إن اعتماد هذه الآلية لا يرجع إلى السنة الحالية بل يعود إلى سنة 1991 حيث اصدر مجلس النقد والقرض للنظام رقم 91-8 الذي يتضمن تنظيم السوق النقدية، والذي أجاز بموجب نص المادة 02 منه لبنك الجزائر بضمان سير السوق النقدية والقيام بدور الوسيط فيها .

يقصد بسياسة أو آلية السوق المفتوحة (آلية السوق النقدية) نشاط بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية الذي يهدف إلى تقليص السيولة أو زيادتها، وذلك عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية، وهذا التأثير غير المباشر على حجم الائتمان وذلك على النحو التالي:

حيث يقوم بنك الجزائر عن طريق هذه السياسة بالتأثير على سيولة البنوك التجارية، تبعا للأهداف الاقتصادية المرغوب تحقيقها، فهو يدخل السوق النقدية إما بصفته عارضا للأوراق النقدية وإما بصفته طالبا لها وفي حالة ارتفاع الأسعار وثبوت حالة التضخم يتدخل بنك الجزائر بعرض ما يملكه من أوراق مالية وتجارية، وبيعها مقابل سيولة وبذلك يمتص السيولة الموجودة في السوق الاقتصادية سواء كان المشتري بنكا تجاريا أو مؤسسة مالية أو أي مؤسسة اقتصادية أخرى، وهكذا ونتيجة لهذه العملية سيقصص حجم السيولة الموجودة لدى البنوك التجارية خاصة باعتبارها صاحبة الاختصاص الأصلي في منح القروض المصرفية، مما يؤدي إلى انخفاض قدرتها على منح القروض، وبالتالي سينتج ذلك إنقاصا للسيولة التي كانت تعرض على المستثمرين والمتعاونين الاقتصاديين، ونقص السيولة يعني نقص كمية النقود المتداولة، وهذا سيجعل الأسعار تنخفض، وبذلك سيقوم هذا الإجراء بالخفيف في حالة التضخم الذي يشكو منها الاقتصاديون .

الفصل الثالث : بنك الجزائر وإدارته للسيولة في البنوك التجارية

أما في الحالة العكسية، إذا أراد بنك الجزائر انتهاج سياسة توسعية لتجاوز حالة ركود اقتصادي بسبب نقص السيولة يقوم بتشجيع الائتمان عن طريق توفير السيولة للبنوك التجارية، فيتدخل في السوق النقدية بصفته مشتريا للأوراق المالية التي تعرضها هذه المؤسسات مقابل السيولة التي يعرضها عليها .

يقوم بنك الجزائر ببيع الأوراق المالية ليمتص سيولة البنوك التجارية، مما يؤدي بهذه البنوك إلى رفع معدلات الفوائد على القروض الممنوحة، ما سيدفع بزبائنها إلى العزوف عن طلب القروض أما إذا قام بنك الجزائر بشراء هذه الأوراق المالية، فهو سيوفر السيولة للبنوك التجارية، مما يسمح لها بتخفيض معدلات الفوائد على القروض الممنوحة وهذا يشجع على الإقبال على طلب الائتمان .

بالرجوع إلى النظام رقم 09-02 المتعلق بعمليات السياسة النقدية، وأدواتها وإجراءاتها يظهر أن بنك الجزائر يستخدم ميكانيزمات المرتبطة بالية السوق المفتوحة، للتحكم في حجم السيولة في السوق، وهذا للحفاظ على استقرار الأسعار ومواجهة خطر التضخم، حيث أجاز له القانون التعامل مع البنوك التجارية والمؤسسات المالية والمؤسسات الاقتصادية أو التجارية المرخص لها ببيع وشراء الأوراق المالية (بنك الجزائر).

ثالثا : سياسة الاحتياطي الإجباري :

نقتضي سياسة الاحتياطي الإجباري، إلزام البنوك التجارية والمؤسسات المالية على وضع قيمة معينة من الأموال، يحددها بموجب نظام مجلس النقد والقروض عند بنك الجزائر، وذلك على شكل حساب تحت الطلب بدون عائد، حيث يتناسب معدل هذا الاحتياطي الإلزامي حجم الودائع لدى البنوك التجارية والقروض التي تمنحها، بالرجوع إلى نص المادتين الثانية والثالثة من النظام المتعلق بتحديد شروط تكوين الحد الأدنى الاحتياطي الإلزامي .

تقتضي سياسة الاحتياطي الإجباري أن تقوم البنوك بالاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع لدى بنك الجزائر، وهذا الاحتياطي الإجباري يختلف عن السيولة التي تبقىها البنوك لديها لمواجهة طلبات السحب المحتملة من طرف المودعين.

فمبدئيا، تعتبر هذه الطريقة أو السياسة آلية يستعملها بنك الجزائر لحماية المودعين في حالة وقوع البنوك في حالة تعثر مالي، كما أنها طريقة للتحكم في السيولة لمواجهة أزمات السيولة وركود الاقتصاد .

الفصل الثالث : بنك الجزائر وإدارته للسيولة في البنوك التجارية

فعندما تنقص السيولة، يتبنى بنك الجزائر سياسة توسعية، يقوم بخفض نسبته لتشجيع البنوك على التوسع في منح الائتمان، ذلك أثناء فترات الركود الاقتصادي، أما عندما يكون هناك فائض في السيولة يقوم بنك الجزائر برفع نسبته لتقييد البنوك في منح الائتمان، متبعا في ذلك سياسة انكماشية. (بنك الجزائر - وكالة ميلة -) .

خول قانون النقد والقرض لبنك الجزائر سلطة تحديد هذه النسبة بكل حرية، إلا أن المشرع حدد نسبة قصوى لا يجوز تجاوزها إلا في حالة الضرورة المثبتة قانونا والمقدرة ب 28 % . (المادة 93 من الأمر رقم 11.03 ، المتعلق بالنقد والقرض) .

يقوم بنك الجزائر من خلال تعليمات يصدرها بتحديد هذه النسب بحسب تطور الأوضاع المالية والاقتصادية في الدولة.

إذ أول تعليمية أصدرها بهذا الصدد، كانت التعليمية رقم 94- 73 وأخرها إلى يومنا هذا التعليمية رقم 04- 02 التي صدرت في 13 ماي 2004، التي حددت نسبة الاحتياطي الإلزامي ب 6.5 % ونسبة العائد على هذا الاحتياطي ب 11.75 % سنويا، إن قراءة لمختلف التعليمات التي صدرت بخصوص نسبة الاحتياطي الإلزامي تحملنا إلى استنتاج ميل بنك الجزائر إلى انتهاج سياسة انكماشية وعموما تتوقف فعالية نسبة الاحتياطي القانوني على ما لدى البنوك التجارية من فائض في احتياجاتها وعلى مدى إمكانية حصولها على أرصدة نقدية من مصادر أخرى.

الجدول رقم: (0 5) : معدل الإحتياطي الإجباري لدى بنك الجزائر :

الزمن	معدل المكافأة في الإحتياطي الإجباري	الزمن	معدل حساب الإحتياطي الإجباري
2009	0.50 %	2009	8 %
2010	0.50 %	2010	9 %
2011	0.50 %	2011	9 %
2012	0.50 %	2012	11 %
2013	0.50 %	2013	12 %
2014	0.50 %	2014	12 %
2015	0.50 %	2015	12 %

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر، ديسمبر، 2015، ص 17.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل المكافأة في الاحتياطي الإجباري أخذ قيمة ثابتة تقدر ب 0.50 % وذلك من 2009 إلى نهاية 2015 .

أما بالنسبة إلى معدل حساب الاحتياطي الإجباري أنه في ارتفاع مستمر من بداية 2009 حتى أواخر سنة 2013، وذلك ناجم عن الارتفاع المفرط في السيولة المصرفية، حيث كان يقدر ب 8 % سنة 2009 وارتفع إلى 12 % أواخر سنة 2013 .

كما نلاحظ أنه 2013 حتى أواخر سنة 2015، هذا المعدل تميز بالاستقرار وأخذ قيمة ثابتة تقدر ب 12 %.

الفصل الثالث : بنك الجزائر وإدارته للسيولة في البنوك التجارية

رابعاً: أداة استرجاع السيولة:

تعتبر هذه الأداة من الأدوات التي استحدثها بنك الجزائر كأسلوب لسحب فائض السيولة تتمثل هذه الأداة الجديدة في أداة استرجاع السيولة لمدة سبعة (7) أيام، وهي أداة مستعملة منذ أبريل 2002 (التعليمية رقم 02 . 2002) المؤرخة في 11 أبريل 2002.

وأداة استرجاع لمدة 3 أشهر المدخلة في أوت 2005، وتسهيله الودائع المغلة للفائدة وهي بمثابة عملية ضبط دقيق تستعمل بمبادرة من المصارف، وبقيت نشطة على مدار سنة 2014، حيث تميزه سنة 2013 بإدخال أداة جديدة تمثلت في استرجاعات لمدة ستة (6) أشهر وذلك ابتداء من شهر جانفي، وقد تم امتصاص فائض السيولة بشكل فعلي بواسطة هذه الأدوات (أدوات استرجاع السيولة).

عرفت تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية (استرجاعات السيولة لـ 7 أيام 3 أشهر و 6 أشهر) تعديلات من زاوية معدلات الفائدة المطبقة في هذا المجال، على وجه الخصوص تسمح استرجاعات لثلاثة أشهر وستة أشهر بامتصاص الأموال القابلة للإقراض في السوق النقدية بين البنوك التجارية والتي تعتبر مستقرة نسبياً، أما فيما يتعلق بالتسهيل الدائمة (الودائع لدى بنك الجزائر لمدة 24 ساعة) فهي على بياض، وبمبادرة من البنوك التجارية، فيتم مكافئتها بمعدل ثابت يعلن عنه بنك الجزائر يتغير هذا المعدل حسب تقلبات السوق وتطور هيكل معدلات عمليات وتدخلات بنك الجزائر. (banque d algerie , rapport , 2014 , 160 , 141).

أما تسهيله الوديعة المغلة للفائدة جاء تطبيقها انعكاساً لاستمرار ظاهرة فائض السيولة في النظام المصرفي الجزائري، وتعبّر عن توظيف لفائض السيولة البنوك التجارية لدى بنك الجزائر، وذلك في شكل عملية بياض تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لدى بنك الجزائر، تستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر.

وبالرغم من حادثة هذه الآلية إلا أنها أكثر الأدوات نشاطاً سنة 2008، ومعدل الفائدة على التسهيل الخاصة بالوديعة يمثل معدل فائدة مرجعي بالنسبة لبنك الجزائر والسوق المصرفية في ظل إنعدام عمليات إعادة الخصم وإعادة التمويل لدى بنك الجزائر، وبالفعل قد تمكن بنك الجزائر من خلال آلية تسهيلات الإيداع، أن يحسب من النظام المصرفي في سيولة معتبرة منذ بداية تطبيقها سنة 2005 وهو ما يؤكد على أهمية هذه الأداة في الرقابة على السيولة

المصرفية. (Banque d'algerie, rapport 2005, 185)

الفصل الثالث : بنك الجزائر وإدارته للسيولة في البنوك التجارية

الجدول رقم (06): معدلات تدخل بنك الجزائر لاسترجاعات السيولة من 2002 إلى 2015.

2015-2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	/
0.25	1.25	1.75	1.25	1.25	0.75	1.75	2.75	معدل استرجاع السيولة 7 أيام
1.25	2.0	2.5	2.0	1.9	-	-	-	معدل على استرجاع السيولة لـ 03 أشهر
1.5	-	-	-	-	-	-	-	معدل على استرجاع السيولة لـ 06 أشهر

المصدر: - النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر سبتمبر 2011، ص:17

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر ديسمبر 2015، ص 17.

يلاحظ من الجدول أن معدلات الفائدة على استرجاع السيولة الأسبوعية في تذبذب مستمر وهذا ما يدل على ديناميكية هذه الأداة حيث كانت في سنة 2002 تقدر بـ 2.75 % ثم بدأت في الانخفاض إلى أن وصلت 0.75 % في سنة 2004، بسبب الانخفاض في السيولة المسترجعة، وبقيت في تذبذب إلى أن تميزت بالاستقرار سنة 2009 حيث أخذت نسبة 0.75 % وبقيت هذه النسبة ثانياً إلى غاية 2015. كما نلاحظ أيضاً بالنسبة إلى المعدل على استرجاع السيولة لـ 3 أشهر أنه أيضاً في تذبذب إلى أن استقر سنة 2009 حيث أخذ نسبة 1.25 %، بسبب انخفاض في السيولة المسترجعة، وبقيت هذه النسبة ثابتة إلى سنة 2015. في حين يلاحظ الاستقرار في معدل استرجاع السيولة لستة (6) أشهر حيث تميز هذا المعدل بالثبات من 2009 إلى 2015 بنسبة تقدر بـ 1.50 % .

الفصل الثالث : بنك الجزائر وإدارته للسيولة في البنوك التجارية

خلاصة الفصل:

في ختام هذه الدراسة يتضح أن بنك الجزائر له أهمية كبيرة للاقتصاد الجزائري وفي الجهاز المصرفي، حيث يتولى مهمة الإصدار النقدي، وتسيير وتوجيه البنوك التجارية وكذلك إدارة السيولة في البنوك التجارية من خلال أدوات السياسة النقدية مهما كانت الظروف الاقتصادية السائدة .

حيث اتبع الأسلوب غير المباشر في إدارة السيولة بإتباعه الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية المتمثلة في أداة معدلات إعادة الخصم ثم آلية السوق المفتوحة، وآلية الاحتياطات الإلزامية التي يتمثل وعاءها في الودائع بالدينار كأداة الامتصاص في فائض السيولة في السوق النقدية ما بين البنوك التجارية، واتباع كذلك أداة استرجاعات السيولة والمتمثلة في أداة استرجاع السيولة لسبعة أيام، لثلاثة أشهر ولستة أشهر، وكذلك تسهيل الودائع المغلة للفائدة كأسلوب لضبط وامتصاص فائض السيولة في البنوك التجارية .

وتوصلنا الى النتائج التالية:

تتكون الكتلة النقدية في الجزائر من النقود الورقية و النقود الكتابية و أشباه النقود ، حيث عرف حجم نسبتهما من الكتلة النقدية تباين بين الارتفاع و الانخفاض تارة لصالح النقود الكتابية (الودائع تحت الطلب) حيث قدرت بنسبة 25.50% سنة 2014 ، أما عن مقابلاتها فتتكون من الموجودات الخارجية و القروض الخارجية حيث سجلت سنة 2014 ارتفاعا بوتيرة قوية في القروض الموجهة للاقتصاد 26.1% سنة 2014.

يدير بنك الجزائر السيولة النقدية من خلال تركيزه على أدوات السياسة النقدية غير المباشرة.

قام بنك الجزائر بتخفيض معدل إعادة الخصم سنة 2003 إلى 4 % علما أنه كان سنة 1994 يقدر ب 15 %، وسنة 2000 يقدر ب 7.5 %، وبقيت هذه السنة (4 %) ثابتة إلى يومنا هذا وذلك سعيا إلى زيادة السيولة في البنوك التجارية.

خاتمة :

لقد تأخر ظهور البنوك المركزية، واختصر نشاطها على إصدار النقود في البداية، فغالبا ما نشأت بنوك التجارية وتحولت إلى بنوك عامة ملك الدولة، والبنك المركزي هو تلك المؤسسة التي لا تهدف إلى الربح ، وإنما لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهو لا يتعامل مع الأفراد بل مع البنوك التجارية، وهو يحتل الصدارة للنظام البنكي المصرفي، إذ أنه بنك الإصدار لانفراده بإصدار النقود القانونية والمساعدة ،وبنك الحكومة لأنه يمسك حساباتها ويسير ديونها ويقرضها ويمثلها في المنظمات والهيئات المالية في الخارج، وهو مستشارها في كثير الأمور المالية، وهو أيضا بنك البنوك لأنه يسوي ديونه بالمقاصة، كما يمد لهم العون عند الأزمات ويحتفظ باحتياطياتهم القانونية الإجبارية لديه بالإضافة إلى أنه يقوم بإدارة السيولة النقدية في البنوك التجارية، وذلك باستعمال مختلف أساليب وآليات الإدارة البنكية، والمتمثلة أساسا في أدوات السياسة النقدية، التي تختلف فعاليتها في الدول المتقدمة التي تمتاز أسواقها بتطورها وكبر حجم التعامل فيها، عنها في البلدان النامية التي تتسم عملية تطبيق هذه السياسة فيها بمحدودية فعاليتها ، وذلك راجع إلى ما تعانيه اقتصادياتها من تخلف أسواقها وأجهزتها المصرفية، ومن بين هذه الأدوات نجد أداة معدل إعادة الخصم، أداة الاحتياطي الإجباري آلية السوق المفتوحة.... وغيرها من أدوات الإدارة البنكية التي يمارسها البنك المركزي على البنوك فيما يخص السيولة.

أما فيما يخص البنك المركزي الجزائري قد أنشئ عام 1962 م، ووكلت له كل المهام التي تختص بها البنوك المركزية في كل دول العالم إلا أنه لم يمارس مهامه الحقيقية إلا بعد حملة من الإصلاحات، فهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، كما يشرف على إدارته المحافظ ونوابه وكذا مجلس النقد والقرض ، ويقوم بكل وظائفه كبنك مركزي .

وعليه توصلنا إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة:.

يقوم البنك المركزي بإدارة السيولة من خلال إدارته للسياسة النقدية باستعمال أدواتها المختلفة تعتبر السيولة أهم مؤشر مالي دال على ملاء البنك التجاري و توصلنا إلى أن المشكلة الحقيقية تكمن في إدارة هذه السيولة بالأسلوب الذي يحقق للبنك التجاري التوازن ما بين السيولة و الربحية للمحافظة على سلامة المركز المالي لهذا البنك .

تتكون الكتلة النقدية في الجزائر من النقود الورقية و النقود الكتابية و أشباه النقود ، حيث عرف حجم نسبته من الكتلة النقدية تباين بين الارتفاع و الانخفاض تارة لصالح النقود الكتابية (الودائع تحت الطلب) حيث قدرت بنسبة 25.50% سنة 2014 ، أما عن مقابلاتها فتتكون من الموجودات الخارجية و القروض الخارجية حيث سجلت سنة 2014 ارتفاعا بوتيرة قوية في القروض الموجهة للاقتصاد 26.1% سنة 2014.

يدير بنك الجزائر السيولة النقدية من خلال تركيزه على أدوات السياسة النقدية غير المباشرة. قام بنك الجزائر بتخفيض معدل إعادة الخصم سنة 2003 إلى 4 % علما أنه كان سنة 1994 يقدر ب 15 %، وسنة 2000 يقدر ب 7.5 %، وبقيت هذه السنة (4 %) ثابتة إلى يومنا هذا وذلك سعيا إلى زيادة السيولة في البنوك التجارية.

عمليات السوق المفتوحة لم تطبق من طرف بنك الجزائر إلا مرة واحدة سنة 1996 نظرا إلى أن السوق النقدية غير نشطة.

قام بنك الجزائر برفع معدل حساب الاحتياطي الإجمالي إلى 12% من الفترة الممتدة من 2013 حتى أواخر 2015، حيث كان في 2009 يقدر ب 8% و ارتفع إلى 12% من 2013 إلى غاية 2015. أما بالنسبة لمعدل استرجاعات السيولة لمدة سبعة أيام فكان في 2002 يقدر ب 2.75% و انخفض سنة 2009 إلى 0.25%، و بقي ثابت حتى سنة 2015، أما فيما يخص بثلاثة أشهر فقدر سنة 2015 ب 1.25%، أما معدل استرجاعات السيولة لسنة أشهر فهو معدل ثابت خلال الفترة الممتدة من 2009-2015 و قدر ب 1.5%.

إن أدوات السياسة النقدية خاصة معدل الاحتياطي الإجمالي و آلية استرجاعات السيولة أثبتت فعاليتها عند التحكم في فائض السيولة و ضبطها بشكل فعلي .

تعتبر أدوات السياسة النقدية المستعملة من طرف بنك الجزائر ذات فعالية عالية في ضبط وإدارة السيولة وبالتالي تحقيق الهدف المطلوب تخفيض التضخم واستقرار الأسعار .

نتائج اختبار الفرضيات:

بعد دراسة هذا البحث ومحاولة التوسع في مختلف جوانبه تمكنا من القيام باختبار الفرضيات

كالآتي :

✚ **بالنسبة للفرضية الأولى:** والتي افترضنا من خلالها أن البنك المركزي يدير السيولة في البنوك التجارية من خلال استعمال أدوات السياسة النقدية، توصلنا إلى إثبات صحة الفرضية، حيث تتمثل هذه الأدوات في الأدوات المباشرة مثل تأطير القروض، والسياسة الانتقائية للقرض، أما الأدوات الغير المباشرة فتتمثل في معدل إعادة الخصم، وسياسة الاحتياطي القانوني، وعمليات السوق المفتوحة.

✚ **بالنسبة للفرضية الثانية:** والتي افترضنا من خلالها أن السياسة النقدية في بنك الجزائر تهدف إلى استقرار الأسعار واستهداف التضخم، توصلنا إلى إثبات هذه الفرضية، حيث أن الأحكام التشريعية الجديدة لأوت 2010. (الأمر رقم 10. 04 المعدل والمتمم لأمر رقم 11. 03) المتعلقة بالنقد والقرض إرساء قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية وبالتالي استهداف التضخم .

✚ **بالنسبة للفرضية الثالثة:** والتي افترضنا من خلالها أن بنك الجزائر يعتمد في ضبطه وإدارته للسيولة في البنوك التجارية على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، توصلنا إلى إثبات صحة هذه الفرضية، حيث أن بنك الجزائر يستخدم في ضبطه للسيولة البنكية أدوات السياسة النقدية غير المباشرة وتتمثل في معدل إعادة الخصم وذلك من خلال زيادة هذا المعدل لتخفيض السيولة أما عندما يقوم بتخفيض معدل إعادة الخصم فهو يسعى إلى ضخ السيولة في البنوك التجارية، وأيضا آلية الاحتياطي الإجباري أما بالنسبة لعمليات السوق المفتوحة فهي آلية يستخدمها للتدخل في السوق النقدية ما بين البنوك التجارية.

التوصيات المقترحة:

- ❖ إعطاء استقلالية أكبر لبنك الجزائر في مجال رسم وممارسة وتنفيذ السياسة النقدية بما يضمن له التحكم الفعال في السيولة في البنوك.
- ❖ يجب على البنوك المركزية أن تشدد في رقابتها على البنوك التجارية وتركيزها على الأدوات المباشرة في الرقابة النقدية بقدر تركيزها على الأدوات غير المباشرة.
- ❖ المتابعة الصارمة لمدى تطبيق البنوك التجارية للقوانين والأنظمة الصادرة عن البنوك المركزية.
- ❖ محاولة الاستفادة من فائض السيولة الموجود لدى البنك خلال منح القروض ، وأيضا زيادة استثماراتها.

❖ ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة خاصة عمليات السوق المفتوحة، و العمل على تنشيط السوق المالي بالجزائر كونها تساهم في توفير فرص لتوظيف السيولة البنكية خارج السوق النقدية.

❖ ضرورة إعادة تفعيل أداة معدل إعادة الخصم من اجل التنويع في أدوات السياسة النقدية غير المباشرة.

أفاق البحث:

يبقى موضوع البنك المركزي والسيولة موضوع واسع وغني بالمعارف للبحث، في مختلف الجوانب التي لم يتم التطرق إليها في بحثنا هذا، الأمر الذي يفتح آفاق أخرى للبحث في العناوين التالية:

- أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر.
- أثر فائض السيولة على أسعار الفائدة.
- تطوير آليات البنوك المركزية لإدارة السيولة في ظل الأزمات المالية.
- فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر.
- مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية.
- دور البنك المركزي في علاج مشكلة السيولة في البنوك التجارية.

(1) الكتب:

1. إسماعيل عبد الرحمان : مفاهيم ونظم اقتصادية، لتحليل الاقتصادي، الكلي والجزئي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن ، 2004.
2. أحمد هني : العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، ط 2، 2006.
3. أسعد حميد العلي : إدارة المصارف التجارية . مدخل إدارة المخاطر . الذاكرة للنشر والتوزيع، ط 1، 2003.
- 4 - أكرم حداد ومشهور مذلول : النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 5 - السيد متولي عبد القادر : اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 6 . الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط7، الجزائر، 2010.
- 7 - الطاهر لطرش: تقنيات البنوك دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك في إشارة إلى التجربة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2005.
- 8 . أنس البكري : النقود والبنوك، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 9 - بخراز يعدل فريدة: تقنيات وسياسات التسيير المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 10 . برايان كويل : أسواق المال، دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005 .
- 11 - حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل: إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 12 . حسين محمد سمحان: اقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 13 - حكيم براضية وجعفر هني محمد : دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية ، 2016.

- 14 . خبابة عبد الله : الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008.
- 15 . رابح حدة: دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة لدى البنوك الإسلامية، الدار الهندسية ، أترك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009.
- 16 . رضا صاحب أبو أحمد: إدارة المصارف، مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الأردن، 2000.
- 17 . زكريا الدوري ويسرا السامرائي : البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 18 . سامر بطرس جلدة: النقد والبنوك، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 19 . سامر جلدة: البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011.
- 20 - سليمان ناصر : علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، مكتبة الريام ، ط 1، الجزائر، 2006.
- 21 . سوزان سمير ذيب و آخرون: إدارة الائتمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 22 . سوزي عدلي ناشد : مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، د ت
- 23 . سيد الهواري ونادية أبو فخره: الأسواق والمؤسسات المالية، جامعة عين شمس، 2000.
- 24 . شهاب أحمد سعيد العز عزي: إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 25 . صادق راشد الشمري : إدارة المصارف . الواقع والتطبيقات العملية - دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، ط2، 2015.
- 26 . صالح مفتاح: النقد والسياسة النقدية ، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005.
- 27 . ضياء مجيد : اقتصاديات النقد والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005.
- 28 - عباس كاظم الدعيمي : السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية - دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، 2010.

- 29 . عبد الغفار الحنفي، وأبو عبد السلام أبو قحف : الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004.
- 30 . عبد الغفار حنفي: إدارة البنوك وتطبيقاتها، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000.
- 31 . عبد المجيد قدي: مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 32 - عبد المطلب عبد الحميد: البنوك الشاملة- عملياتها وإدارتها-، الدار الجامعية أنيس سابقا، مصر، دونا سنة النشر .
- 33 . عبد الهادي الفضلي : معاملات البنوك التجارية، دار العلوم للطباعة والتوزيع والنشر، ط1، 2008.
- 34 - علاء نعيم عبد القادر وآخرون : مفاهيم في إدارة البنوك، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن ، 2009.
- 35 - علي توفيق الحاج وعامر علي الخطيب : إدارة البورصات المالية، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 36 - فلاح حسن الحسيني مؤيد عبد الرحمان الدوري: إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الأردن ، عمان، ط4، 2008.
- 37 . فليح حسن خلف : النقود والبنوك، عالم الكتب، الحديث للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2006.
- 38 . مجدي محمود شهاب : اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2000
- 39 . محب خلة توفيق : الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.
- 40 . محمد طاقة و آخرون: أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلّي، ط2، إثراء للنشر، عمان، 2009.
- 41 . مدحت صادق: أدوات وتقنيات مصرفية، دار الغريب، مصر، 2001.
- 42 - مصطفى كمال السيد طایل: الصناعة المصرفية في ظل العولمة اتجاه المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2009.
- 43 . منير إبراهيم هندي : إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات ، المكتب العربي الحديث، ط3، الإسكندرية، 2010.

44 - ناظم محمد نوري الشمري : النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

45 - نزار سعيد الدين ألعيسي: الاقتصاد الكلي، دار الحامد للنشر، الأردن، 2006.

46 - وديع طوروس : الاقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2010.

47 - وسام ملاك: النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، لبنان، ط1، 2000.

(2) الرسائل والمذكرات:

48 - حياة نجار : إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.

49 - حسين لشيتي : إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية، رسالة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة لمسيطة، 2012.

50 - أكن لونيس : السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم الاقتصاد جامعة الجزائر 3، 2011.

51 - ايمان العاني : البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، 200.

52 - بن الدين محمد أمين: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، 2010.

53 - بنابي فتيحة: السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أحمد بوقره، بومرداس، 2009.

54 - حدة رايس : دور البنك المركزي في إعادة جديد السيولة في البنوك التجارية في ظل نظام اقتصادي لاربيوي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2008.

55 - حورية حماني: آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك وتأمين، جامعة منتوري، 2006.

- 56 - سليم موساوي: فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقائية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2007.
- 57 - سيرين سميج أبو رحمة: السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية 2009.
- 58 - شريف عمروش: السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، البلدية، 2005.
- 59 - عاشوري صورية: دور نظام التقييم المصرفي دعم الرقابة على البنوك التجارية ، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معقدة، جامعة فرحات عباس، 2011.
- 60 - عبد الكريم منصوري : محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA)، رسالة ماجستير ، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد، 2010.
- 61 - عيسى الزاوي : أثر الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص النقود والمالية 2008.
- 62 - فتحي بن لدغم: ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه تخصص نقود وبنوك ومالية، جامعة تلمسان، 2012.
- 63 - لحو موسى بوخاري : دور سياسة الصرف الأجنبي في رفع كفاءة السياسة النقدية، الاقتصاد الجزائري نموذجا، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، 2009.
- 64 - لونيسي هدى : إشكالية تسيير السيولة في البنوك الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، الجزائر، 2012.
- 65 - محمد فودوا : السياسة النقدية في ظل اقتصاديات العولمة وأهم الإصلاحات من أجل المساهمة ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
- 66 - مخلوفي ساقه: واقع تطبيق السياسة النقدية المشتركة وتحدياتها في دول الإتحاد الاقتصادي والنقدي والأوروبي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية دولية 2012.
- 67 - معيزي قويدر: فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008.

- 68 . موسى مبارك أحلام: آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005.
- 69 - نصر رمضان أحلاسة: دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، 2013.

المجلات والملتقيات:

- 70 - بحوصي مجذوب : استقلالية البنك المركزي بين قانون النقد والقرض، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 16، 2012.
- 71 - أحلام بوعبدلي وحمزة عمي سعيد : دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، المجلد 7، العدد 2، جامعة غرداية، 2014.
- 72 . خلف محمد حمد الجبوري : دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم 07 لسنة 2006، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 23 - 2011.
- 73 . علي محي الدين القرة داغي : إدارة السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية، مجلة اسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد الأول، العدد الأول، 2010.
- 74 - عياش قويدر وآخرون: أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية، بين النظرية والتطبيق، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي واقع وتحديات، دون سنة النشر.
- 75 . محمد أجموعي قريشي : أهمية السيولة النقدية وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة، 2011.
- 76 - ياسر عبد طه الشرفا : دور سلطة النقد الفلسطينية في إدارة السيولة النقدية في الجهاز المصرفي الفلسطيني، ورقة عمل مقدمة لليوم الدراسي الذي تقيمه وحدة الدراسات التجارية في تلبية التجارة في الجامعة الإسلامية.

(4) النشرات:

77 - خليل محمد حسن الشماع: إدارة السيولة في المصرف التجاري، نشرة ترعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، 2012.

78 . النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، سبتمبر 2011.

79 . النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر رقم 32، ديسمبر، 2015.

(5) التقارير:

80- Banque d'Algérie, rapport 2005, évolution économique et monétaire en Algérie.

81- Banque d'Algérie, rapport 2014, évolution économique et monétaire en Algérie.

(6) مواقع الإنترنت :

82-WWW. Bank -of -algeria.dz/htm/présents-htm./

